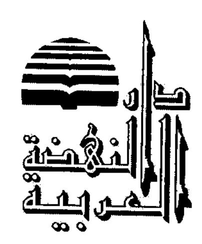

د. سمر كرامي
الصحافة النسائية
في الوطن العربي
دار النهضة العربية

الصحافة النسائية

في الوطن العربي

د. سمر عبد العزيز كرامي



رقم الكتاب : 4514
اسم الكتاب : الصحافة النسائية في الوطن العربي
المؤلف : د. سمر عبد العزيز كرامي
الموضوع : اعلام
رقم الطبعة : الأولى
سنة الطبع : 1428 هـ ــ 2008 م.
القياس : 17 × 24
عدد الصفحات : 258

منشورات : **دار النهضة العربية**

بيروت - لبنان

الزيدانية - بناية كريدية- الطابق الثاني
تلفون : 736093 / 743167 / 743166 1 961 +
فاكس : 736071 / 735295 1 961 +
ص.ب 0749- 11 رياض الصلح
بيروت 072060 11 - لبنان
بريد الكتروني : e-mail:darnahda@cyberia.net.lb

الإهداء

إلى زوجي خالد

إلى ولديّ فؤاد وجنا .....

إلى عائلتي .....

إليكم جميعاً، أهدي هذا العمل المتواضع

فهرس المحتويات

مقدمة

بين المهن التي مارستها النساء في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حظيت مهنة الصحافة بشعبية كبيرة .

ففي الشرق العربي، سجّلت الصحافة النسائية ازدهاراً كبيراً في مصر وسوريا ولبنان خلال النصف الأول من ذلك القرن . وبين عامي 1892 و 1950 ظهرت نحو أربعين مجلّة نسائية قامت المرأة بتأسيسها أو بتحريرها .

وبالرغم من تضاؤل عدد المجلات النسائية حالياً في الأقطار العربية نسبياً، فإن عدد النساء "الصحافيات "اللواتي يسهمن في تحرير المجلات والصحف قد تكاثر. على أن كثرة عددهن لم يمكّنهن من النجاح في تبوّء مراكز قيادية مسؤولة كرئاسة تحرير صحيفة سياسية مثلاً، وذلك لأسباب عديدة قد تتعلق بالميول الخاصة بالمرأة أو بالعقلية السائدة في المجتمع والموروثات الاجتماعية التي تحاول أن "تضع "المرأة في أطر محددة .

إلا أن ذلك لا ينفي إطلاقاً أن النتاج الصحافي النسائي – على اختلاف موضوعاته – هو جزء من النتاج الفكري العام . ولما كان التاريخ الإعلامي العربي – واللبناني خصوصاً – قد أغفل إلى حدّ ما النتاج الإعلامي والأدبي للمرأة، فهو أغفل بل أهمل أيضاً نتاجها الصحافي، فلم يلحظ لها محطات تذكر، فجاء إلقاء الضوء على النتاج الصحافي منقوصاً .

من هنا، جاء اختيار هذا البحث الذي سيحاول دراسة النتاج الصحافي النسائي، من دون إغفال موضوع أن النهضة الصحافية عموماً ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنهضة النسوية .

من جهة أخرى، فإن منتصف القرن العشرين قد شهد تغيراً طرأ على القاعدة المادية للمجتمع، وتوسّع فيها الطلب على الخدمات وعلى إنتاج بعض السلع، على اختلافها، فانعكس ذلك على دور المرأة لجهة التساهل الاجتماعي حيال مزاولتها لبعض الأنشطة والمهن، ومن

بينها الصحافة التي أصبحت خلال العقود الأخيرة من الاختصاصات الجامعية التي تستقطب الإناث بصورة خاصة، الأمر الذي يعني بروز شريحة من العاملات في المجال الصحافي، تستحق دراسة وضعها فضلاً عن دراسة نتاجها الصحافي .

انطلاقاً من ذلك، فإنه لا يقصد بالصحافة النسائية التي سيتناولها البحث تلك التي تعالج شؤون المرأة وقضاياها، بل يقصد بها صحافة المرأة لجهة نتاجها الفكري، أي كل ما تكتبه المرأة في الصحف من دون أن يتصل بالضرورة بقضايا المرأة، وذلك بهدف إبراز مقومات الكتابات الصحافية النسائية وخصوصياتها، إضافة إلى التعرف إلى الواقع المهني الذي تعيشه "الصحافية" والمشاكل التي تعترضها .

تسعى الدراسة إلى وصف النتاج الصحافي النسائي وتحليله من حيث المضمون والأهداف، بغية الكشف عن مميزاته وخصائصه . ولتحقيق هذا الهدف، تم اختيار النتاج النسائي في صحيفتي "النهار" و"السفير" اللبنانيتين، بصفتهما من الصحف اليومية الأوسع انتشاراً في لبنان، والأكثر تأثيراً في النخبة فيه، ولكونهما تختلفان في توجههما السياسي، فضلاً عن أنهما تضمان عدداً كبيراً من العاملين من صحافيين وصحافيات، حيث يمكن التعرّف إلى الواقع الحالي للمرأة "الصحافية "في لبنان من خلال المرأة العاملة في هاتين الصحيفتين .

بشكل عام، يهدف البحث إلى رصد مدى مشاركة المرأة الإعلامية في الصحافة اللبنانية، وتحديد موقعها، إضافة إلى إبراز وتحليل القضايا والموضوعات التي تتناولها الصحافية في نتاجها، وصولاً إلى تحديد خصائص الصحافة النسائية .

ولتحقيق هذه الأهداف، تم تقسيم البحث إلى أربعة أبواب يتألف كل منها من ثلاثة فصول . وقد تناول البابان الأول والثاني الجانب النظري من البحث، بينما تناول البابان الثالث والرابع الجانب الميداني .

وتضمّن الباب الأول تفصيلاً للإطارين المنهجي والنظري للبحث، لجهة إشكالياته وفرضياته وآلياته، إضافة إلى تسليط الأضواء على مفهوم الصحافة بشكل عام وواقع الصحافة النسائية في العالم العربي . أما الباب الثاني فقد تمحور حول الصحافة النسائية في لبنان، بداياتها ومراحلها، فضلاً عن تعريف مسهب بواقع المرأة اللبنانية لجهة مستوى تعليمها وعملها وحقوقها . وتناول الباب الثالث الدراسة الميدانية التي أجريت من خلال مقابلات واستبيانات ساعدت على تحديد خصوصية العمل الصحافي النسائي من خلال صحيفتي "النهار" و"السفير". أما الباب

- أفرد لتحليل مضمون النتاج الصحافي النسائي في كل من الصحيفتين المذكورتين خلال حقبة تمتد ما بين عامي 1991 و 2003، وتم استخدام نوعين من التحليل : كمّي ونوعي، ما أتاح الفرصة لاستنتاج خصائص النتاج الصحافي النسائي .

يذكر أن لكل باب مدخلاً وخاتمة، وانتهى البحث بخلاصة عامة، ولم يخلُ إنجاز البحث من بعض الصعوبات، لجهة قلّة البحوث والدراسات السابقة التي عالجت هذا الموضوع، إضافة إلى صعوبة الوصول إلى الأشخاص المعنيين بالدراسة كالصحافيات ورؤساء التحرير وغيرهم .

ولا بد من الإشارة أخيراً إلى أنّ هذا البحث ليس سوى جهد علمي متواضع، لا يخلو من الأخطاء والعثرات، ولكنه قد يفتح آفاقاً واسعة لبحوث جديدة، على أمل أن أكون قد وفقت في عملي .

الباب الأول

الإطار المنهجي والنظري

مدخل

ليس من السهل مقاربة موضوع العمل الصحافي النسائي وتحليل النتاج النسائي بغية الكشف عن ميزاته وخصائصه من دون الأخذ في الاعتبار الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي واكبت ظهور الصحافة النسائية العربية، بل مهدت لها وساهمت في نشأتها .

وإذا كانت الصحافة عموماً وليدة واقع سياسي واجتماعي معيّن، فكيف بالصحافة النسائية تحديداً التي ترافقت نشأتها في الدول العربية مع متغيرات هامة لعل أبرزها النهضة النسائية في أواخر القرن التاسع عشر، ما أدى إلى اعتبار البعض أن "ظهور الصحافة النسائية بأشكالها ونماذجها ومواضيعها نصر ثابت لقضية المرأة ...، مع بدايات الدعوة إلى التعليم والتحرر، وصولاً إلى المطالبة بالمساواة في الكثير من الحقوق والواجبات الإنسانية "[1].

وربما يعكس هذا الواقع فكرة أن الصحافة النسائية تعدّ إحدى إفرازات الصحافة العربية عموماً، وعنواناً من عناوين تقدمها، "علماً أن الصناعة الصحافية العربية جاءت فكرتها عاكسة لتطور اجتماعي وسياسي للمجتمع العربي كان لتأثيرات الاستعمار وقع كبير فيه "[2] .

تجدر الإشارة إلى أن طرح مسألة وجود صحافة نسائية بحدّ ذاتها قد يشعر البعض بأنه أمام إشكالية معينة هي: هل للعمل الصحافي النسائي مقومات مختلفة عن تلك الخاصة بالعمل الصحافي "الذكوري"؟ وهل لنتاجها ميزات أخرى غير ميزات الصحافة عموماً ؟

ولأن تحديد إشكالية البحث قاعدة أساسية للبدء في مقاربتها وصياغتها بطريقة تجعلها قابلة لقياس المتغيرات المرتبطة بها، بحيث أن الإشكالية البحثية أصلاً يمكن حصرها في معرفة ما يحاول البحث – الأطروحة – التوصل إليه، فإنه يبدو مجدياً وضع هذه الإشكالية في إطاريها المنهجي والنظري، بغية معالجة الموضوع على أساس علمي وموضوعي بحت .

---

(1) جورج كلاّس ، تاريخ الصحافة النسوية : نشأتها وتطورها ، ط 1 ، دار الجيل ، بيروت 1996، ص 21 .

(2) محمد طلال ،صورة المرأة في الإعلام العربي ، مطبعة الصومعة ، الدار البيضاء 1996 ، ص 9.

وهذا ما يحاول هذا الباب توضيحه من خلال ثلاثة فصول يحتوي أولها على مقاربة منهجية لجهة تحديد إشكالية البحث ومنهجيته، وثانيها على مقاربة نظرية تمكننا من وضع الإشكالية في إطارها النظري لجهة تحديد مفهوم الصحافة النسائية وتسليط الأضواء على قضايا المرأة العربية ومراحل تطورها والواقع الذي تعيش فيه على صعيدي التعليم والعمل، إضافة إلى محاولة عرض جانب من الآراء حول مفهوم الصحافة النسائية في بعض البحوث والدراسات . أما ثالثها، فيتناول بدايات الصحافة النسائية والمراحل التي مرت بها في العالم العربي، في محاولة لتسليط الضوء على الظروف التي واكبتها وسبر أغوار مضمون النتاج الصحافي النسائي في بداياته .

الفصل الأول

الإطار المنهجي

إن الآراء التي تشير إلى تجاهل التاريخ الأدبي العربي للنتاج الفكري للمرأة ليست قليلة، إذ غالباً ما أهملت كتابات المرأة الأدبية والفكرية بحيث لم تشكل محطات هامة في المسيرة الأدبية العربية وخصوصاً الحديثة .

وقد أثبتت دراسات عدة في هذا المجال أن إهمال النتاج الفكري للمرأة العربية لم يأتِ اعتباطياً [1]، بل كان الأمر مقصوداً، طالما أن التحرك الأنثوي الذي شهدته الدول العربية في بدايات عصر النهضة كان وليد تفاعل الغرب مع الشرق، وبالتالي وليد الشرارات النهضوية والبذور الثقافية الناهضة التي بدأت في منتصف القرن التاسع عشر، والتي قابلتها جماعات وحركات أصولية رافضة لهذه النهضة .

وإزاء هذا الواقع، ولما كانت اليقظة النسائية عبارة عن تحركات تعكس حالات التململ من الوضع القائم وسط تركيبة اجتماعية ترفض بغالبيتها التغيير خصوصاً لجهة تحرر المرأة، فقد "مورس على النتاج الفكري النسائي التعتيم وأوشك أن يتهالك على نفسه في بؤر النسيان"[2]، علماً أن هذا النتاج قد جاء مكملاً للنتاج العام أدبياً وفكرياً.

ولما كان النتاج الصحافي النسائي جزءاً مهماً من هذا النتاج العام، فقد وجدت نفسي

---

(1) أنظر جورج كلاس ، تاريخ الصحافة النسوية: نشأتها وتطورها ، مصدر سابق ص 21.

(2)جورج كلاس ، الحركة الفكرية النسوية في عصر النهضة (1849-1928)، ط 1 ، دار الجيل، بيروت 1996، ص 119 .

مشدودة إلى إبراز بعض جوانبه، في محاولة لتسليط الأضواء على مضمونه ومميزاته .

ولا بأس من ملامسة هذا البحث ميدان البحوث النسائية التي تتميز عادة بمحاولاتها القيام بسد ثغرة في البحوث الاجتماعية، عن طريق ضمّ المجتمع النسائي المهمّش عموماً إلى مجتمع البحوث بشكل عام .

وحتى يتمكن البحث من تحقيق أهدافه المرجوة لجهة المساهمة العلمية الجادة، لا بد من توضيح منهجيته وطريقة معالجة الموضوع، بدءاً بتحديد طبيعة الإشكالية ونطاقها وسبب اختيار هذا البحث، مروراً بأهدافه وأهميته، وصولاً إلى فرضيات البحث التي ارتكز عليها، والمنهج المتبع في تناول الإشكالية البحثية المطروحة .

أ- الأهداف والدوافع

تأتي فكرة هذا البحث من الإدراك الفعلي لأهمية الصحافة النسائية، في عصر يتميز بمشاركة المرأة للرجل في شتى المجالات والأعمال والقطاعات، والإعلام المكتوب أو الصحافة جزء من هذه القطاعات، علماً "أن عهد المرأة العربية كقائم بالاتصال إنما يعود إلى أكثر من قرن مضى، عندما فتحت الصحف العربية في بعض الأقطار العربية صفحاتها لكتابات المرأة . ومنذ حوالي قرن مضى، أقدمت المرأة العربية على إصدار صحف نسائية دلت على إمكانات طيبة لدى المرأة الصحافية، وعلى قدرتها على الكفاح السياسي والاجتماعي"[1] .

ومنذ ذلك التاريخ، شهدت الساحة الصحافية في الوطن العربي عموماً بروز عدد لا يستهان به من النساء الصحافيات اللواتي اقتحمن المعترك الإعلامي على نطاق واسع، حتى باتت اليوم لا تخلو صحيفة أو مجلة من الأقلام النسائية إلا نادراً .

وبالرغم من كل ما حققته المرأة الصحافية على صعيد دخولها ميدان الصحافة، فإنها ما زالت بعيدة عن مواقع صنع القرار خصوصاً في الصحف السياسية . هذا بالإضافة إلى بروز تساؤلات عديدة حول خصوصية النتاج الصحافي النسائي وأهميته . من هنا تحددت إشكالية البحث في التعرف إلى ماهية الدور الذي تقوم به الصحافيات في الصحف، وعلاقة هذا الدور

---

(1) راسم محمد الجمال ، الاتصال والإعلام في الوطن العربي ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، آب 1991 ، ص 209 .

...متوى الحضور النسائي في الصحافة العربية عموماً واللبنانية تحديداً، وبالتالي قدرة هذا الحضور على المشاركة في صياغة الرسالة الإعلامية.

1 - الأهداف:

أما الأهداف المرجوة من البحث والغايات التي يتوخاها فيمكن تحديدها على النحو الآتي:

1 - اكتشاف أو تحديد موقع المرأة في صحافة لبنان من خلال إطار علمي يبرز أهميتها ونشاطها الصحافي .

2 - محاولة رصد مدى مشاركة المرأة الإعلامية في الصحافة اللبنانية.

3 - تحديد القضايا والموضوعات التي تسعى المرأة إلى معالجتها في كتاباتها الصحافية .

4 - تحديد خصائص النتاج الصحافي النسائي ومميزاته .

وبمعنى آخر، يسعى البحث إلى وصف واقع العمل الصحافي النسائي والنتاج الصحافي النسائي في لبنان من حيث المضمون والأهداف ، بغية الكشف عن مميزاته وخصائصه، وذلك من خلال وصف تحليلي للنشاط الصحافي النسائي، وتحليل محتوى المواد الإعلامية المنشورة، والقيام بمسح شامل للموضوعات التي تعالجها الكتابات النسائية .

ويدخل ضمن أهداف البحث أيضاً تبيان المعوقات والعراقيل التي تواجه المرأة الصحافية، إضافة إلى المشكلات التي تعترضها في عملها، خصوصاً لجهة تبوئها مراكز قيادية أو خوضها مجال الصحافة السياسية.

وعلى هذا الأساس، يمكن تحقيق الأهداف من خلال الحصول على معلومات نظرية وميدانية يتم الاعتماد عليها وتحليلها لتأسيس الجانب النظري للبحث، إضافة إلى تحليل المضامين الإعلامية للنتاج الصحافي النسائي بغية التوصل إلى استنتاجات محددة، ومن ثم الانطلاق منها للتحقق من صحة الفرضيات التي يعتمد عليها البحث، وبالتالي تقديم اقتراحات وتوصيات في هذا المجال .

2 - الدوافع :

استحوذ موضوع البحث على اهتمام الباحثة ولازم تفكيرها، خصوصاً أنها في خضم

مجتمع الدراسة كونها تمارس عملاً صحافياً، من هنا اهتمامها وسعيها لتسخير البحث خدمة لبلورة القضية، لجهة إبراز نتاج المرأة الصحافي بهدف تقويمه في واقعه وتطلعاته .

كما أن الحاجة العلمية كانت دافعاً إلى اختيار موضوع النتاج الصحافي النسائي، بعدما تبيّن – بعد طول بحث – افتقار المكتبة العربية عموماً واللبنانية خصوصاً إلى دراسة علمية حديثة تتناول هذا الموضوع بحثاً وتحليلاً .

كما أن هناك حاجة اجتماعية لجهة أهمية دراسة الوضع الاجتماعي للمرأة العاملة في المجال الصحافي، وحاجة إعلامية من خلال تحديد موقع المرأة إعلامياً، وخصوصاً في الصحافة المكتوبة .

هذه الحاجات جميعها كانت الدافع الأساسي إلى اختيار موضوع هذا البحث .

ب- الإشكالية والفرضيات

1 - الإشكالية

مع بداية القرن العشرين، حظيت مهنة الصحافة باهتمام كبير لدى النساء، إن في العالم العربي أو في العالم الغربي لأسباب عديدة تتعلق بالتركيبة الاجتماعية آنذاك، وما طرأ عليها من تغيرات، إضافة إلى كون الصحافة منبراً هاماً للتعبير عن الوجه الحقيقي للمرأة القادرة على خوض ميدان السياسة وغمار النهضة الاجتماعية وغيرها، إلى ما هنالك من الأسباب التي سنأتي على ذكرها تفصيلاً في الفصول اللاحقة.

ومما لا شك فيه أن العقود الأخيرة من القرن العشرين قد شهدت تطوراً علمياً وتكنولوجياً هائلاً انعكس حتماً على القطاعات كافة، وفي مقدمها قطاع الإعلام والاتصال، ما أدى إلى مضاعفة أهمية الدور الذي تضطلع به وسائل الإعلام وعلى رأسها الصحافة .

وقد ترافق ذلك مع تطور وضع المرأة في المجتمعات العربية لجهة زيادة عدد الخريجات الجامعيات، ودخول المرأة معترك العمل مع الرجل جنباً إلى جنب، فكان أن برزت في مجال العمل الصحافي كمحترفة هذه المرة، ما دفع البعض إلى الحديث عن"إعلام نسائي" ، وعن خصوصية معيّنة للمرأة الصحافية ولنتاجها الإعلامي .

وإزاء ما حققته المرأة الصحافية في الآونة الأخيرة من نجاحات، حتى تكاد لا تخلو وسيلة إعلامية من الوجود الأنثوي، فثمة آراء تشير إلى أن كثرة عدد الصحافيات لم تنجح في إيصال

مراكز قيادية مسؤولة في المؤسسات الصحافية، بل إنهن بأكثريتهن يحتللن وظائف ثانوية ويكتبن في مجالات غير رئيسية ويعالجن موضوعات غير جادة، بحيث قلّما يعثر المرء على صحافية "تضطلع برئاسة تحرير صحيفة لا سيما في الميدان السياسي"[1].

ويعزو أصحاب هذا الرأي سبب ذلك إلى "سيطرة التقليد القائل إن المرأة لا تصلح للسياسة ولا لمعالجة شؤونها في الصحف، كما أن النساء، جماعات وأفراداً، لا يبذلن جهداً كافياً ومتصلاً لتعزيز مركزهن في المهنة الصحافية وفي سواها من مهن "[2].

وفي المجال نفسه، لم يتوان الدكتور جورج كلاّس عن وصف الصحافة النسائية العربية المعاصرة، أي في العقد الأخير من القرن العشرين، بالأقل شأناً وأهمية ورواجاً مما كانت عليه في نهاية القرن الماضي، "وهذا ما يمكّننا من القول إن الصحافة النسوية تعيش اليوم مرحلة أقل زخراً وزخماً ونشاطاً "[3].

إزاء ذلك كله، وما بين احتراف المرأة للعمل الصحافي، وزيادة عدد خريجات كليات الإعلام في العالم العربي، وما بين تراجع مستوى الصحافة النسائية وعدم بروز المرأة الصحافية في مواقع قيادية في مجال الإعلام، تبرز إشكالية تستدعي رصد النشاط الصحافي النسائي لوصفه وتحليله بغية الكشف عن أهميته وخصوصيته .

وعلى العموم، فإن نظرة سريعة إلى مجمل النتاج الصحافي النسائي منذ بداية القرن العشرين تدلّ على أن المرأة الصحافية قد وعت مسؤولياتها الاجتماعية، فبادرت إلى رفع صوتها إلى جانب الرجل الصحافي، لتؤكد بذلك قدرتها على المشاركة في تنوير الأذهان والتثقيف وبالتالي في النهضة .

وحسبنا أن نذكر هنا أمثلة بارزة مثل مي زيادة، لبيبة هاشم، جوليا طعمة دمشقية وسواهن، لنتأكد من أن المرأة حملت القلم كوسيلة لمعالجة قضايا كبرى مرتبطة بالعصر والإنسان كقضايا الحرية والعدالة الاجتماعية وغيرها .

---

(1) روز غريب ، «أضواء على الحركة النسائية المعاصرة»، ط 1 ، معهد الدراسات النسائية في العالم العربي ، كلية بيروت الجامعية ، بيروت 1988 ، ص 326 .

(2) المصدر نفسه ، ص 326 .

(3)جورج كلاس ، تاريخ الصحافة النسوية ، مصدر سابق ، ص 71.

على العموم، يحاول البحث الإجابة عن السؤال الأساسي الآتي: ما هي خصائص النتاج الصحافي النسائي ؟

وينبثق عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة كالآتي :

1 - ما هي المساحة التي يستحوذ عليها النتاج الصحافي النسائي في الصحف اللبنانية؟

2 - ما هي المشكلات والقضايا التي تعالجها الكتابات النسائية ؟

3 - ما هي المعوقات التي تواجه عمل المرأة الصحافية والعراقيل التي تعترضها في مسيرتها المهنية ؟

4 - ما مدى مساهمة المرأة الصحافية في الكتابات السياسية ؟

5 - ما هي المعوقات التي تحول دون تبوّئها مراكز قيادية في عملها؟ وهل تتساوى في الأجر مع الصحافي (الرجل) ؟

6 - هل تخضع الصحافية للمعايير نفسها التي يخضع لها الصحافي عند اختيارها للعمل في إحدى المؤسسات الإعلامية ؟

7 - ما هي الفئات العمرية والاجتماعية للنساء الصحافيات ؟

هذه التساؤلات وكثير غيرها ستشكل الاشكالية الأساسية للبحث .

2 - الفرضيات :

- لقد ساعد التطور العلمي والتكنولوجي، إضافة إلى التغيّر الاجتماعي، على تعليم المرأة وتأهيلها للعمل، إذ أصبحت فرص التعليم والعمل متاحة لها أكثر من ذي قبل، فوصلت إلى مرحلة عالية من التعليم والثقافة، ما سمح لها بالقيام بمهام صعبة ودقيقة في غالبية المجالات، إلا أنها ما زالت بعيدة عن موقع صنع القرار في الكثير من الأحيان . وهذا واقع لا يمكن إنكاره، علماً أن أسبابه ما زالت موضع جدل : فهل هي التي اختارت ذلك بنفسها، أم فرضه عليها المجتمع بعاداته وتقاليده وتركيبته، وطبيعة النظرة إليها من قبل المجتمع الذكوري ككائن ضعيف لا يصلح للقرار أو القيادة .
- وإذا كانت وسائل الإعلام على اختلافها تكاد لا تخلو من العنصر النسائي، بحيث تراءى للبعض أن المرأة الصحافية أصبحت منافساً قوياً للصحافي، حتى أن تحقيقاً خاصاً

ته اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة بيّن أن عدد العاملات في وسائل الإعلام يتطور باستمرار ويكاد يناهز نصف الكادر الإعلامي، وبالرغم من ذلك فإن انخراط النساء في قطاع الإعلام يبقى متمركزاً بشكل رئيسي في الوظائف التنفيذية، وكلما ارتفعنا في سلّم المسؤولية والقيادة، قلّ عدد النساء .

- حتى أن إحدى الدراسات في هذا المجال قد أشارت إلى النظرة الدونية إلى المرأة العاملة وبالتالي إلى عدم الثقة بنتاجها على اختلاف أشكاله، فالمرأة، صحافية كانت أو تمارس أي مهنة من المهن الأخرى، لا يكفّ أقرانها عن معاملتها كامرأة، أدنى وأقل قيمة .
- من جانب آخر، تعيش المرأة الصحافية حالة تضارب وصراع، شأنها في ذلك شأن النساء العاملات في أي مهنة من المهن، ويكمن هذا الصراع في التضارب بين الحياة الخاصة التي تفرضها عليها المهنة، وبين التقاليد والعادات التي تفرض عليها دوراً أساسياً في المنزل كزوجة وأم وربة بيت، الأمر الذي يولّد لديها معاناة نتيجة عملها بشكل عام، فكيف إذا كانت تمارس مهنة الصحافة التي تتطلب في الكثير من الأحيان الخروج عن المألوف والتفلّت من القيود، لجهة اضطرارها إلى العمل ليلاً، أو السفر وغير ذلك من الأمور التي قد تكون غير مقبولة في بعض المجتمعات .

انطلاقاً من هذه الفرضيات، يسعى البحث إلى تناول قضية العمل الصحافي النسائي، علماً أن النتائج الأخيرة قد تؤكد صحّة هذه الفرضيات وربما قد تدحضها .

ج- أطر البحث وآلياته

لا شك في أن وضع المرأة في مجتمع ما وفي مرحلة معينة من تطوره هو نتيجة تفاعل عدة عوامل، منها ما يتصل بالثقافة الاجتماعية السائدة فيه، ومنها ما يرتبط بدرجة تحصيلها العلمي وبالتالي بدورها في عملية الإنتاج، أو بدرجة مدى اعتمادها على الرجل أو استقلاليتها عنه .

وإن ذلك ينسحب بالطبع على المرأة الصحافية كونها جزءاً من المجتمع، من هنا فإن دراسة وضعها كصحافية لا ينفصل عن دراسة وضع المرأة في المجتمع بشكل عام .

لذلك كان لا بد من اعتماد عدة مقاربات لتناول قضية الصحافة النسائية : أولاً المقاربة التاريخية التي يتم من خلالها عرض عمل المرأة في المجال الصحافي عبر التاريخ وتطوره مع الزمن.

وثانياً المقاربة الاجتماعية – الثقافية التي تبيّن وضع المرأة في المجتمع بشكل عام ومشاكل المرأة العاملة وخصوصاً الصحافية، بغية التوصل إلى تحليل دقيق لنتاجها الصحافي .

من هنا، فإن البحث ينتهج عدداً من المناهج والأساليب العلمية التي يمكن حصرها بالآتي:

1 - المنهج الوصفي الاستقرائي : فهو يتيح للباحث التعرف إلى الظاهرة – موضوع البحث، وتشخيصها والوقوف عند أبرز جوانبها، إذ يرمي إلى توضيح حقيقة الموضوع وإطاره العام.

بمعنى آخر، يقوم المنهج الوصفي على ضرورة التعرف إلى جوهر إشكالية البحث وحقيقتها وطبيعة الموضوع ومضمونه ومحتواه، وأهمية المفاهيم التي يحتوي عليها هذا الموضوع وأبعاده .

2 - المنهج التاريخي : تكمن أهميته في تبيان الظروف التاريخية لإشكالية البحث وبالتالي رصد أسباب نشأة الصحافة النسائية وتطورها عبر التاريخ.

3 - المنهج الميداني الاستطلاعي : ويفترض النزول إلى ميدان المجتمع، حيث قمت باستطلاع آراء الصحافيات في القضية المطروحة، من خلال استبيان علمي (استمارة) يتضمن مجموعة من الأفكار صيغت على شكل أسئلة مغلقة أو مفتوحة تغطي الجوانب المختلفة التي يشملها البحث .

4 - منهج المسح : الذي يتيح للباحث الحصول على المعلومات اللازمة في إطار بحثه من خلال عدة أدوات وأساليب مسحية هي :

- مقابلات مباشرة مع الصحافيات للتعرف إلى مشاكلهن، ولا شك في أن المقابلة تعد أداة هامة لجمع المعلومات لسببين : أولهما لأن المقابلة تتميز بدرجة عالية من المرونة، إذ تتيح للباحث شرح مراده من الأسئلة المطروحة في الاستبيانات والوقوف عند بعض التفاصيل الهامة . وثانيهما، لأن المقابلة تضمن تجاوب الصحافيات مع الأسئلة، بدلاً من إهمال الاستبيان .
- مسح النتاج الصحافي النسائي طوال الفترة المحددة، حيث يتم رصد كل ما كتبته المرأة في عينة البحث ومجتمعه، وذلك بغية تحليله.

5 - تحليل محتوى النتاج الصحافي النسائي، باعتباره أداة مجدية تتيح للباحث ما يأتي:

- التعرف إلى مضمون هذا النتاج والموضوعات والكتابات التي يتضمنها .
- التعرف إلى مدى ما تشغله الصحافة النسائية من مساحة وأهمية.
- التعرف إلى فنون التحرير الصحافي التي تعتمدها الصحافيات النساء، علماً أن أسلوب تحليل المضمون يعد من أكثر الأساليب المنهجية ملاءمة للدراسات الإعلامية ، لأنه يتضمن تحليلاً نوعياً وكمياً ، ويصف المحتوى الظاهر والمضمون للمادة الإعلامية .

1 - أطر البحث :

انطلاقاً من إشكالية البحث والموضوع المحدد، وتأسيساً على الأهداف العامة التي يسعى البحث إلى تحقيقها، تقتضي الضرورة وضع الأطر العامة للإشكالية البحثية والتي يمكن تحديدها في أطر ثلاثة هي : الإطار المكاني أو الجغرافي، الإطار الموضوعي والإطار الزمني بمعنى الفترة الزمنية التي يغطيها البحث، إضافة إلى تحديد العينة البشرية التي تم اختيارها :

- الإطار المكاني : قد يبدو مثيراً للغاية دراسة واقع المرأة الصحافية العربية عامة ووضعها والوقوف عند مشاكلها وتقويم نتاجها الصحافي، إلا أن شروط البحث العلمي تقتضي تحديد الإطار المكاني، بمعنى تقليص دائرة البحث بغية الغوص في التفاصيل الدقيقة قدر الإمكان.

من هنا فإن البحث يتوخى تسليط الضوء على واقع النتاج الصحافي النسائي في لبنان لعدة أسباب أهمها أن الباحثة تفضل القيام ببحثها في إطار مجتمعها، إضافة إلى سهولة الحصول على أدوات البحث المعتمدة.

تجدر الإشارة من جهة ثانية إلى أن المجتمع اللبناني قد شكّل طيلة فترة طويلة مكاناً خصباً للنتاج الصحافي النسائي، حيث كان للمرأة اللبنانية، وما زال، دور كبير في الإعلام . وقد تطور هذا الدور وتقدم مع تطور وسائل الإعلام وتعددها في لبنان وخارجه، حتى باتت الصحافية اللبنانية متواجدة في معظم وسائل الإعلام العربية. وقد ترافق هذا التطور مع إنشاء التخصصات المناسبة في فروع الجامعة اللبنانية وفي الجامعات الخاصة الأخرى . وقد أظهرت الإحصاءات الخاصة بمؤسسات التعليم العالي في لبنان أن اختصاص الإعلام والتوثيق وعلم المعلومات من أكثر الاختصاصات التي تميل إليها الأنثى، وبالتالي يفوق فيها عدد الخريجات عدد الخريجين[1].

---

(1) التفاصيل في الباب الثاني .

– الإطار الموضوعي : وقع الاختيار على صحيفتي "النهار" و"السفير" اللبنانيتين، لتكوّنا الإطار الموضوعي للبحث، بصفتهما من الصحف السياسية اليومية الأكثر انتشاراً في لبنان من حيث تغطيتهما كافة الأراضي اللبنانية، والأكثر تأثيراً في الرأي العام، علماً أنهما مختلفتان في التوجه السياسي .

إضافة إلى ذلك، فإن كلتي الصحيفتين تضمان عدداً ضخماً من العاملين من صحافيين وصحافيات، الأمر الذي يتيح التعرف إلى الواقع الذي تعيشه المرأة الصحافية في لبنان من خلال المرأة العاملة في هاتين الصحيفتين .

– الإطار الزمني : يغطي البحث الفترة الزمنية التي تتراوح بين عامي 1991 و 2003، وذلك لأسباب عديدة هي الآتية :

- إن أوائل مرحلة التسعينيات تعد مرحلة حاسمة في تاريخ لبنان، حيث انتهت الحرب الأهلية التي كانت بلا شك سبباً في جمود التطور العلمي والعملي والإنتاجي للّبنانيين كافة وللمرأة بشكل خاص . فهي خلال الحرب اللبنانية "كانت شبه غائبة عن عملية البناء الفعال، ووجودها شبه معدوم على صعيد اتخاذ القرار المصيري"[1]، إلى ما هنالك من تأثيرات سلبية تعرضت لها المرأة اللبنانية خلال الحرب .

أما بداية التسعينيات فشهدت تغييراً ملحوظاً في وضع المرأة اللبنانية، بعدما عمّ الأمن الذي سمح لها بمتابعة تحصيلها العلمي وبدخولها معترك الحياة والمشاركة في العمل . ففي دراسة صادرة عن إدارة الإحصاء المركزي، تبين أنه بعدما كانت نسبة الإناث تشكل فقط 17.5 في المئة من مجموع القوى العاملة في لبنان في العام 1970[2]، ما لبثت أن وصلت إلى 21 في المئة بعد انتهاء الحرب، وفاقت الـ 27 في المئة في منتصف التسعينيات[3] .

(1) أوضاع المرأة في لبنان ، جمعية تنظيم الأسرة في لبنان ، الندوة التقيميية التاسعة لأوضاع المرأة في لبنان، 1990، ص 2 .

(2) ماري ناصيف الدبس ، المرأة اللبنانية العاملة والموظفة (دراسة ميدانية) ، مركز حقوق المرأة للدراسات والأبحاث: بيروت، كانون الثاني 2003 ، ص 41 – 42 .

(3) Des Femmes dans le Monde، Collection Atlas Monde Editions autrement، 1er trimester، France 1998، P 100-101

مرحلة التسعينيات مفصلاً هاماً في تاريخ الإعلام بشكل عام، على صعيد التطور التقني لوسائل الإعلام عامة والصحافة المكتوبة خاصة، لجهة دخول الحاسوب في معظم المؤسسات الصحافية وسرعة الحصول على المعلومات بفضل الأقمار الصناعية وسهولة التواصل مع أماكن الأحداث بفعل تطور وسائل الاتصال، إضافة إلى التقنيات العالية التي طرأت في مجال الطباعة، وسهولة التوزيع وغيرها .

وهكذا فإن ثورة التكنولوجيا الحديثة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعمل الصحافي، إذ سهلت عملية توثيق المعلومات وطباعة الصور بالألوان ونقل الصفحات بالأقمار الصناعية من بلد إلى بلد ومن قارة إلى أخرى.

- شهدت هذه الفترة زخماً كبيراً في عدد الخريجات من كليات الإعلام في فروع الجامعة اللبنانية كما في الجامعات الخاصة التي استحدثت بعد الحرب أي مع بداية التسعينيات . وتشير الإحصاءات(1) التي حصلت عليها الباحثة من مختلف كليات الإعلام في جامعات لبنان أن نسبة الإناث بدأت تفوق نسبة الذكور في اختصاص الصحافة، بعد عام 1990.

وفي هذا الصدد، تشير إحدى الدراسات إلى أن نسبة الإناث تفوق الـ 70 في المئة من مجموع الطلاب في غالبية الكليات التي تدرس الإعلام وذلك في العام 1994 (2) .

- بعد إجراء مقابلتين، إحداهما مع رئيس تحرير صحيفة "السفير" جوزيف سماحة، وثانيهما مع مسؤولة الصفحة الثقافية في صحيفة "النهار" مي منسّى، تم خلالهما الاستفسار عن العمل الصحافي النسائي، تبيّن أن فترة ما بعد العام 1990، شهدت مرحلة جديدة في العمل النسائي من حيث عدد الصحافيات العاملات وتمرسهن وكفاءتهن.
- بما أن البحث يتطلب تحليلاً لمضمون النتاج الصحافي النسائي، كان لا بد من اختيار مرحلة تتوفر عنها كل أعداد الصحيفتين المذكورتين، من أجل تسهيل العمل والتحليل .

هذه الأسباب مجتمعة دفعت بالباحثة إلى تحديد الفترة الممتدة بين عامي 1991 و2003 كإطار زمني للبحث .

---

(1) سيتم التطرق إلى الإحصاءات بالتفصيل في الباب الثاني .

(2) عدنان الأمين ، التعليم العالي في لبنان ، ط 1 ، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية ، بيروت ، كانون الثاني 1997، ص 546 .

2 - العينة البشرية :

انطلاقاً من تحديد الإطار الموضوعي باعتماد صحيفتي "السفير" و"النهار"، والإطار الزمني في الفترة الممتدة بين عامي 1991 و2003، تم تحديد العيّنة البشرية التي ستخضع للدراسة عبر الاستبيان، والتي سيخضع نتاجها الصحافي للتحليل، فشملت جميع الصحافيات العاملات في الصحيفتين طوال فترة الدراسة، على أن تكون كل منهن تتقاضى راتباً شهرياً ثابتاً، وتخضع لقانون الموظفين الثابتين في المؤسسة الصحافية التي تعمل فيها .

وقد تم اعتماد هذه العينة بهذه الطريقة تفادياً للوقوع في مخاطر عديدة أهمها انعدام إمكانية حصر الكاتبات الصحافيات اللواتي يتوزعن بين كاتبات هاويات لا يتقاضين أجراً، وكاتبات غير معتمدات في المؤسسة وإنما يتقاضين أجر "القطعة "الصحافية التي يكتبنها .

علماً أنه تم جمع أسماء الصحافيات في كلتا الصحيفتين بالتعاون مع إدارة شؤون الموظفين في كل منهما التي زودتني بلائحة تفصيلية بأسماء الصحافيات اللواتي عملن بين عامي 1991 و2003، وإن تركن العمل خلال هذه الفترة .

3 - صعوبات البحث :

أثناء إنجاز الأطروحة، اعترضتني مجموعة من الصعوبات، حاولت تذليلها قدر الإمكان، وذلك على الصعيدين النظري والميداني ويمكن تلخيص هذه الصعوبات بالآتي :

- حداثة الموضوع لجهة الفترة الزمنية المحددة وهي العقد الأخير من القرن العشرين، ما يعني عدم التطرق إليه بعد بطريقة علمية دقيقة .
- لعلّ حداثة الموضوع تعني أيضاً قلّة المصادر والمراجع التي تناولت هذه القضية من منظارها الحديث، فالآثار المكتوبة التي درست موضوع النتاج الصحافي النسائي الحديث نادرة، لذا واجهت صعوبات جمّة أثناء استقصاء المعلومات عن الموضوع، فكان لا بد من البحث في مكتبات جميع كليات الجامعات في لبنان ودمشق، إضافة إلى مراكز الدراسات والبحوث وأرشيف الصحف وأرشيف اللجان والجمعيات النسائية .
- ثمة صعوبات ميدانية عديدة، على اعتبار أن البحث يتضمن دراسة ميدانية، خصوصاً لجهة الصعوبة في الحصول على لوائح باسم الصحافيات اللواتي يعملن أو عملن في كل من "النهار" و"السفير"، ثم صعوبة الوصول إلى كل منهن لملء الاستمارة ولإجراء مقابلة معها، علماً أن قسماً منهن قد ترك العمل في الصحيفة وانتقل إلى مكان عمل آخر أو غادر البلد .

الفصل الثاني

الإطار النظري

لكي يصار إلى فهم أعمق للإشكالية التي يطرحها البحث، لا بد من وضعها في إطارها النظري الصحيح، لجهة تحديد مفهوم الصحافة النسائية الذي اعتمده البحث، ولجهة تحديد الأطر المجتمعية التي أفرزت هذا المفهوم، علماً أن الإشكالية المطروحة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوضع المرأة في المجتمع ومراحل تطورها في مجالات عدة كحصولها على الحرية، والاعتراف بحقوقها، ودخولها مجال التعليم ثم دخولها معترك العمل...

كل ذلك جاء نتيجة مطالبات حثيثة قامت بها الحركات النسائية في العالم العربي على مدى سنوات طويلة، إلى أن استطاعت المرأة العربية بشكل عام إثبات ذاتها في شتى المجالات، وإن كان هناك بعض العراقيل المتعلقة بهذا الأمر، والتي سيأتي ذكرها لاحقاً .

من هنا فإن الإطار النظري لا بد من أن يشتمل على تحديد مفهوم الصحافة النسائية الذي سيعتمده البحث، إضافة إلى إلقاء الضوء على واقع المرأة العربية من حيث العمل والعلم، من دون إغفال دور الجمعيات النسائية في تطوير هذا الواقع .

أ- نشأة وتطور الصحافة

لقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين تغيّرات نوعية في مجالات الإعلام كافة انعكست على وظائفه ودوره وبالتالي تأثيراته في المجتمعات .

أما سبب ذلك فيعود إلى ثورة التقنيات الحديثة التي اجتاحت العالم والتي كان لها عظيم الأثر في تفعيل دور وسائل الإعلام والاتصال على اختلافها، حتى بات يحكى عن "طفرة تكنولوجيا الإعلام والاتصال – في البنى التحتية كما في المضامين – وما يطلق عليه أيضاً عصر

المعلومات"[1]، وهو في الحقيقة نتاج عدة عوامل أهمها الثورة الرقمية وظاهرة العولمة ...

وقد يظن البعض أن الإعلام المرئي والمسموع قد طغى على الإعلام المكتوب لارتباط وسائله بالتطور التكنولوجي، ما يجعل الصحافة في موقع منافسة ليست في صالحها . إلا أن الباحثين قد أشاروا إلى أن الإعلام المكتوب – الذي استفاد من التقنيات الحديثة أيضاً إلى حد كبير– هو"في وضع تكميلي،لا في موقف المنافسة "[2]، نظراً لما يتمتع به من مميزات وخصائص تجعله بعيداً عن المنافسة .

ولعّل ما أشار إليه يحيى اليحياوي في مؤلفه "أوراق في التكنولوجيا والإعلام والديمقراطية"[3] من أن الثورة الرقمية التي شهدها العالم مؤخراً تمتلك قدرة فائقة على مزاوجة القطاعات الثلاثة للإعلام، المسموعة والمرئية والمكتوبة، يؤكد تكامل أدوار هذه القطاعات الثلاثة .

وعلى العموم، فقد برزت في الإعلام المكتوب أو الصحافة تحديداً مظاهر تكنولوجية حديثة من طباعة وبنوك معلومات وغيرها، ما يجعلها مواكبة للتطور التقني، وبالتالي ملبيّة لاحتياجات جمهور المتلقّين على اختلاف أذواقهم ومتطلباتهم، خصوصاً أنها تتميز بمجموعة من الخصائص، لعلّ أهمها "قدرتها على نقل المعلومات كاملة في الزمان والمكان المناسبين، وتسمح للقارئ بالسيطرة على ظروف التعرض للرسالة الإعلامية وقراءتها أكثر من مرة والاحتفاظ بها إن أراد، علاوة على أنها تسمح بتطوير الموضوع "[4] وتحليله .

وإذا كان ظهور وسائل الإعلام المرئية والمسموعة قد ارتبط إلى حد كبير بالتطور التكنولوجي في مرحلة من المراحل، فإن نشأة الإعلام المكتوب – الصحافة – قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بحقبة تاريخية محددة وبظروف سياسية واقتصادية واجتماعية أفرزت هذه الحاجة إلى التعبير، فكانت الصحافة، وإن كنا لا نستطيع إنكار ارتباطها بظهور المطبعة على يد يوحنا غوتنبرغ عام 1436 .

---

(1) يحيى اليحياوي ، أوراق في التكنولوجيا والإعلام والديمقراطية ، ط1 ، دار الطليعة ، بيروت ، كانون الثاني 2004 .

(2) محمد منير سعد الدين ، الإعلام: قراءة في الإعلام المعاصر والإعلام الإسلامي ، لا ط ، دار بيروت المحروسة، بيروت 1991 ، ص 87 .

(3) المصدر نفسه ، ص 24 .

(4) راسم محمد الجمال ، الإعلام العربي المشترك ، ط 2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1986 ، ص 99 .

ـ ـالت الصحف على الصدور في الغرب مع بداية القرن السادس عشر. وتعتبر دول المانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، فرنسا وبريطانيا من أوائل الدول الغربية التي عرفت الصحافة بالمفهوم الحديث للكلمة .

أما في العالم العربي، فقد تأخرت نشأة الصحافة بسبب تأخر دخول الطباعة إلى معظم أقطاره، علماً بأن لبنان وسوريا ومصر والعراق هي من أوائل الدول العربية التي عرفت الصحافة والطباعة وذلك مع أواخر القرن الثامن عشر[1] وبدايات القرن التاسع عشر.

تجدر الإشارة إلى أن الصحف العربية الأولى كانت رسمية [2]، بمعنى أنها صادرة عن السلطات .

وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، نشأت الصحافة الأهلية التي كانت في غالبيتها تعبّر عن آراء فردية أو جماعات صغيرة . وكانت مرآة تعكس المناخ السائد (في مصر) في ذلك الوقت الذي عرف بكثرة الدسائس والمؤامرات ضد الدولة العثمانية أو"الرجل المريض"، فكانت الصحف المؤيدة للاحتلال البريطاني ضد الدولة العثمانية، والصحف المعادية للاحتلال البريطاني .

أما وقد شهدت الأقطار العربية تغيّرات جذرية بعد الحرب العالمية الأولى، لجهة خضوعها للاستعمار الفرنسي أو البريطاني، فقد ظهرت ثلاث مجموعات من الصحف : الصحف الرسمية الناطقة بلسان السلطات والحكومات، والصحف الموالية للاستعمار، والصحف الوطنية المعادية للاستعمار، وغير الموالية للسلطات والحكومات . وقد ساهم النوع الثالث إلى حد كبير بحركة التحرر الوطني في العديد من الدول العربية .

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبعد حصول العديد من الدول العربية على الاستقلال مع منتصف القرن العشرين، اتخذت الصحافة منحىً مختلفاً . فإلى جانب القضايا الخاصة بكل بلد عربي، أولت الصحف العربية اهتمامها بقضايا عدة أبرزها القضية الفلسطينية، والعدالة الاجتماعية، والحرية والديمقراطية، طارحة إشكالية جديدة تتمثل بعلاقة الصحافة بالسلطات وبالحرية الصحافية . . . وبرزت في تلك الفترة الصحافة الحزبية التي تجسد أفكار وأيديولوجيات

---

(1) صحيفة Le courrier de L'Egypte سنة 1798 ، وكانت تصدر بالفرنسية .

(2) أول صحيفة عربية: جورنال الخديوي في مصر عام 1827 ، ثم الوقائع المصرية عام 1828 .

الأحزاب الناطقة باسمها . وكانت بداية لما شهدته الصحافة العربية في الآونة الأخيرة من اختلاف في توجهاتها، لجهة ولائها للسلطات الحاكمة أو معارضتها لها .

أمّا في لبنان، فإن مرحلة أخرى يمكن إضافتها إلى المراحل السابقة التي مرت بها الصحافة في الوطن العربي، وهي الحرب الأهلية التي عصفت طيلة عقد ونصف تقريباً والتي انعكست بطريقة أو بأخرى على الصحافة اللبنانية بشكل عام [1].

مفهوم الصحافة النسائية :

بعد نحو عقدين من ولادة الصحافة العربية في منتصف القرن التاسع عشر، حاولت المرأة ولوج باب الكتابة الصحافية وإن بشكل خجول، لأسباب عديدة ارتبطت أولاً بالشرارات النهضوية التي سادت في ذلك الوقت، وبظهور التيارات الداعية إلى تحرير المرأة ونيلها حقوقها ثانياً، وبرغبة بعض النساء في المشاركة في الحركة الأدبية آنذاك وفي التعبير عن هموم المرأة والدعوة إلى الإصلاح الاجتماعي[2].

ولعلّ الباحث في مجال "الصحافة النسائية "لا يمكنه أن يقف عند تحديد أو تعريف دقيق لمفهوم هذه العبارة، برغم كثرة الدراسات عن تاريخ الصحافة النسائية، من الناحية التوثيقية فقط، وليست التحليلية .

فمن جهة، أُطلق بعض الكتّاب والباحثين مفهوم الصحافة النسائية على المجلات التي تعنى بشؤون المرأة، وترتبط موضوعاتها بقضايا نسائية كالموضة والتجميل والتدبير المنزلي وغيرها، بمعنى الصحافة الموجهة إلى المرأة،... بينما أُطلق البعض الآخر هذا المفهوم - بشكل غير مباشر- على الأقلام النسائية في الصحف والمجلات، وإن حاول هذا الفريق من الباحثين الخلط بين المفهومين .

فالدكتور جورج كلاّس في كتابه "تاريخ الصحافة النسوية "ربط ظهور الصحافة النسائية

---

(1) سوف يأتي ذكر ذلك تفصيلاً في الباب الثاني .

(2) عدنان الأمين ، التعليم العالي في لبنان ، ط 1 ، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية ، بيروت ، كانون الثاني 1997، ص 546 .

[illegible] أول مقال صحافي كتبته مريانا المرّاش عام 1869 [1]، علماً أن المقال لم يكن في صحيفة أو مجلة نسائية .

أما الدكتور صلاح عبد اللطيف فقد ربط في كتابه "الصحافة المتخصصة "بين مفهوم الصحافة النسائية وظهور الصحف الموجهة إلى المرأة . وكذلك فعل معظم الباحثين أمثال جورج عارج سعادة في كتابه "النهضة الصحفية في لبنان"الذي أشار إلى أن ظهور الصحافة النسائية مرتبط بظهور أول صحيفة موجهة إلى المرأة .

ولعل القاسم المشترك بين مختلف الآراء هو أن أول من أصدر صحيفة أو مجلة موجهة إلى المرأة كانت المرأة نفسها .

في حين أن الدكتور فاروق أبو زيد قد اعتبر في كتابه "الصحافة المتخصصة "أن مفهوم الصحافة النسائية يشمل مجالين اثنين : أولهما المجال السائد أي المجلات المتخصصة في الشؤون النسائية، أما ثانيهما فهو صفحات المرأة في الجرائد اليومية والمجلات العامة، حتى وإن كان المحرر رجلاً .

وبسبب تنوع الآراء حول مفهوم الصحافة النسائية، كان لا بد من اعتماد تعريف واضح وتحديد هذا المفهوم الذي يقوم البحث على أساسه، حتى يصار إلى تجنب أي لغط حول التسمية. من هنا فإن استخدام "الصحافة النسائية "سوف يشمل النتاج النسائي على اختلاف محتواه، سواء كان موجهاً إلى المرأة أم لا، بمعنى أن كل ما تكتبه المرأة في أي مجال كان، سيكون محور هذا البحث، ولو لم يكن ما تكتبه موجهاً إلى المرأة أو يتناول قضاياها .

ب- واقع المرأة العربية والحركات النسائية

إن طرح قضايا المرأة في المجتمعات ليس بأمر حديث بل يعود إلى قرون خلت، وليس هو مقيّداً بحدود دول العالم العربي، بل إن قضايا المرأة قد تم طرحها في الغرب قبل الشرق وتحديداً

---

(1) كان ذلك في مجلة «الجنان»، والمقال بعنوان « شامة الجنان»، ومريانا المراش من مواليد حلب (1848 – 1919) وهي أول امرأة عربية نشرت أفكارها في الصحف العربية ، وكانت تنتقد في مقالاتها أحوال المرأة في زمانها ، وتدعوها إلى التحلّي بالعلم والأدب ، وقد كانت لها مساهمات أخرى في صحف مثل « لسان الحال» وغيرها .

– ما يعني أن المرأة العربية قد تمتعت بحق التملك قبل المرأة الغربية .

في أواخر القرن الثامن عشر حين تعرضت قضية المرأة لحركة مدّ وجزر منذ نشوئها في انكلترا وأميركا، حين نشرت ماري ولستون كرافت الإنكليزية بياناً شهيراً طالبت فيه بالمساواة بين الجنسين (المرأة والرجل) وبتحرير المرأة . وقد اتخذت الحركة النسائية في القرن التاسع عشر شكلاً عنيفاً إذ قامت نساء أميركا وانكلترا بمظاهرات صاخبة جرى فيها رشق حجارة وتكسير زجاج . وقد حملن لافتات تطالب للمرأة بأربعة حقوق هي : حق التعلّم، حق الخطابة في المحافل، حق التملك [1] وحق التصويت ... وكانت نيوزيلندا "أول دولة منحت المرأة حق التصويت عام 1897 ثم تبعتها بين عامي 1905 و1930 دول شمالي أوروبا : انكلترا، بلجيكا، الدول الاسكندنافية، ثم ألمانيا وفرنسا "[2] .

وإذا كان طرح قضية المرأة مرتبطاً بالتغيّرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تسود المجتمعات عامة، فهذا يعني أن أوضاع المرأة بشكل عام والعربية بشكل خاص قد مرّت بمراحل وحقبات عديدة تبعاً لما شهده المجتمع العربي من تغيّرات على الصعد كافة .

إن الحقوق التي طالبت بها النساء في الغرب كانت مشابهة إلى حدّ كبير للحقوق التي طالبت بها نساء العالم العربي في أواسط القرن التاسع عشر، عندما انطلقت الشرارات النهضوية بما عرف بـ"عصر النهضة"، حيث كانت فاتحة الانطلاقة التحرّرية للمرأة على صعيد التعليم والعمل والحق في الاقتراع وغيرها ...

وقد كان لارتفاع صيحة التنوير في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الفضل الأول في بروز الحركات النسائية التي ترافقت مع انتشار الأفكار الإصلاحية في عصر كثرت فيه الدعوة إلى تعليم الإناث وتحرّرهن، مقابل عقلية تقليدية رفضت فكرة التعليم والتحرّر ومنعت المرأة من الانطلاق إلى الحياة العامة بسبب أنها- أي المرأة - "غير مهيأة كفاية لتسلّم مسؤوليات في مجتمع يخاف منها بقدر ما يخاف عليها "[3].

وهذا يعني أن المرأة العربية كانت تعاني في تلك الفترة صعوبات كبيرة وتناقضات عديدة جرّاء مرحلة انتقالية تعيشها هي، كما تعيشها الأمة إبان عصر النهضة .

---

(1) ما يعني أن المرأة العربية قد تمتعت بحق التملك قبل المرأة الغربية .

(2) روز غريب ، أضواء على الحركة النسائية المعاصرة ، مصدر سابق ، ص 154 .

(3) جورج كلاس ، تاريخ الصحافة النسوية ، ط 1 ، دار الجيل ، بيروت 1996 ، ص 24.

نشأة الحركات النسائية :

إن المتتبع تاريخياً لدور المرأة في العالم العربي يلاحظ أنها كانت "عضواً غير منتج بسبب تبعيتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للرجل، سواء كان هذا الرجل أباً أو أخاً أو زوجاً "(1).

ولكن مع بدايات حركات التحررّ العربية، حصل تغيّر تدريجي في دور المرأة في المجتمع العربي في المجالات كافة، وساعد على ذلك ظهور المنظمات أو الجمعيات النسائية التي حملت لواء المطالبة بتعليم المرأة والسماح لها بالعمل، مشددة على قضية المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، خصوصاً أن المجتمع آنذاك، أي أواسط القرن التاسع عشر، لم يكن "ينظر إلى المرأة كإنسانة كاملة الحقوق والمقومات، كما لم يكن يعترف لها بحق الدخول في الحياة العامة، ولا ييسر لها ظروف بناء شخصيتها الخاصة "(2).

وكانت مصر وسوريا ولبنان أسبق الأقطار العربية إلى تبنّي الحركة النسائية التي امتدت من هذه الأقطار الثلاثة إلى سائر بلدان الشرق العربي.

ففي مصر، توصل بعض الباحثين إلى تقسيم مراحل تطور الحركة النسائية إلى مرحلتين أساسيتين :"الأولى تمتد من عام 1870 إلى 1918، حيث شهدت هذه المرحلة صدور كتابات رفاعة الطهطاوي ومحمد عبده وغيرهما ممن عرفوا بدعواتهم إلى الإصلاح . فيما امتدت المرحلة الثانية من عام 1919 إلى عام 1956، وقد شهدت هذه المرحلة نموّ الحركة النسائية بعد ثورة 1919، وتأسيس الاتحاد النسائي المصري عام 1923، وظهور بعض الشخصيات النسائية التي كان لها الدور الأبرز في تغيير وضع المرأة كهدى شعراوي (3) وصفية زغلول وغيرهما "(4).

في عام 1882، تم تسجيل ظهور الحركة النسائية في بلاد الشام، عبر إنشاء جمعية أدبية

---

(1) المرأة العربية في العلم والعمل ، معهد الدراسات النسائية في العالم العربي ، كلية بيروت الجامعية، بيروت 1985 ، العدد الرابع ، ص 3 .

(2) جورج كلاّس ، تاريخ الصحافة النسوية ، مصدر سابق ، ص 25-24 .

(3) (1878-1946) هي ابنة محمد سلطان باشا رئيس أول مجلس نيابي في مصر ، وزوجة علي شعراوي أحد الزعماء المطالبين باستقلال مصر، كان لها نشاط رائد في مختلف المجالات ، وهي إحدى الدعاة إلى تأسيس الاتحاد النسائي العربي .

(4) قامت بهذا التقسيم الدكتورة سامية الساعاتي خلال مشاركتها في المؤتمر الإقليمي العربي ، الأسكوا، في تموز 2004 .

علمية تلتقي فيها النساء والفتيات "لترويض عقولهن بالخطب والمباحث العلمية، وللنظر في حالتهن الاجتماعية "[1].

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر عند الدارسين بشأن الجمعيات النسائية، حيث يرى البعض أن المنظمات النسائية وهيئات الاتحاد النسائي كانت دافعاً إلى النهضة الحقيقية الكاملة، بينما يرى البعض الآخر أن "ظاهرة الجمعيات النسائية كانت مفروزاً من مفروزات النهضة "[2]، وأدّت بدورها إلى ما يسمّى بالنهضة النسائية... على الرغم من ذلك يبقى أن نشأة الجمعيات والمنظمات النسائية قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بعصر النهضة في أواخر القرن التاسع عشر، وهي استطاعت أن تحقق للمرأة إنجازات عدة على صعيد المساواة في الحقوق مع الرجل، كما استطاعت من خلال النساء اللواتي ترأسنها خلق موجة من الوعي الفكري على صعيد الإصلاح الاجتماعي والدعوة إلى إقرار العدالة، وقد أدت هذه الجمعيات في بعض البلدان العربية إلى "قيام حركات نضال وطني"[3].

فالمرأة العربية ناضلت من أجل الاستقلال الوطني، وخير مثال على ذلك مشاركة المرأة اللبنانية في الحركة الشعبية الواسعة للنضال ضد السيطرة العثمانية، ثم ضد الانتداب لنيل الاستقلال التام. ولعلّ ذلك يدحض فكرة أن المنظمات والجمعيات النسائية قد شغلها العمل الخيري والاجتماعي فقط، وإن كان هذا العمل هو الهدف الأول، علماً أن عمل المرأة الاجتماعي قد اشتمل جانبين: أولهما الاهتمام بالطفل والمرأة والعناية بهما صحياً وثقافياً وتربوياً، وثانيهما الاهتمام بمعالجة مشاكل المجتمع ككل بسائر طبقاته في محاولة لإيجاد الحلول الناجعة.

هذا يعني أن الشأن التربوي قد سبق الهموم التحررية عند المرأة نوعاً ما، وربما يكون قد تزامن معها في أحيان كثيرة، خصوصاً أن الجمعيات النسائية كانت "الميدان العملي لإظهار المقدرات التي صارت تتمتع بها المرأة، بعد تخطيّها المرحلة التنظيرية وانتقالها إلى المرحلة العملية

---

(1) كما جاء في «المقتطف»-ج 4 - ص249.

(2) جورج كلاّس، الحركة الفكرية النسوية في عصر النهضة، مصدر سابق، ص 209.

(3) جوليندا أبو النصر وايرين لورفينغ، المرأة والتنمية الاقتصادية، معهد الدراسات النسائية في العالم العربي، كلية بيروت الجامعية، بيروت 1988، ص 7.

... الذات "[1].

فالجمعيات النسائية عملت على إبراز الوجود النسائي وإثباته، وسعت إلى تحقيق فكرة العدالة الاجتماعية والعمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، على غرار ما حاولت أن تقوم به بعض الجمعيات في لبنان مثل جمعية يد المساعدة في بيروت (1919) وجمعية يد المساعدة البطرامية (1922) وجمعية الاتحاد الحصروني للسيدات (1925) وجمعية الشفقة لسيدات كوسبا (الكورة 1939) ...

هذا إلى جانب الجمعيات التي كانت تعنى بالشأن التربوي والتثقيفي مثل "جمعية تهذيب الشبيبة السورية "(1902) لمساعدة الطلاب الراغبين في التعلّم، وجمعية "تهذيب الفتاة"(1907) لتعليم الفتيات الفقيرات، وجمعية "الشابات المسيحيات "(1920) لرعاية الفتاة العاملة والموظفة، ومؤسسة دار الأيتام الإسلامية (1922) وهي أولى المؤسسات التي ساهمت المرأة في دعمها، وجمعية "النهضة النسائية في بيروت "التي اهتمت بتنشيط اليد العاملة.

ثم انبثقت عام 1944 عن دار الأيتام الإسلامية "جمعية العناية بالأم والطفل "ثم "جمعية رعاية الطفل "لإيواء وتعليم الأطفال المشردين. كما أنه بفضل جهود المرأة اللبنانية تأسّست عام 1945 جمعية الصليب الأحمر اللبناني......

وفي معرض الحديث عن الجمعيات النسائية، لا يمكن إغفال الاتحاد النسائي العربي [2] الذي أنشئ عام 1924 والذي كان له كبير الأثر في النهضة النسائية بشكل عام، وكذلك المجلس النسائي اللبناني الذي بدأ عام 1952 ويضم 72 جمعية نسائية، إذ عمل على ضمان حقوق المرأة في شتى المجالات.

وقد كانت للاتحاد النسائي والمجلس النسائي أنشطة في حقول عديدة اجتماعية، وحتى سياسية. ومّما يُذكر هنا الكتاب الخاص الذي قدّمته ابتهاج قدورة بوصفها رئيسة الاتحاد إلى رئيس الجمهورية اللبنانية آنذاك إميل أده تستوضحه فيه عن هوية المرأة المولودة والمقيمة على الأراضي

---

(1) جورج كلاّس، الحركة الفكرية النسوية في عصر النهضة، مصدر سابق، ص 198.

(2) هو حصيلة مؤتمرات نسائية لأقطار عربية عدة تنظمت في ما يسمّى بالاتحاد النسائي العربي العام بدءاً من عام 1922 حتى 1944. وكانت الداعية إلى تأسيسه هدى شعراوي، ورأسته رائدة الحركة النسائية اللبنانية ابتهاج قدورة من عام 1949 حتى 1957 ومن عام 1962 حتى 1967 تاريخ وفاتها.

اللبنانية، بهدف إلقاء الضوء على مساواة المرأة بالرجل في قضية الحقوق، علماً أن حق الانتخاب آنذاك كان محصوراً بالذكور من دون الإناث .

كما أن من أبرز القضايا التي اشتركت المرأة اللبنانية في بحثها واتخاذ المواقف منها على الصعيدين الوطني والسياسي مقابلة لجنة كينغ- كراين الأميركية بعد الحرب العالمية الأولى، ومطالبتها بالاستقلال التام للبنان والاحتجاج على وعد بلفور . "وقد مثّل لبنان في مقابلة هذه اللجنة كل من ابتهاج قدورة، أمية حمزة، عنبرة سلام، شفيقة سلام وعادلة بيهم "[1]. ولعل هذا ما جعل بعض الباحثين يميلون إلى ربط تحرر المرأة بالنضالات الشعبية والوطنية .

الحقوق السياسية

بعد منتصف القرن العشرين، بدأت مرحلة حصد النتائج وجني الثمار بعد قيام المنظمات النسائية بمطالبات حثيثة لجهة الاعتراف بحقوق المرأة السياسية كحق الاقتراع والحق في العمل السياسي، إضافة إلى التوصل إلى نوع من إلغاء التمييز ضد المرأة وإن بشكل جزئي .

وعدا عن حصولها على حق الانتخاب في بعض الأقطار العربية، فإن المرأة توصلت - في قسم منها - إلى احتلال مناصب وزارية كما في مصر، سوريا والعراق (ولبنان مؤخراً). ولمعت نخبة من النساء حاملات الشهادات الجامعية العليا، فتسلمن وظائف قيادية في الجامعات المحلية والأجنبية، كما نبغت فئة، وإن قليلة، في مجالات ودوائر العمل الاجتماعي والصحافة والفنون الجميلة والشعر والبحث العلمي .

وعلى الرغم من أن البعض أخذ على الجمعيات النسائية بغالبيتها تمسّكها بالشعارات والاكتفاء برفعها من دون السعي الحثيث إلى تحقيق ما تتمسّك به، كأن يقال إن الاتحاد النسائي العربي "لم يتمكن يوماً من القيام بدوره على الوجه الصحيح بحكم تركيبته، لأنه قام على شعارات فضفاضة، دون أن يجمع في صفوفه كل تلك الحركات النسائية القادرة على لعب دور واسع بين جماهير النساء العربية من أجل قضاياهن الاجتماعية والقومية والوطنية "[2]. على

---

(1) يولا سابا ، النتاج الأدبي للمرأة اللبنانية ، رسالة دكتوراه في كلية الآداب - جامعة القديس يوسف، إشراف الدكتور يوسف فرحات ، بيروت 1984 ، ص 26 .

(2) المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، نيسان 1982، ص 196 .

... ...ك، فإن التنظيمات النسائية قد خطت خطوات ثابتة نحو الجانب العملي في العقود الاخيرة، إذ تميزت بانتقالها من طور الخطب والمظاهرات إلى طور التأليف العلمي وذيوع الدراسات النسائية، أو الدراسات العلمية والأكاديمية التي تتناول موضوع المرأة . هذا بالإضافة إلى جهود المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة مثلاً في مجال دمج المرأة في التنمية على نطاق واسع . وقد خصصت المنظمة عقداً كاملاً للمرأة (1976 - 1985) ووضعت برنامجاً للعمل من أجل تقدمها، أما سبب تخصيص عقد كامل للمرأة "فهو الإدراك العميق بأن قضية تحرير المرأة هي قضية طويلة الأجل ووثيقة الصلة بتطور قيم المجتمع وعاداته ومعتقداته "[1].

أنشطة الجمعيات

يعتبر مؤتمر بيجين الذي عقد عام 1995 نقطة تحول كبرى في تاريخ الاهتمام بقضايا النساء في القرن العشرين، إذ كان إعلانه والمصادقة عليه من جميع الدول اعترافاً عالمياً بأهمية دور المرأة وضرورة إعادة النظر بالآليات والأشكال والأساليب من أجل إدماج المرأة في عمليات التنمية المستدامة، علماً أن مؤتمر بيجين هو المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة [2] الذي نظمته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) [3].

وقد أفرز المؤتمر "اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة "بعد بيجين التي تأسست في لبنان عام 1996، مهمتها التنسيق بينها وبين المنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا المرأة بهدف تعزيز مشاركة المرأة في الميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهدفها إلغاء التمييز ضد المرأة في تلك المجالات .

---

(1) عواطف عبد الرحمن ، دراسات في الصحافة العربية المعاصرة ، ط 1 ، دار الفارابي ، بيروت 1989 ، ص 146 .

(2) نظمت الأمم المتحدة منذ السبعينيات حتى اليوم أربعة مؤتمرات عالمية بشأن المرأة هي : المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة في مكسيكو 1975 ، المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم في كوبنهاجن 1980 ، المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم في نيروبي 1985 والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين 1995 .

(3) وتضم كلاً من البحرين ، مصر ، العراق ، الأردن ، الكويت ، لبنان ، عمان ، فلسطين، قطر، السعودية ، سوريا، الإمارات واليمن .

أما الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية التي أنشئت في عام 1998 بموجب القانون 720 استجابة لتوصيات مؤتمر بيجين، فتهدف إلى "تعزيز أوضاع المرأة وتأمين فرص متكافئة بينها وبين الرجل وتمكين المرأة اللبنانية في الميادين كافة . وتقوم الهيئة بمهام استشارية لدى رئاسة الحكومة وسائر الإدارات والمؤسسات العامة في كل ما يتعلق بوضع وتنفيذ إجراءات وخطط وقوانين من شأنها تطوير وضع المرأة . كما تقوم بمهام تنسيقية مع الإدارات الرسمية والجمعيات الأهلية والمنظمات الدولية والإقليمية . وللهيئة أيضاً مهام تنفيذية تشمل العمل على تنفيذ برامج وأنشطة وتنظيم ورش عمل ومؤتمرات والقيام بدراسات تحقيقاً لأهدافها"[1].

وهكذا، انطلقت الجمعيات والمنظمات النسائية بشكل فعلي، بعدما كانت مرتبطة إلى حدّ كبير بالطبقات البورجوازية، بحيث لم تستطع في فترة من الفترات أن تعبّر عن القاعدة العريضة للنساء، فتحوّل الجزء الأكبر من هذه الحركات إلى الأعمال الخيرية، ما أدى إلى تحجيم دور الجمعيات وفشلها في كثير من الأحيان في إزالة الفروقات الاجتماعية بين الرجل والمرأة، والسبب أنّ المشاركة النسائية لم تكن مشاركة جماعية وكاملة .

وقد تغيّر هذا الواقع - وإن بشكل غير تام - فاستطاعت التنظيمات النسائية أن تحقق لقضية المرأة في مجال المساواة أشواطاً ملحوظة، وبرغم ذلك، فإن أمام هذه التنظيمات الكثير من الأشواط لجهة ربط قضية تحرير المرأة بقضية مشاركتها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فهي- أي التنظيمات - برغم الجهود التي بذلتها، مطالبة بمزيد من الجهد لإسهام المرأة في حركة المجتمع .

وفي معرض الحديث عن الجمعيات النسائية، لا بد من الإشارة إلى أنها برغم تشعب اهتماماتها وتنوعها، فقد آثرت عدم التدخل في الشأن السياسي عن قرب خصوصاً في بداياتها. فها هو النظام الداخلي لـ"جامعة السيدات "قد نصّ صراحة على عدم تدخل الجمعية في الشؤون السياسية، أو تعاطي هذا العمل بكل جوانبه . وقد سعت سلمى الصائغ [2] – إحدى

(1) الملف الوطني حول أوضاع المرأة في الجمهورية اللبنانية ، وثيقة أعدت لمؤتمر الدورة الثانية للجنة المرأة، الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، بيروت ، تموز 2004 ، ص 7.

(2) (1889-1953) بدأت حياتها الأدبية في الثامنة عشرة من العمر بنشر مقالاتها في جريدة البيرق تحت اسم مستعار «سلوى معاون». صدرت لها مجموعة مقالات في الصحف اللبنانية اليومية والأسبوعية .

...معية – في كل خطبها ومقالاتها الصحافية إلى إبعاد أهداف الجمعية ونشاطاتها عن هذا المعترك، فهي تقول في كتابها "النسمات"[1]: "إن الحكمة والمنطق والعقل تقضي على النساء بعدم تناول السياسة، لأن السياسة في بلادنا سياسة أوحال... وأنا أضنّ على المرأة أن تطرح في الأوحال".

ولعلّ ذلك يعكس توجه الجمعيات الذي كان محصوراً حتى منتصف القرن العشرين بالقضايا الاجتماعية والإنمائية فقط، فالمرأة في تلك الفترة أرادت المساهمة في إصلاح المجتمع، من دون أن تبدي رغبة في ترؤسه. وهي "لم تخض المعترك السياسي إلا في معركة الاستقلال الوطني الذي خاضت في سبيله السياسة بصورة فردية وجماعية، فقامت مظاهرة نسائية عام 1943 على أثر الاعتداء الذي وقع على الحكومة الوطنية، فقدّم وفد من النساء شكوى واحتجاج المواطنين على أعمال فرنسا في لبنان"[2].

مراحل تطور الجمعيات النسائية

وعلى العموم، فقد مرت الجمعيات النسائية والمرأة العربية بمراحل عديدة، اتسمت كل مرحلة بطابع خاص نظراً لطبيعة الحياة الاجتماعية السائدة. إذ انطلقت في بداياتها في الربع الأخير من القرن التاسع عشر في سبيل تحرير المرأة من القيود التي كانت فرضتها عليها عادات وأعراف المجتمع آنذاك.

وقد اتسمت هذه المرحلة بكثرة الجمعيات النسائية الاجتماعية والخيرية، إضافة إلى تميز المرأة في مجال الفكر والأدب والصحافة والصالونات الأدبية والثقافية.

وبعد أن حققت المرأة ذاتها نوعاً ما في تلك الفترة، بدأت مرحلة المطالبة بحقوقها السياسية والمدنية خصوصاً في منتصف القرن العشرين، إلى أن بدأت تأخذ دورها في الحياة الاجتماعية على نطاق واسع بعدما أصبح التعليم متاحاً لها وبعدما انخرطت في ميدان العمل، فاستطاعت أن تكوّن حضوراً لافتاً في شتّى المجالات، وأصبحت قادرة على العمل على تحسين وضعها عموماً، فأقيمت الندوات وعقدت المؤتمرات على نطاق واسع بغية وضع آلية معيّنة لتطوير إمكانياتها وطاقاتها.

---

(1) ص 155.

(2) جورج كلاس، الحركة الفكرية النسوية في عصر النهضة، مصدر سابق، ص 204.

ولا بد من الإشارة في هذا المجال إلى أنه بالرغم من حصول المرأة على حق التصويت والترشّح للمناصب العامة في عدد كبير من البلدان العربية، فإنّ ترجمة هذه الحقوق على أرض الواقع بقيت محدودة، إذ لا زالت مشاركتها في الحياة السياسية وفي عملية صنع القرار ضئيلة جداً، والأمثلة عديدة في الكثير من الدول العربية . فوفقاً لمنشور"المرأة في العالم 1995"،"انتخبت في العالم 24 امرأة فقط لرئاسة الدولة أو الحكومة نصفهن منذ عام 1990 . وفي نهاية عام 1994، كانت هناك عشر نساء يرأسن حكوماتهن . . . والجدير بالملاحظة أنه بين النساء الأربع والعشرين اللاتي يرأسن الدولة لا توجد امرأة عربية واحدة "[1].

ج- المرأة العربية في التعليم والعمل

في النصف الأخير من القرن العشرين، بدأت المرأة العربية تكتسب حقوقاً كحق التعليم وحق العمل وكسب العيش، "والاعتراف بها كشخصية لها كيان قانوني وما يتبع ذلك من حقوق وواجبات أسوة بالرجل "[2]. فثمة تغييرات جوهرية طرأت على الواقع النسائي العربي خلال السنوات الخمسين الماضية تمثلت في العديد من الجهود الحكومية وغير الحكومية للنهوض بوضع المرأة العربية، وذلك في إطار التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها المجتمعات العربية المعاصرة . وقد نتج عن ذلك زيادة مطردة في نسبة الفتيات المتعلمات في الوطن العربي، علماً أن هذه الزيادة الكمية الملحوظة في عدد النساء المتعلمات "ليست في حد ذاتها دليلاً على التغير الجوهري في الوضع الاجتماعي للمرأة،. . . فهي ما زالت تواجه كثيراً من العقبات التي تحول دون انطلاقها بكامل قدراتها ومواهبها للمشاركة في صياغة شكل المجتمع العربي وعلاقاته "[3].

---

(1) المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر ، سلسلة المستقبل العربي 15 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، أيار 1999 ، ص 115 .

(2) من مؤتمر « النساء العربيات في العشرينات حضوراً وهوية»، الذي عقد في بيروت بين 20 و24 أيار 2001 .

(3) عواطف عبد الرحمن ، الإعلام العربي وقضايا العولمة ، ط 1 ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة 1999، ص 175 .

[illegible]ـة الأمية

تنص السياسات التربوية في البلدان العربية كافة وكذلك نصوص دساتيرها على حق المرأة وتكافؤ فرصتها في التعليم بينها وبين الرجل، كما أن المؤتمرات الدولية والإقليمية في مجال التربية تحث على إزالة جميع أشكال اللامساواة في التعليم بين الإناث والذكور في جميع مستويات التعليم . وبالرغم من ذلك، ما تزال نسبة الأمية مرتفعة بين النساء العربيات، ما يعني أن الواقع الفعلي لا يعكس تنفيذ قرارات وتوصيات هذه المؤتمرات، وإن حقق تسجيل الفتيات في المدارس ارتفاعاً ملحوظاً بالنسبة إلى التسجيل الكلّي، إلاّ أن هذا الارتفاع يبدو متفاوتاً بين الدول العربية، فهو يرتبط بالنمو الاقتصادي للبلد العربي . إذ تؤكد البيانات الإحصائية أن معدلات تسجيل الإناث تنخفض في البلدان العربية التي تعاني مشكلات اقتصادية، في حين أنها ترتفع في الأقطار العربية التي تشهد نمواً اقتصادياً كالدول النفطية.

وبلغة الأرقام، فإن نسبة الأمية (لمن هم أكثر من 15 سنة) بلغت في الكويت مثلاً عام 1975، 52 % عند الإناث مقابل 32 % عند الذكور، وفي مصر 71 % عند الإناث، مقابل 43 % عند الذكور، وفي سوريا 76 % عند الإناث مقابل 34 % عند الذكور .

وبعد عشر سنوات، أي في عام 1985، انخفضت نسبة الأمية لتصل في الكويت إلى 48% عند الإناث مقابل 20 % عند الذكور، وفي مصر 69 % عند الإناث مقابل 41 % عند الذكور، وفي سوريا 56 % عند الإناث مقابل 24 % عند الذكور .

وبشكل عام، وعلى صعيد الوطن العربي ككل، فإن نسبة الأمية عند النساء العربيات في التسعينيات وتحديداً بين عامي 1996 و1997، حسب تقرير إحصائي لمنظمة الاسكوا حول المرأة العربية، بلغت 65 % في الفئات العمرية 25 وما فوق [1].

ولعلّ هذه النسبة تعتبر مؤشراً خطيراً إذا ما علمنا أن النساء العربيات يشكلن نصف عدد سكان الوطن العربي، إذ أشار تحليل إحصائي على أساس النوع الاجتماعي قامت به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) إلى أن مجموع سكان العالم العربي قدّر في أواخر 2002 بنحو 307 ملايين نسمة ونسبة النساء فيه بلغت نحو خمسين في المئة تقريباً[2].

---

(1) أنظر فهمية شرف الدين وأمان شعراني، دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية في لبنان 1998 – 2000، ص 9 .

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، موقع المرأة العربية في عملية التنمية: تحليل إحصائي على أساس النوع الاجتماعي ، الأمم المتحدة ، نيويورك 2004، ص 2 .

أما سبب ارتفاع نسبة الأمّية بين النساء العربيات بحسب الدراسات فمردّه إلى عوامل عديدة قد تكون اجتماعية بالدرجة الأولى، وترتبط بالنظرة التقليدية التي ما زالت سائدة في العديد من المجتمعات العربية، وخصوصاً في الأرياف والبادية والتجمعات الشعبية، وذلك باعتبار أن مكان المرأة الطبيعي هو المنزل ودورها الأساسي هو الزواج والإنجاب وتربية الأطفال. إضافة إلى الذهنية التقليدية السائدة في العديد من المجتمعات العربية باعتبار الفتاة أو المرأة "تابعاً" للرجل، وبالتالي فلا حاجة إلى تعليمها، ما أدى إلى نظرة دونية للمرأة إلى نفسها، وبالتالي عدم إدراكها لأهمية التعليم. وتتجه بعض الدراسات إلى اعتبار الرجل عنصراً مشاركاً في قضية أمية المرأة، فهو- في العديد من المجتمعات التقليدية - يعتبر أن تعليم المرأة يؤدي إلى مزاحمته يوماً ما في عمله، فضلاً عن ما يمكن أن يولده التعليم في نفس المرأة من ثقة وشخصية قد لا يتقبلها في ظلّ ذهنية تقليدية وأعراف ما زال متمسكاً بها، إضافة إلى أن نوع التعليم - وخصوصاً الجامعي- يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنوع العمل الذي يسمح المجتمع للمرأة بأن تمارسه.

من هنا نجد أن الاختصاصات الجامعية التي تختارها الفتاة يغلب عليها الطابع النظري والأدبي والاجتماعي مقابل تدنّ ملحوظ في نسبة الفتيات الجامعيات في الاختصاصات العلمية كالعلوم والطب والرياضيات وغيرها...

وفي الإطار نفسه، فإن الأرقام والإحصائيات تشير إلى زيادة انخراط الفتاة العربية في التعليم العالي في كثير من الدول العربية، حتى أنّها حققت في بعضها وخصوصاً في الأقطار النفطية تفوقاً على أعداد الذكور كما في البحرين والكويت وقطر والإمارات وغيرها [1].

وخلاصة القول، إن المرأة العربية قد استطاعت في العقدين الأخيرين تحقيق تطور ملموس على صعيد التعليم لجهة انخفاض نسبة الأمية ولجهة ارتفاع نسبة تسجيل الفتيات في مراحل التعليم كافة مقابل انخفاض نسبة التسرّب المدرسي، وكذلك لجهة احتلالها النسبة الكبرى في العديد من الاختصاصات الجامعية. ولعلّ هذا كان العامل الأبرز الذي شجع المرأة على دخولها ميدان العمل على اختلاف أنواعه.

---

(1) أنظر سلمان النجار، «الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية»، المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، المستقبل العربي، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 15، بيروت، كانون الثاني 2004.

العمل

واجهت المرأة العربية نوعاً من التمييز الجنسي على مدى قرون طويلة لأسباب عديدة ترتبط بالتركيبة الاجتماعية والديمغرافية للمجتمعات العربية وكذلك بالظروف الاقتصادية والسياسية السائدة .

وفي بداية السبعينيات، بدأت بعض الحكومات العربية تتحدث عن الحاجة إلى "التغيير" لجهة إدخال المرأة في قطاع التنمية، على أساس أن المجتمع العربي لا يمكنه المضي قدماً على طريق التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي من دون تغيير أوضاع المرأة العربية .

وجاءت هذه اليقظة العربية على أثر إعلان الأمم المتحدة "السنة العالمية للمرأة "عام 1975 والتي استمرت لتصبح عقداً كاملاً للمرأة أي حتى منتصف الثمانينيات كما أشرنا سابقاً .

أما في التسعينيات، فكان موضوع المرأة محور اهتمام عدد كبير من المؤتمرات الدولية التي نظمتها الأمم المتحدة، وأبرزها مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة عام 1994 ومؤتمر التنمية الاجتماعية في كوبنهاجن عام 1995 . ثم توّجت هذه الجهود المتواصلة لمساندة وتحسين وضع المرأة في العالم بعقد المؤتمر العالمي الرابع في بيجين[1] عام 1995، حيث "تمت مراجعة مدى تطبيق استراتيجية النهوض التي وضعت في نيروبي، وصدر عن المؤتمر برنامج عمل يدعو إلى إزالة العقبات التي تعترض تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمتع المرأة بكامل حقوقها وزيادة مساهمتها في كافة أشكال الإنتاج وكافة الأعمال الهادفة إلى إنماء المجتمع"[2] .

وقد عملت غالبية الدول العربية من خلال التزامها بمنهاج عمل المؤتمر، على اتخاذ وتحقيق العديد من الإجراءات والإنجازات في مجال تنفيذ هذا المنهاج، إلا أنها ما زالت تواجه صعوبات وعقبات وتحديات جمّة على هذا الصعيد .

فبالرغم من حرص غالبية هذه الدول على تحسين أوضاع المرأة في هياكل السلطة وعملية

---

(1) عقد المؤتمر في جمهورية الصين الشعبية ، شارك فيه نحو 17 ألف شخص ، منهم 6000 مندوب من 189 بلداً وما يربو على 4000 من ممثلي المنظمات غير الحكومية المعتمدة وحشد من موظفي الخدمة المدنية والدولية ، ونحو 4000 من ممثلي وسائل الإعلام .

(2) عدنان الأمين ومحمد فاعور ، الطلاب الجامعيون في لبنان وانقساماتهم ، ط 1 ، الهيئة الوطنية للعلوم التربوية، تشرين الثاني 1998 ، ص 329 .

صنع القرار، وتأكيد ذلك بإصدار القوانين والتشريعات الاجتماعية التي تدعم مكانة المرأة العربية، فإن "مشاركة المرأة في تلك المواقع لا تزال بعيدة عن الهدف الذي حدده المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في توصيته رقم 6 الواردة في مرفق قراره 1990/15 ببلوغ معدل مشاركة المرأة في هياكل السلطة نحو 30 في المئة "[1]، فهذا لم يتحقق بعد، إذ إن مشاركة المرأة في البرلمان مثلاً لا تتجاوز الخمسة في المئة في الوطن العربي[2]، وهو من أدنى المستويات في العالم .

تؤكد المعطيات الإحصائية أن نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي ترتفع مع ارتفاع المؤهل العلمي الذي تحصل عليه . فالمرأة عند حصولها على مستوى معين من التعليم، تسعى جاهدة للاستفادة من المؤهلات التي حصلت عليها . ما يعني أن التعليم يعد من أبرز العوامل التي ساعدت المرأة على تغيير صورتها التقليدية والتخفيف من وطأة العادات والتقاليد المفروضة عليها لجهة الحذر من دخولها ميدان العمل .

فالتعليم مكّن المرأة من الحضور في مختلف مجالات الحياة العامة وهيّأها للقيام بأدوار عديدة جديدة .

وليس التعليم وحده هو السبب في دخول المرأة ميدان العمل والنشاط الاقتصادي، بل ثمة عوامل أخرى طارئة ساهمت في ولوجها هذا الميدان، أبرزها "التحولات التي طرأت على البنى الهيكلية لاقتصادات البلدان العربية "[3] والتي لم تتم إلا بمساهمة جميع فئات المجتمع نساءً ورجالاً، الأمر الذي أدى إلى زيادة في مساهمة المرأة العربية في الحياة الاجتماعية كما الحياة الاقتصادية، بعدما كانت مساهمتها تقتصر على المجال الزراعي .

ففي البلدان النفطية مثلاً، يتبيّن أن التطور الإنتاجي والتحديث أدّيا إلى زيادة الطلب على العمالة، ما أدى بدوره إلى تشجيع مشاركة المرأة في قوة العمل .

---

(1) ورد ذلك في تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في نيويورك 1994 تحت عنوان «خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام 2005»، ص 5 .

(2) أعلى تمثيل للمرأة في البرلمان هو في الجمهورية العربية السورية إذ يبلغ 12 % حسب إحصاءات الاسكوا للعام 2003 .

(3) المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر ، سلسلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، أيار 1999 ، ص 20 .

إن خروج المرأة في مجالي التعليم والعمل يشكل دليلاً واضحاً على تقدمها "وتحررها "، فهي بما أحرزته من تقدم هام في مجال التعليم قد أدى إلى تحسن واضح في ما تمتلكه من المهارات والمعرفة اللازمة للتنافس في سوق العمل، إلاّ أن معدل نشاطها الاقتصادي ما يزال من أدنى المعدلات في العالم، علماً أنها نصف الموارد البشرية العربية .

وعلى الرغم من أن البيانات الإحصائية المتوفرة عن مشاركة المرأة في القوى العاملة في غضون العقدين الماضيين تشير إلى زيادة في نسبة الإناث في القوى العاملة في غالبية الدول العربية،"إذ ارتفعت من 17 % في السبعينيات إلى 22 % في الثمانينيات إلى 27 % في التسعينيات لتصل عام 2000 إلى 30 % "[1] فإن عمل المرأة العربية لا يزال مقتصراً على مجالات محددة كالتعليم والخدمات الطبية، بينما تبقى مساهمتها في قطاع الإنتاج محدودة للغاية بل هي منعدمة تماماً في بعض الأقطار العربية . كما أنّ أنواع العمل التي تمارسها المرأة تختلف من بلد إلى آخر، إذ تشارك المرأة في غالبية الدول العربية في مجالي التعليم والتمريض، بينما تراها في كل من لبنان والكويت وتونس والمغرب تشارك في قطاع الخدمات إلى حدّ ما. وهذا يدل على أن الجنس (رجلاً أو امرأة) أو الجندر[2] يعد أحد المرتكزات الأساسية التي يتم على ضوئها توزيع المهام والأدوار والأعمال والوظائف بين الجنسين في المجتمعات العربية، حيث تخصص للرجال أعمال معينة، وتوكل إلى النساء أعمال أخرى ."إلا أن وجهة الخلاف لا تكمن في هذا التخصص بقدر ما تكمن في المكانة المفارقة والقيمة الاجتماعية المصاحبة لهذه الأعمال، والحقوق المختلفة

---

(1) إحصاءات للاسكوا في تقرير « للمرأة العربية :اتجاهات وإحصاءات 2000-1999» نيويورك 2004، ص 28 .

(2) هو مفهوم اجتماعي يحمل معنى الدور الذي تعطيه الثقافة أو المجتمع لكل من الجنسين والقيم المتعلقة بهذه الأدوار . وتقول المنشورات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة إنه تعبير إنكليزي gendre اتفق على ترجمته « النوع الاجتماعي» استناداً إلى اختيار «مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث» في اجتماع خبراء في تونس في عام 1995 للاتفاق على ترجمة هذا المصطلح إلى العربية . وتقول مديرة «مشروع ما بعد بيجين المرحلة الثانية « ميشيل عبيد أن هناك فارقاً بين الجنس والنوع الاجتماعي ،» فالجنس يعني الفوارق البيولوجية الطبيعية بين الذكر والأنثى ، أما النوع الاجتماعي أو الجندر فهو أدوار اجتماعية يصنعها المجتمع بناء على دور بيولوجي لكنها تختلف من مجتمع إلى آخر».

الممنوحة لكلا الجنسين وأساليب تقييم المجتمع لأداء كل منهما للأعمال المخصصة له "[1].

ويرى بعض المحلّلين أن تقسيم الأدوار الوظيفية بين الرجال والنساء مرده إلى تهميش دور المرأة التي تمنح حق ممارسة الوظائف الثانوية والهامشية فقط، بعيداً عن المناصب الرئيسية وأماكن صنع القرار.

ولعلّ هذا يعكس النظرة السلبية التي تسود المجتمعات العربية حيال عمل المرأة خارج المنزل، وهذه النظرة، وإن تغيرت، إلا أنها ما تزال متحفظة إلى حدّ كبير، إذ تعتبر أن الأولوية في عمل المرأة وخصوصاً المتزوجة تكمن في انصرافها إلى الاهتمام بواجباتها المنزلية والزوجية وتربية الأبناء . وهذا ما دفع البعض إلى القول "إن عمل المرأة ليس وضعاً طبيعياً ولا من أصل الأشياء عند الكثيرين، لذا ففي الوطن العربي، لا بد من تبرير وتعليل قوي لعمل المرأة وخروجها من المنزل، وكثيراً ما يوصف بأنه قد يكون حاجة أو ضرورة أو اضطراراً ووضعاً استثنائياً مؤقتاً "[2].

ويمكن تفسير ذلك بأن خروج المرأة إلى ميدان العمل كان-إضافة إلى العوامل الآنفة الذكر– حاجة اقتصادية سببها تدنّي دخل الأسرة أي أن "النظرة السائدة لا تعترف إجمالاً بالعمل الاقتصادي كحق للمرأة، بل تبيحه في بعض الحالات "[3].

وفي الإطار نفسه، تشير بعض الدراسات إلى أن ثمة ضغوطات كثيرة لا تزال تعيق المرأة من الاستفادة من قدراتها في مجال العمل، الأمر الذي يحرمها من الترقية في مهنتها وبالتالي بلوغها الدرجات العليا والقيادية في المؤسسات التي تعمل فيها . ومن أهم هذه العوامل نظرة المرأة إلى نفسها لجهة عدم الثقة بالنفس وضعف الإقدام لديها، إضافة إلى "أن التمييز بين الجنسين وعدم القبول الاجتماعي يعدّان من المعوقات التي تقف حجر عثرة في طريق تنمية النساء، ذلك أنهن يشعرن بأن النجاح والنجاح المتميز يقود إلى رفضهن اجتماعياً من قبل الآخرين"[4]. وقد حدا

---

(1) سعيدة الرحموني ، «المرأة العربية :من صراع الأدوار إلى الاشتراك في الأدوار »، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة الخامسة والعشرون ، العدد 283 ، أيلول 2002 ، ص 106 .

(2) أنيسة الأمين ، « المرأة العربية والتغيرات الاجتماعية والثقافية»، الفكر العربي ، معهد الإنماء العربي، العدد 64، بيروت ، نيسان – حزيران 1991 ، ص 239 .

(3) المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر ، مصدر سابق ، ص 112 .

(4) فهمية شرف الدين وأمان شعراني ، دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية في لبنان 1998 – 2000 ، مصدر سابق ، ص 100 .

هذا بالبعض إلى اعتبار أن نجاح المرأة في عملها يعرقل حياتها الاجتماعية، في حين أن نجاح الرجل في عمله يحسّن له الحياة، علماً أن معظم الرجال يعاملون النساء المتميزات بنوع من التحفظ وعدم الثقة .

المرأة وصنع القرار

خلاصة القول، أنه على الرغم من الاعتراف بحقيقة أن دخول المرأة ميدان العمل قد جاء نتيجة للتغير التكنولوجي والأيديولوجي الذي طرأ على المجتمعات العربية الحديثة، فإن هذين العاملين لا يشكّلان الدافع الحقيقي لعمل المرأة، بالرغم من أنهما جزء من العديد من الدوافع الداخلية والخارجية لعملها . إلا أن ما هو حقيقي أكثر "أن المرأة قد دخلت ميدان العمل تحت ضغط دوافع اقتصادية واجتماعية ونفسية في وقت واحد، ومع إقرار جميع الدراسات بهذه الحقيقة"[1].

فالمرأة العربية التي شاركت في مجال العمل بقوة التشريع، قد استُغلت في ممارستها له، إذ "اعتُبر حصولها على حق العمل استمراراً لقهر الأسرة، فلقد ثبت عملياً أن عمل المرأة استُغلّ لرفع مستوى دخل الأسرة فقط، ولم يحقق تحررها الاجتماعي والسياسي والثقافي"[2].

من جهة أخرى، إن حصول المرأة العربية على حقوقها السياسية بقوة دساتير وقوانين المجتمعات العربية، لم يجعلها تشارك بجدّ في مجال السياسة واتخاذ القرارات، علماً أنها أثبتت مع الوقت تمتعها بقدر كبير من المهارات القيادية في المنظمات المجتمعية وغير الرسمية، إلا أن التنشئة الاجتماعية والصورة النمطية السلبية عن المرأة تؤكد استمرار جعل عملية صنع القرار السياسي حكراً على الرجل .

فبرغم القبول العام الظاهري لضرورة تحقيق التوازن بين الجنسين في هيئات صنع القرار على

---

(1) سليم نعامة ، سيكولوجيا المرأة العاملة ، ط 1 ، مطبعة الخلود ، دمشق 1984 ، ص 55 .

(2) المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، بيروت ، نيسان 1982 ، ص 136 .

جميع الصعد، استمرت الفجوة بين الرجل والمرأة في مجال المشاركة الفعلية في صنع القرار على الصعيدين الوطني والدولي ."لذلك ينبغي أن نسلّم بأن دور المرأة في قيادة النشاط الاقتصادي والسياسي والفكري سيظلّ محدوداً طالما أن الحاكم الأعلى رجل، وغالبية النخبة السياسية الفعلية من الرجال"[1].

(1) الإعلام وتطوير دور المرأة في عملية التنمية العربية ، مصدر سابق ، ص 21 .

الفصل الثالث

إسهامات المرأة في الصحافة العربية

أ- المحاولات الكتابية الأولى في القرن 19

كما ذكرنا سابقاً، إن الشرارات النهضوية والبذور الثقافية كانت فاتحة الانطلاقة التحررية للمرأة العربية في القرن التاسع عشر.

وإذا كان النصف الأول من القرن قد اتّصف بمبادرة المفكرين الرجال إلى التحدث باسم المرأة ونيابة عنها، فإن النصف الثاني منه قد اتّصف "بالانتفاضة النسوية التي عرفت موقعها ومتطلباتها، حين عمدت الأديبات إلى قول الكلمات الموافقة لعصرهنّ "[1].

فبعد أن مهّد الرجل للمرأة ولوج باب التحرر بإطلاقه الدعوات إلى تعليمها وتحريرها وإعطائها حقوقها، مع رفاعة الطهطاوي وولي الدين يكن وقاسم أمين ومحمد عبده . . .، أخذت المرأة المبادرة بالدفاع عن نفسها والمطالبة بحقوقها، متوسّلة الكتابة أداة رئيسية في سبيل ذلك، وقد ظهرت بوادر الأدب النسائي مع وردة اليازجي [2] ومريانا المراش وغيرهما .

وهذا يعني أن المرأة العربية قد سارت قدماً مع الرجل باتخاذ القلم أداة للنهضة العربية الحديثة، وانخرطت في الميدان الثقافي، محاولة من خلال أدبها وكتاباتها "بث الوعي القومي وإرساء الأسس المتينة لمستقبل عربي حرّ ومستقل "[3].

---

(1) جورج كلاس ، الحركة الفكرية النسوية في عصر النهضة ، مصدر سابق ، ص 119 .

(2) (1838 – 1924) ابنة الشاعر ناصيف اليازجي ، نظمت الشعر وكتبت في عدة صحف كلسان الحال، الضياء ، الأجيال ، فتاة الشرق وغيرها .

(3) بثينة شعبان ، المرأة العربية في القرن العشرين ، ط 1 ، دار مدى للثقافة والنشر ، دمشق 2000، ص 10 .

ولعلّ المتتبع لتطور مسيرة المرأة الفكرية والأدبية، يستطيع تحديد ثلاث مراحل لها : اتسمت المرحلة الأولى بطرح قضايا المرأة على لسان الرجل، حتى أن بعض الرجال قد كتبوا موقعين بأسماء نساء لتشجيعهن على الكتابة . أما المرحلة الثانية فاتسمت بتحرر المرأة نوعاً ما من القيود، فدخلت عالم الأدب وراحت تتكلم عن نفسها، بدعم وتشجيع من الرجل أحياناً، في ظلّ استياء منه أحياناً أخرى . وقد ظهرت في هذه المرحلة المحاولات الكتابية الأولى في الصحف والدوريات . وفي المرحلة الثالثة، بدأت المرأة تنتج أدباً خاصاً بها، وبادرت إلى إنشاء وإصدار وتحرير الصحف والمجلات (وتأسيس الحركات النسائية والجمعيات)، ونافست الرجل في طرح القضايا والتصدي للمشاكل وخوض الموضوعات الهامة، معتبرة نفسها شريكاً فاعلاً في الحياة العامة .

وهكذا، وبعد أن كانت المرأة مهدورة الحقوق نتيجة لعوامل عديدة اجتماعية وسياسية متراكمة، وبعد أن كانت "النصف المهمّش"في مجتمعها، جاءت كتاباتها ومشاركتها الأدبية لتثبت أهمية هذا "النصف"ودوره الفاعل .

وإذا كان بعض الباحثين ينظر إلى النتاج الأدبي النسائي في بداياته على أنه من "النوع الذاتي وقلّ أن تناول مواضيع جدية، وكان إذا تناولها غلبت عليه النظرة الصبيانية الساذجة إلى الأمور"[1] فإن باحثين آخرين يرون أن كتابات المرأة كانت وجهاً من وجوه النضال النهضوي والاجتماعي، بسبب تعدّد أغراض هذه الكتابات وأهدافها وتنوعها : فها هي عفيفة الشرتوني تكتب في مجال "الاحياء العلمي"، ولبيبة ماضي هاشم تبرع في مجال "الترجمة والتعريب"، ووردة اليازجي وماري عجمي ونبوية موسى يبدعن في "الشعر"، وأليس البستاني وهنا كسباني كوراني تكتبان "القصة والرواية". أما الصحافة فقد استحوذت على أقلام الكثيرات أمثال الكسندرا أفرينوه، حبوبة حداد، روز حداد، روز اليوسف، ماري يني ونجلاء أبي اللمع معلوف ... الخ، علماً أن كتابات المرأة في الصحف قد تركزت بغالبيتها حول قضايا المرأة وحقوقها الاجتماعية والسياسية، وحقها في التعليم والتصويت في الانتخابات، وغيرها من الموضوعات كتحديد النسل وتنظيم الأسرة وحماية الأحداث...

ولعلّ التطرق إلى تلك الموضوعات دفع بعض الدارسين إلى فهم كتابات المرأة على أنها

---

(1) اميلي فارس ابراهيم ، الحركة النسائية اللبنانية ، إشراف المجلس النسائي اللبناني ، لا ط ، دار الثقافة ، بيروت، لا ت ، ص 106 .

تناقضاتها مع الرجل أو المجتمع الذكوري بشكل عام، وإلى اعتبار الكتابة عندها بمثابة تفجير للمكبوت في داخلها، وليس عملاً إبداعياً فكرياً، إذ "من خلال مختلف أشكال كتابتها ... تستدعي المكبوت المتراكم عبر الزمن لتعلقه في حوارها مع الرجل، خصوصاً حين تقترن هذه الكتابة مع الحركات النسوية "[1].

وقد يقودنا هذا الرأي إلى فهم إهمال النتاج النسائي المكتوب وعدم خروج بعضه إلى حيّز الطبع والنشر[2]، وتجاهل معظم الدارسين والمؤرخين له، خصوصاً أن بعضهم اعتبر أن "نتاج المرأة في بداية تحركها كان ضرباً من التمرّد على المسلّمات، وأمراً لا يسمح به سلطان الذكورة، ولا تتساهل به التقاليد "[3].

وعلى العموم، ومهما اختلفت الآراء، يبقى أن الصحافة العربية قد احتضنت كتابات المرأة إلى أن أسست صحافة نسائية خاصة كجزء من الإطار العام لمشروع النهضة العربية، وقد تميزت بداياتها بكونها صحافة تثقيف وصحافة تهتم بتطوير فكر المرأة، بل بكونها تنظر إلى المرأة كمشروع إنساني لا بد من إعداده إعداداً جيداً كضرورة لتطوير المجتمع وتجديده . وها هي سلمى الصائغ[4] تقول حول إصدار "مينرفا"[5] لصاحبتها ماري ينّي، في تقديم هذه المجلة إلى الناس: "لتبادر نساء سوريا ولبنان إلى تعزيز نهضتهن وأساسها الصحافة، لأن المرأة في صحيفة لها خصوصية، تبث من روح التجدد النسائي ومن روح التقدم النسائي، ما لا يمكن لمئة جريدة من جرائد أسيادنا الرجال أن تفعله"[6].

ب- بدايات عمل المرأة في الصحافة

ليس واقع المرأة العربية – وقضيّتها بشكل عام– بمعزل عن واقع المجتمع العربي الذي هي

---

(1) محمد طلال ، صورة المرأة في الإعلام العربي ، مطبعة الصومعة ، الدار البيضاء 1996 ، ص 41 .

(2) مثل كتابات هنا كسباني كوراني وفاطمة الأسعد وزينب الأسعد .

(3) جورج كلاس ، الحركة الفكرية النسوية في عصر النهضة ، مصدر سابق ، ص 279 .

(4) كاتبة لبنانية 1889 – 1953 .

(5) صدرت في بيروت عام 1923 .

(6) سلمى الصائغ ، النسمات ، إشراف يوسف أبو حلقة ، تمهيد جرجي نقولا باز ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت، ص 124 .

جزء منه . بل إن أوضاع المرأة قد مرّت بجملة من التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية نتيجة التغيرات العامة التي طرأت على المجتمع ككل .

لقد كانت المرأة – وما زالت في العديد من المجتمعات العربية – تواجه تقسيم عمل يفرض عليها البقاء في المنزل بعيداً عن سوق العمل، من دون الإسهام في قوة النشاط الاقتصادي، والاكتفاء بدورها التقليدي في الداخل لجهة تنشئة وتربية الأولاد وتقديم الخدمات المنزلية. "وإن هذا النمط السائد لتقسيم العمل ونتائجه المادية والمعنوية أضعف موقع المرأة الاجتماعي ومقدرتها على المشاركة الحقيقية في شؤون الأسرة والمجتمع"[1].

ويعود التحوّل الجذري في قضية المرأة إلى بدايات عصر النهضة مع بروز الخطاب التنويري العربي حول قضيتها . وقد قسّمت الباحثة فهمية شرف الدين هذا الخطاب إلى مراحل ثلاث[2]، تبدأ المرحلة الأولى مع الشيخ رفاعة الطهطاوي الذي "أكد إنسانية المرأة ودعا إلى تعليمها وعملها"[3]، ثم مع قاسم أمين الذي دعا إلى تحرير المرأة .

أما المرحلة الثانية فتميزت بخروج المرأة لحمل قضيتها والمطالبة بحقوقها، إلى أن تحولت قضية المرأة في المرحلة الثالثة من قضية نضالية إلى جزء من قضايا المجتمع، وقد اعتبرت المنظمات النسائية أداة أساسية للتغيير كما ورد سابقاً .

وفي مراحل التغيير هذه، كان لا بد للمرأة من أداة تعبّر فيها عن ذاتها وعن مكنوناتها، فاتخذت الكتابة الصحافية سلاحاً للدفاع عن قضيتها، ما حدا بالعديدين إلى اعتبار الصحافة النسائية عاملاً مكملاً للنهضة العربية ومظهراً من مظاهرها .

إلا أن دخول المرأة ميدان الكتابة والصحافة لم يكن بالأمر السهل، إذ كانت تهاب التعبير عن مشاعرها وأفكارها، خوفاً من العادات والتقاليد التي كانت تقيّدها، إضافة إلى أن المجتمع لم يكن مهيّأ أصلاً لتقبّل كتابات المرأة . فسليم سركيس[4] مثلاً حين حاول أن ينشئ في بيروت

---

(1) في تقرير صادر عن الاسكوا .

(2) أنظر فهمية شرف الدين ،«المرأة في خطاب التنوير العربي»، مجلة النهج، ربيع وصيف 1996 .

(3) المصدر نفسه .

(4) (1867 – 1926) انتقل سركيس إلى مصر فأسس « مرآة الحسناء» عام 1896 ونسبها إلى مريم مزهر ، ووقع مقالاته الاقتصادية بهذا الاسم المستعار .

بشؤون المرأة، راح يفتّش عن فتيات يجدن الكتابة ويرغبن في التحرير في الصحف، فلم يعثر إلا على قلّة منهن، حتى هذه القلّة ما لبثت أن اعتذرت عن القبول خوفاً من قيود المجتمع والأسرة، فما كان منه إلا أن انتحل اسم مريم مزهر ووقّع به مقالات كثيرة .

والأمثلة على تشجيع الرجل للمرأة على خوض مجال الكتابة عديدة، كمحاولات جبران تويني (1890-1947) وجرجي باز[1] (1881-1959) وغيرهما من أنصار قضية المرأة الذين شجعوها فأنشأوا لها صحافة خاصة بها، أمثال سليمان أحمد السليمى صاحب مجلة "العفاف"[2]، عبد الوهاب العبدي صاحب مجلة "المرأة الجديدة"[3] واسكندر مكاريوس صاحب مجلة "العروسة"، إضافة إلى العديد من المجلات والجرائد التي أفسحت في المجال لأقلام نسائية مثل "المقتطف"، "الجامعة"، "الهلال"، "الثريا"، "المحيط"، "الهدى"، "النصير"، "المحبة"... وغيرها .

ولم يكن حذر المرأة من الكتابة ومن إصدار صحف ومجلات خاصة بها نتيجة خوفها من المجتمع المثقل بالعادات والتقاليد لجهة عمل المرأة والتعبير عن رأيها فحسب، وإنما أيضاً نتيجة ضغوطات سياسية حيث كانت السلطات العثمانية آنذاك – في أواخر القرن التاسع عشر– تحظر على المرأة التعبير عن آرائها وأفكارها ولا تسمح لها بتأسيس وإصدار الصحف .

وفي خضمّ هذه الضغوطات، فإن الكاتبة السورية مريانا المراش قد تمكنت من الحصول على إذن خاص من الباب العالي يمنحها حق تأسيس صحيفة وإصدارها وترؤس تحريرها، وتوقيع اسمها. أما سبب إعطائها هذا الإذن فيعود إلى إصدار ديوانها الشعري "بنت فكر" عام 1893 الذي ضمنته – إلى جانب قصائد الغزل والرثاء – مدحاً للسلطان عبد الحميد[4] وتهنئة له على تسلّمه السلطة .

وإذا لم تكن مريانا المراش صاحبة أول مجلة نسائية في الوطن العربي، إلا أن مقالاتها

---

(1) لبناني حمل لواء الدفاع عن حقوق المرأة طوال نصف قرن .

(2) 1910 – 1922 .

(3) صادرة عام 1924 .

(4) (1842 – 1918) .

المنشورة في بعض الدوريات مثل "الجنان" و"لسان الحال" تعد أولى المحاولات الصحافية لامرأة عربية [1].

أول صحيفة نسائية

أما أول امرأة عربية أنشأت صحيفة خاصة بها فكانت اللبنانية هند نوفل صاحبة "الفتاة" الشهرية التي أسستها في 20 تشرين الثاني عام 1892 [2] في الإسكندرية. وكانت "الفتاة"، التي تعدّ بحق باكورة الصحف النسائية العربية، تقع في 48 صفحة، وصفتها صاحبتها بأنها "جريدة علمية تاريخية أدبية فكاهية مصورة"، علماً أنها ابتداء من العدد السادس، بدّلت لفظة "جريدة" بـ"مجلة". وكانت في موضوعاتها تتحاشى الخوض في ميدان السياسة والدين، فهمّها الأول هو "الدفاع عن حق المرأة المسلوب".

وبسبب هذا "الحدث" الهام، لقّبت هند نوفل بأم الصحافيات وعميدتهن، نظراً لجرأة مبادرتها التي كانت مقدمة للعمل الصحافي النسائي، إذ افتتحت قرن الصحافة النسائية العربية المزدهرة "التي لعبت دوراً متميزاً في إبراز الشخصية المستقلة للمرأة العربية، وقامت بشكل خاص بتأكيد دورها في الكفاح الوطني خلال النصف الأول من القرن العشرين" [3].

وهكذا، فقد مهّدت "الفتاة" لظهور سيل من المجلات والصحف بأقلام نسائية في العديد من المدن كالقاهرة وبيروت ودمشق وبغداد ... حتى بلغ عدد المجلات النسائية العربية التي صدرت في الوطن العربي نحو 25 مجلة ظهرت قبل الحرب العالمية الأولى، حيث لعبت دوراً تنويرياً وتثقيفياً ونهضوياً في الحياة العربية والقومية من خلال اهتمامها بنشر الوعي الثقافي والسياسي في مقالاتها، إضافة إلى الاهتمام بوضع المرأة العربية الاجتماعي كجزء من أولوياتها.

وفي مصر، توالت المجلات على الصدور وأهمّها "أنيس الجليس" لصاحبتها ألكسندرا أفرينوه [4] عام 1898، "شجرة الدر" لسعدية سعد الدين عام 1901، "المرأة" لأنيسة عطاالله

---

(1) كان ذلك عام 1870.

(2) تذكر ليلى قدورة أن العدد الأول صدر في 21 تشرين الثاني عام 1898.

(3) بثينة شعبان، المرأة العربية في القرن العشرين، مصدر سابق، ص 229.

(4) من مواليد بيروت 1872 – 1927.

"السعادة"[1] لروجينا عواد عام 1902،"السيدات والبنات "لماري فرح عام 1903، فتاة الشرق"للبيبة هاشم[2] عام 1906، "الريحانة "لجميلة حافظ عام 1907،"الجنس اللطيف "للملكة سعد عام 1908 و"روز اليوسف "[3] لفاطمة اليوسف عام 1925 .

يذكر أن صاحبات الدوريات المذكورة كلهن لبنانيات وسوريات ما عدا سعدية سعد الدين وجميلة حافظ المصريتين . كما أن"روز اليوسف "هي المجلة السياسية الوحيدة، وقد اعتبرها البعض أنها بداية العمل الصحافي النسائي الجدي،"فالنساء اللواتي دخلن في مجال الصحافة قبل روز اليوسف كن حالات فردية ... ولم يبدأ العمل النسائي في الصحافة إلا بظهور مجلة روز اليوسف "[4].

عمل المرأة في الصحافة المصرية

إن المتتبع لظهور النتاج الصحافي النسائي في العالم العربي يدرك تماماً أن مصر كانت الحاضنة الأولى للمبادرات النسائية في مجال الكتابة الصحافية . أما السبب الأبرز لذلك فهو مقدار الحرية وخصوصاً حرية التعبير التي كانت متوفرة في مصر قياساً إلى غيرها من البلدان العربية، بسبب أنها خارج نطاق الحكم العثماني الذي "قادته جمعية الاتحاد والترقي التي أرادت تتريك العرب ... فمنعت المثقفين العرب من إصدار كتبهم وصحفهم بلغتهم القومية "[5].

وهذا الواقع كان دافعاً وراء هجرة اللبنانيين والسوريين إلى مصر في محاولة للهرب من القمع في بلادهم وبالتالي طمعاً في التعبير عن آرائهم في بلد أكثر أمناً . وهذا ما يفسّر كون غالبية الصحافيات الأوائل كن من اللبنانيات والسوريات ولكن مارسن الكتابة على أرض مصر كمرحلة أولى .

---

(1) هي أول مجلة نسائية أسبوعية .

(2) أديبة وكاتبة لبنانية ، 1880 – 1947 .

(3) ما زالت تصدر حتى اليوم ، وهي أول جريدة سياسية عربية تصدرها امرأة .

(4) أمينة السعيد ، « إنجازات كبيرة للصحفية العربية منذ طلائع القرن العشرين»، دورة الصحفيات العربيات ، المركز العربي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير ، مطابع دار الشعب ، القاهرة 1975 ، ص 13 .

(5) بثينة شعبان ، المرأة العربية في القرن العشرين ، مصدر سابق ، ص 229 .

وإذا كانت "الفتاة "هي أول مجلة نسائية في مصر، فإن "فتاة لبنان"لسلمى أبي راشد[1] هي أول مجلة نسائية في لبنان عام 1914 و"العروس "هي أول مجلة نسائية في دمشق، وأسستها ماري عبده عجمي[2] عام 1910، ومجلة "ليلى "أول مجلة نسائية في العراق لصاحبتها بولين حسون عام 1923 ...

وقد تميزت الصحافة النسائية منذ ظهورها عام 1892 حتى أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين بظهور عدد كبير من المجلات واشتراك مجموعة كبيرة من الكاتبات إن لجهة إصدار المجلة أو لجهة التحرير فيها، وبرزت كاتبات حققن قدراً كبيراً من الشهرة على مستوى الوطن العربي أمثال زينب فواز [3]، وردة اليازجي، سلمى الصائغ، مي زيادة [4]، لبيبة هاشم، سلمى أبي راشد، جوليا طعمة دمشقية [5]، عفيفة كرم [6]، حبوبة حداد [7] وكثيرات غيرهن .

إن المرأة العربية، وخاصة اللبنانية والسورية، قد أظهرت جرأة كبيرة في مجال الصحافة

---

(1) كاتبة لبنانية من مواليد شحرور 1887 (توفيت عام 1919)، تعد أول صحافية سياسية عربية، تسلّمت إدارة جريدة « النصير» لأخيها عبود بك . ألفت « تاريخ حوادث لبنان» كما أنشأت روزنامة بابتكار خاص تخدم مئة عام أي القرن العشرين بأكمله ، أطلقت عليها اسم «الروزنامة السليمية».

(2) (1888 – 1966) .

(3) من مواليد جبل عامل (لبنان) 1850 – 1914 ، صاحبة قلم عريق في صحف ومجلات عديدة مثل: لسان الحال ، المؤيد ، الاتحاد المصري ، النيل ، أنيس الجليس ، . . . عرفت بـ «درّة الشرق» أو حاملة لواء العدل .

(4) (1886 – 1941) أديبة وكاتبة صحافية بارعة ، نشرت مقالات جريئة ، كانت أحياناً توقع باسم مستعار isis copia ، صاحبة أشهر صالون أدبي .

(5) لبنانية (1883 – 1954)، صاحبة مجلة « المرأة الجديدة» عام 1921 ،كتبت في مجلات عديدة مثل: لبنان ، الحسناء ، الفتاة . . . .

(6) لبنانية أنشأت عام 1911 مجلة « المرأة السورية»، وفي عام 1912 مجلة « مرشد الأطفال» في لبنان . . . شاركت في تحرير جريدة « الهدى» في نيويورك عام 1899 ، وفي مجلة « العالم الجديد» لصاحبها سلوم مكرزل ، وفي أيلول 1912 ، تحوّل إليها امتياز هذه المجلة ، وهي أول مجلة عربية نسائية ظهرت في المدن الأميركية ، وكانت تعنى بالشؤون الفكرية .

(7) كاتبة لبنانية (1897 – 1957) ، أنشأت في باريس مجلة « الحياة الجديدة» ، كتبت مقالات سياسية فلوحقت من قبل السلطات أيام الانتداب الفرنسي – صاحبة صالون أدبي (1920 - 1930) .

[illegible]راً، ومما يذكر أن بعض المجلات التي أصدرتها نساء تمكنت من الوصول إلى أرجاء الوطن العربي كافة وأحياناً إلى أوروبا وأميركا . فمجلة "أنيس الجليس"لصاحبتها الكسندرا أفرينوه قد عينّت مراسلين لها في عدد كبير من الدول كي يكتبوا للمجلة عن وضع المرأة في العالم، وكي ينشروا المجلة في هذه الدول في محاولة للتعريف بواقع المرأة العربية .

وقد ساعد ذلك كله على أن تحظى الصحافة النسائية بتقدير عربي وعالمي كبير، ويمكن أن يستشفّ المرء ذلك من رسائل القراء المنشورة في بعض الصحف والمجلات .

ملامح الصحافة النسائية

إذا كانت ثمة ملامح محددة للصحافة النسائية في بداياتها، فيمكن تلخيصها بالآتي :

- سيطرة الأقلام اللبنانية والسورية على الكتابات النسائية خلال العقدين الأولين من ظهور الصحافة النسائية في مصر، إلى أن تمكنت النساء المصريات بعد انقضاء العقد الأول من القرن العشرين من إصدار وتحرير معظم المجلات النسائية الصادرة في مصر. وهذا يعني أن المرأة "الشامية "هي التي مهّدت الطريق للعمل في مجال الصحافة وسجّلت تفوقاً كبيراً على قريناتها في الدول العربية .

- لا يمكن اعتبار إصدار النساء للصحف والمجلات البداية الفعلية للصحافة النسائية، بل إن رئيسة تحرير أي مجلة أو جريدة كانت قد بدأت مسيرتها في مجال الصحافة كمحررة وكاتبة في مجلات وجرائد يديرها ويرأسها رجال، بمعنى أن الصحافة النسائية تحريراً قد سبقت الصحافة النسائية إصداراً .

- لعلّ القاسم المشترك في مضمون الكتابات النسائية هو الميل نحو الاهتمام بشؤون المرأة وحقوقها الاجتماعية، والأسرة، والخدمات الاجتماعية، والمساواة بين المرأة والرجل . إلا أنها في غالبيتها كانت تحمل همّاً وطنياً، وإن كانت تحاول عدم الخوض مباشرة في مجال السياسة [1].

وقد يقود ذلك إلى ضرورة التطرق إلى مضمون الكتابات النسائية والمراحل التي مرّ بها نتاج المرأة العربية الصحافي .

---

(1) باستثناء جريدتي «روز اليوسف» و« المستقبل» .

ج- مراحل النتاج الصحافي النسائي

يمكن دراسة مراحل النتاج الصحافي النسائي من جانبين اثنين : أولهما متعلق بمضمون الكتابات النسائية لجهة الموضوعات التي تطرقت إليها الأقلام النسائية وتطورها وهدفها، وصولاً إلى احتراف المرأة العربية لمهنة الصحافة .

وثانيهما مرتبط بزخم هذه الكتابات والمراحل التي مرت بها لجهة عدد الصحف والمجلات التي تحررها أو ترأس تحريرها نساء .

1 - الجانب الأول :

ورد آنفاً أن الكتابات الصحافية النسائية كانت لسان حال المرأة العربية التي حاولت أن تتسلح بالقلم للدفاع عن قضيتها، شأنها في ذلك شأن المرأة الغربية التي استخدمت الصحافة في بداية القرن التاسع عشر[1] كوسيلة لتحريرها وتحقيق المساواة بالرجل .

◆ اليقظة النسائية

إن المرحلة الأولى قد ارتبطت باليقظة النسائية التي برزت في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، حيث وجدت المرأة منبراً للتعبير عن أفكارها وهمومها في مجتمع كان التمييز فيه بين المرأة والرجل سائداً بشدة .

ووسط عقلية تقليدية، كانت ردّة الفعل الفورية على ظهور الكتابات النسائية هي مناهضة القلم النسائي وعدم تشجيعه (ما عدا البعض كقاسم أمين ومحمد عبده . . .)، فواجه نتاج المرأة أزمات "كادت أن تعيق تحركه وتحدّ من انطلاقته، لولا أصالة تلك الانطلاقة، واقتناع الأديبات بضرورة إسماع أصواتهن للغير"[2].

ويؤخذ على الكتابات النسائية في بداياتها أنه غلب عليها الطابع الوجداني الأدبي، إضافة إلى افتقارها إلى زخم الموضوعات وتنوعها. ولكن في المقابل، وبالرغم من الانتقادات التي وجهت

---

(1) عام 1831، أصدرت Anne Royal أول مجلة نسائية أميركية The Huntress (الصيّادة).

(2) جورج كلاس ، تاريخ الصحافة النسوية ، مصدر سابق ، ص 39 .

...... ـتبرت مبادرتها في مجال الصحافة جرأة كبيرة منها وشجاعة نادرة .

◆ حاجة التعبير

مع بداية القرن العشرين، وتحديداً في القرن الأول منه، برزت الصحافة النسائية كحاجة للتعبير عن قضية أساسية هي حقوق المرأة بالدرجة الأولى .

واللافت في هذه المرحلة تعدد موضوعات الكتابات النسائية وتنوعها بحيث وفرت لجمهور القراء غذاء فكرياً غنياً.

وقد اتسمت هذه المرحلة باعتبار الصحافة سبيلاً للحضور الفكري الأنثوي، ووسيلة لشرح آراء المرأة وإعلان موقفها والدفاع عن حريتها.

◆ جرأة في النقد

تطور النتاج الصحافي النسائي ليصبح أكثر جرأة خلال الفترة التي سبقت مباشرة الحرب العالمية الأولى، إذ استطاعت المرأة الصحافية في كتاباتها المساهمة في ترقية المرأة والنهوض بها، كما تجرأت في "نقد السلوكيات السلبية التي كانت ضارة بالمجتمع وتنبيه المرأة إلى دورها الصحيح في بناء الأسرة والمجتمع "[1]، ما يعني أن المرأة في هذه المرحلة قد اضطلعت بدور فكري واجتماعي وأدبي مميز من خلال دورها التنويري في الصحافة. "فالنهضة النسائية "كانت الشعار الأبرز الذي تكرّر في الصحافة النسائية في تلك الفترة .

◆ مرحلة الإبداع

يعتبر البعض الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين فترة الإبداع الحقيقي للصحافة النسائية، إذ حاولت المرأة إثبات نفسها ككاتبة صحافية، إضافة إلى تخطّي موضوعاتها قضية المرأة – وإن بقيت القضية الأبرز – إلى موضوعات أخرى تتعلق بالشأن العام والمجتمع ككل، وتوسع هدفها ليشمل نشر الوعي والثقافة للجمهور العريض من خلال تطرقها إلى قضايا فكرية واجتماعية ذات

---

(1) صلاح عبد اللطيف ، الصحافة المتخصصة ، ط 1 ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية 2002، ص 56 .

مستوى، فأظهرت الصحافة النسائية في تلك الفترة قابلية المرأة على تحمّل مسؤوليات كبيرة لجهة المساهمة في حلّ المشاكل الاجتماعية . وقد اتسمت هذه المرحلة بإسهام المرأة الفعلي في النهضة الفكرية العربية، وتعدّ الصحافة النسائية آنذاك "مصدراً هائلاً للمؤرخين حيث شملت كماً من التفاصيل الخاصة بالحياة الاجتماعية والظروف الاقتصادية والإنتاج الأدبي... "(1).

وعلى العموم، اتصف العمل الصحافي النسائي في تلك المرحلة بالرصانة والجدّية والموضوعية، فكانت بداية المرأة في العمل السياسي الذي سيكون سمة المرحلة المقبلة بعد الحرب العالمية الثانية .

تجدر الإشارة إلى أنه حتى تلك المرحلة، لم تكن علوم المرأة على مستوى من الأهمية، بل إن تعليمها لم يتعدَّ القراءة والكتابة وإتقان بعض اللغات في أحسن الأحوال، بمعنى أن المرأة الصحافية في تلك الفترة لم تكن لديها شهادات في اختصاص معين، وتعتبر حبّوبة حداد أول صحافية عربية مجازة في الاقتصاد والعلوم السياسية.

◆ صحافة هادفة

تميزت الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى منتصف القرن العشرين بتحول الصحافة النسائية إلى صحافة هادفة ملتزمة بقضية الإنسان بأبعاده كافة، إذ "قامت النساء في منشوراتهن بلفت انتباه المسؤولين إلى أهمية بناء الطرق والخطوط الحديدية، وتشجيع النقل وزيادة الاستيراد والتصدير بين الدول العربية "(2).

وساهمت المرأة العربية في كتاباتها في الدعوة إلى الاستقلال بعد الانتداب، طارحة رأيها في قضايا الوحدة العربية فتضمنت مقالاتها موقفاً من "تقسيم فلسطين، مقاومة وعد بلفور، تشجيع الصناعات المحلية... "(3).

وممّا يذكر في هذا المجال أن تلك "الجهود النسائية القيّمة لم تتحوّل في أي نقطة إلى جهود

---

(1) بث بارون ، النهضة النسائية في مصر ، ترجمة لميس النقاش ، المجلس الأعلى للثقافة 1991 ، ص 183 .

(2) بثينة شعبان ، «ثقافة النساء كأداة للتغيير»، موقع المرأة في السياسي والعالم العربي ، تجمع الباحثات اللبنانيات، العدد الرابع ، 1997-1998 ، ص 56 .

(3) المصدر نفسه ، ص 56 .

[illegible] بقيت جهوداً فردية تنتعش على يد شخصية مثقفة ومتحمسة "[1]، ثم لا تلبث أن تخمد مع رحيل هذه الشخصية .

◆ احتراف العمل الصحافي

في العقود التي تلت منتصف القرن العشرين، ارتفع عدد النساء العاملات في الصحافة، مع ارتفاع نسبة قوة العمل النسائي، علماً أنه أصبح من غير الممكن في هذه الفترة "فصل مفهوم المرأة العاملة عن أمور أخرى لها تأثير في عمل المرأة، من هذه الأمور عوامل تعليمية وديمقراطية وسياسية ودينية وثقافية . وثمة مشكلة تواجهها المرأة العاملة هي تقسيم العمل بين الجنسين "[2].

وهذا يعني أن المرأة مع دخولها في مجال العمل الصحافي الاحترافي، بدأت تعاني تمييزاً بينها وبين الرجل في الوظيفة الصحافية، علماً أنها باتت تعمل باحترافية شأنها شأن الرجل، مع الإشارة إلى حصول عدد كبير من النساء على شهادات جامعية في الصحافة من معاهد أجنبية[3] ثم من معاهد وجامعات عربية .

ويمكن اختصار نشاط المرأة الصحافي في تلك الفترة بتولي تحرير قسم الشؤون النسائية أو الاجتماعية في بعض الصحف والمجلات، إذ أبدت اهتماماً كبيراً في معالجة قضايا التربية والأطفال والاجتماعيات، إضافة إلى "التحقيقات التي نجحت في تقديمها كفن إعلامي أصيل له تقنيته وقواعده وشروطه "[4].

كثرت في تلك الفترة المجلات التي تتوجه إلى النساء فقط كمجلات متخصصة تعنى بجمال المرأة والموضة وتربية الأطفال، وما إلى ذلك، وهكذا "لم تتحقق نبوءة آرثر ماكوين (رئيس تحرير صحيفة سان فرانسيسكو إكزمينر San Francisco Examiner التي تصدر عن مجموعة هيرست الصحافية) عندما ادّعى أنه كلما تحررت المرأة وحصلت على المزيد من الحقوق، قلّت الفروق بين صحافة الرجل وصحافة المرأة، ذلك أن تزايد مشاركة المرأة في الحياة

---

(1) بثينة شعبان ، المرأة العربية في القرن العشرين ، مصدر سابق ، ص 111 .

(2) المرأة العربية 1995 اتجاهات وإحصاءات ومؤشرات ، الأمم المتحدة، نيويورك 1998 ، ص 21 .

(3) قبل إنشاء معاهد للصحافة في العالم العربي .

(4) جورج كلاس ، تاريخ الصحافة النسوية ، مصدر سابق ، ص 71 .

العامة ... سوف يؤدي إلى التقارب بين اهتمامات المرأة واهتمامات الرجل، مما يقلّل الحاجة إلى وجود صحافة نسائية متخصصة [1]، تماماً كما لا توجد صحافة خاصة بالرجل ... وقد اتضح أنه كلما اتسعت حريات المرأة، زاد إحساسها بالاستقلال عن الرجل، وازدادت حاجتها إلى صحافة نسائية تجسّد هذا الاستقلال وتدعمه "[2].

ولعلّ هذا يعكس ميل المرأة الصحافية في تلك المرحلة إلى توجيه خطابها الصحافي الى المرأة فقط، في محاولة لمقاربة موضوعاتها كقضية نسائية خاصة بعيدة عن "النصف الآخر" الرجل .

◆ قوّة إعلامية

مع بداية التسعينيات من القرن العشرين، ومع دخول التطور التقني و"العولمة "، برزت النساء كقوة إعلامية عكست حضوراً أنثوياً صحافياً، ولكنه كمّي، بمعنى أن العاملات في قطاع الصحافة قد ازداد عددهن، بيد أن قلّة منهن وصلن إلى مناصب ومراتب على مستوى صنع القرارات أو عملن في مجالس وهيئات الإدارة .

ولكن المرأة الصحافية - برغم ذلك - باتت تحتل مكانتها جنباً إلى جنب الرجل، ونزلت إلى الشارع، غير مكترثة للعادات والتقاليد الاجتماعية التي كانت تقيّدها، وأصبحت تكتب وتحلّل وتتخذ موقفاً من الموضوعات كافة، الاجتماعية والتربوية والاقتصادية والسياسية (وإن بشكل خجول)، حتى يكاد القارئ لا يميّز بين مقال بقلم امرأة وآخر بقلم رجل إلا من اسم محرره .

2 - الجانب الثاني:

إذا كان مضمون النتاج الصحافي النسائي قد مرّ بمراحل عدة، فإن كمّ هذا النتاج لجهة المجلات التي كانت النساء تصدرها قد مرّ أيضاً بمراحل اختلف فيها زخم النتاج أحياناً كثيرة تبعاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

وإذا كان العقد الأخير من القرن التاسع عشر يُعدّ مرحلة تأسيسية للصحافة النسائية، فإن بداية القرن العشرين قد شهدت زخماً كبيراً في عدد المجلات التي أصدرتها نساء، إذ عرفت

---

(1) بمعنى صحافة موجهة إلى المرأة .

(2) فاروق أبو زيد ، الصحافة المتخصصة ، ط 1 ، عالم الكتب ، القاهرة 1986 ، ص 101 .

[illegible] في النصف الأول من القرن عناوين بالعشرات لمجلات نسائية في بلدان عربية مختلفة كلبنان ومصر، ومنها ما كان يصدر في باريس أو نيويورك .

إلا أن هذا الزخم ما لبث أن تلاشى، "فإصدار المجلات النسائية كان قوياً في أوائل القرن العشرين، ثم هبط تدريجياً حتى التلاشي، فليس في مرحلة الأربعينيات في لبنان حتى سنة 1946 سوى مجلة واحدة هي "صوت المرأة" أصدرتها جامعة نساء لبنان عام 1944 "[1].

وبعد أن كانت المرأة مشاركة في العمل النضالي والسياسي قبل استقلال الدول العربية، أصبحت مبعدة، "ومن سخرية الأقدار أنه ما إن أحرزت غالبية الدول العربية استقلالها في الخمسينيات والستينيات، حتى أخذ هذا الفصل من الصحافة النسائية والوطنية المزدهرة يغرب شيئاً فشيئاً. والتفسير الذي قد يجده المرء هو أن غالبية الحكومات كانت حكومات عسكرية يرأسها الجنرالات، حيث لا مكان تؤدي فيه النساء دوراً، وما من طريقة لترجمة اهتماماتهن إلى السياق العام "[2].

وربما يعكس ذلك ملامح الحرية الصحافية بعد منتصف القرن العشرين التي لم تكن لتسمح للعاملين في مجال الكتابة الصحافية من رجال ونساء بالتعبير عن آرائهم في ظل حكومات تعسفية في العديد من الدول العربية . وقد أثّر ذلك سلباً في الإصدارات النسائية التي تضاءلت إلى حد كبير، "ففي الوقت الذي كانت فيه الصحف النسائية في زمن النهضة الفكرية العربية الحديثة، ذاخرة بالمقالات الأدبية والعلمية الرصينة، وبالطروحات الفكرية والقومية والتربوية والوطنية، فإننا اليوم نكاد لا نتلمّس دوراً صحافياً بارزاً للمرأة، خاصة في مجال الإبداع الصحافي في الإعلام المطبوع "[3].

على أنه في العقد الأخير من القرن العشرين، ومع دخول القرن الواحد والعشرين، ظهرت بعض الإصدارات النسائية الموجهة إلى المرأة العربية، ومركزها إما عواصم عربية أو أوروبية مثل باريس أو لندن. وتتميز هذه المجلات بحسن الإخراج وأناقة الغلاف، مع ابتعاد غالبيتها عن

---

(1) انظر حنيفة الخطيب ، تاريخ تطور الحركة النسائية في لبنان وارتباطها بالعالم العربي 1800 – 1975 ، ط 1، دار الحداثة ، بيروت 1984 .

(2) بثينة شعبان ، « ثقافة النساء كأداة للتغيير»، باحثات ، مصدر سابق ، ص 57 .

(3) جورج كلاس ، تاريخ الصحافة النسوية ، مصدر سابق ، ص 72 .

الرصانة والجدّية وطرح الموضوعات الهامة، والاكتفاء بترويج نظرة رخيصة للمرأة، وتمثل "هذه الصحافة النسائية العربية الجديدة اقتران مفهوم المرأة "السلعة "بمفهوم الصحافة "التجارة""[1].

على العموم، إن توقف سيل المجلات النسائية لا يعني توقف المرأة عن العمل الصحافي، بل إن الصحف العربية لا تخلو من الأقلام النسائية التي استطاعت أن تترك بصمة في عالم الإعلام المكتوب، وإن لم تستطع المرأة أن تتبوأ مناصب إعلامية هامة إلا نادراً .

(1) أديب خضور ، صورة المرأة في الإعلام العربي ، ط 1 ، المكتبة الإعلامية ، دمشق 1997 ، ص 46 .

خاتمة

لا شك في أن ثمة علاقة جدلية بين واقع المرأة العربية وواقع المجتمع العربي، من هنا فإن أي متغيرات مجتمعية تؤثر بطريقة أو بأخرى في وضع المرأة الذي طرأ عليه تغيرات كثيرة طوال قرن من الزمن .

فالتحولات النوعية التي شهدها العالم العربي من اقتصادية واجتماعية وسياسية أسفرت عن قيم اجتماعية جديدة بلورت إلى حدّ ما دور المرأة في المجتمع، وكذلك حقوقها لجهة التعليم والعمل بشكل خاص .

وإذا كانت المرأة العربية قد استطاعت أن تخطو خطوات ثابتة نحو تحقيق ذاتها وتفعيل دورها، إلا أنها ما زالت تواجه العديد من العقبات التي تعرقل مسيرتها، بسبب عدم صياغة سياسات مناسبة وتحويلها إلى استراتيجيات عمل معينة وبرامج تنفيذية تؤمن دعم دورها في المجتمعات العربية . من هنا غياب المرأة عن مواقع صنع القرار وعن مساهمتها في العمل النقابي إلا نادراً، إضافة إلى ضآلة نشاطها الاقتصادي .

وبالرغم من غياب وجود سياسات واضحة في العالم العربي تضمن المناخ الملائم لدمج المرأة في عملية التنمية وتفسح في المجال أمام مشاركتها في عمليات التخطيط والتنفيذ، فإنّ المرأة العربية قد استطاعت أن تتحدّى الكثير من الصّعاب فتدخل ميادين كانت حكراً على الرجال لتشارك في الحياة العامة مع الرجل جنباً إلى جنب، وإن بشكل خجول .

وتبدو الجمعيات النسائية والمنظمات واللجان الأهلية التي تعنى بشؤون المرأة وأمورها هي العصب المحرّك لتفعيل دور المرأة التي أصبحت طبيبة، مدرّسة، أستاذة جامعية، محامية، قاضية وكاتبة صحافية ... تاركة في الكثير من الأحيان بصمة تذكر ونتاجاً يستحق التقدير والاهتمام.

أما دخولها المجال الصحافي فكان تحدياً في بداياته حتى أصبح احترافاً بعدما مرّ بمراحل عديدة . ويرى الدارسون في عمل المرأة الصحافي كتابةً – أي تحريراً – وإصداراً مظهراً فكرياً هاماً جاء وليد دعوات الإصلاح لتطوير المجتمع العربي بعنصريه الذكري والأنثوي .

وإذا كانت عميدة الصحافة النسائية هند نوفل لبنانية، ومعظم الرائدات في مجال الصحافة لبنانيات، فإن ذلك يعكس مدى تميز الحضور اللبناني الأنثوي في مجال الصحافة، والأسماء الكثيرة شاهدة على ذلك . من هنا أهمية إلقاء الضوء على واقع الصحافة النسائية في لبنان وواقع المرأة اللبنانية العاملة في هذا المجال .

الباب الثاني

إسهامات المرأة

في الصحافة اللبنانية

مدخل

كان للكتّاب اللبنانيين عامة حضور متميّز في الأدب والصحافة، لطالما عُرف من خلال أسماء الرواد من مؤسسي الصحف الأولى في البلدان العربية وخارجها .

والمرأة جزء من المجتمع اللبناني الحافل بهؤلاء الرواد، إذ تمكنت من أن تخطو خطوات كبيرة في مضمار الثقافة والعلم والإنتاج والعمل بشكل تميّزت به عن قريناتها في الدول العربية الأخرى .

وبالرغم من التعددية الإعلامية البارزة في لبنان والتي تعدّ تقليداً يميّز هذا البلد، فإن للمرأة اللبنانية دوراً خاصاً في هذا المجال، ولمَ لا، فدور المرأة في الإعلام ليس جديداً، بل تألقت نساء لبنانيات في الصحافة المكتوبة منذ أواخر القرن التاسع عشر، وها هي تتألق في يومنا هذا حتى كادت لا تخلو صحيفة أو مجلة لبنانية من الحضور الأنثوي .

أما سبب تميّز الحضور الأنثوي اللبناني في المجال الإعلامي عموماً والصحافي خصوصاً فهو يعود إلى أسباب عديدة ترتبط بالتركيبة الاجتماعية في لبنان التي تختلف عن غيرها في الدول العربية الأخرى، إضافة إلى عوامل اقتصادية وسياسية أدّت إلى خوض المرأة غمار العمل بشكل عام، بعدما أخذت قسطاً لا بأس به من حقوقها في التعليم والسياسة وغيرهما، من دون إغفال دور الحرب الأهلية التي شهدها لبنان طوال نحو عقدين من القرن الماضي، وما أفرزته من آثار سلبية أو إيجابية على الحياة الاجتماعية ودور المرأة عموماً .

من هنا، فإن دراسة واقع الصحافة النسائية في لبنان تقود إلى البحث في واقع المرأة اللبنانية على مختلف الصعد : في التعليم، في العمل وفي حقوقها بشكل عام، وصولاً إلى دخول المرأة ميدان العمل الصحافي والمراحل التي مرت بها الصحافة النسائية اللبنانية .

الفصل الأول

واقع المرأة اللبنانية

أ - في التعليم

يعود الاهتمام بضرورة تعليم المرأة في لبنان إلى منتصف القرن التاسع عشر، عندما دعا المعلم بطرس البستاني – في خطاب ألقاه سنة 1849 – الرجل الشرقي إلى "أن يعقل، فيقوم إلى تعليم المرأة حتى يتاح لها أن تفيد مجتمعها بالملمات العقلية والنفسية التي خصّت بها "[1]، بعدما أوضح أن" المرأة الشرقية متخلفة عن المرأة الغربية "[2].

قد يكون خطاب البستاني ودعوته هذه الشرارة الأولى التي دفعت إلى تعليم المرأة أو الإناث عامة، وإن بشكل خجول، ولكنه مقبول نسبة إلى الدول العربية الأخرى .

إن خطوات تعليم المرأة، وإن كانت متعثرة في الكثير من المراحل والحقبات خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بسبب طبيعة التركيبة الاجتماعية السائدة آنذاك، قد مكنّت المرأة اللبنانية بشكل عام من المشاركة في بعض المظاهر الثقافية كمؤتمر بيروت عام 1928 ومؤتمر طهران عام 1932 ومؤتمر دمشق عام 1933 [3]... حيث استطاعت عبر مشاركتها في هذه المؤتمرات تكريس حق التعليم للفتاة وغيرها من الحقوق بشكل فعّال .

وكانت أولى المبادرات تأسيس مدارس خاصة بالفتيات، وإن اقتصر التعليم فيها حينذاك على بنات الطبقات النخبوية وقد كان للجمعيات النسائية اللبنانية دور كبير في نشر الوعي حيال قضية تعليم الفتاة، حتى تمكنت – أي الفتاة – من إكمال دراستها الثانوية ودخول الجامعة، وإن

---

(1) جبران مسعود ، لبنان والنهضة العربية الحديثة ، ط 1 ، دار الحكمة ، بيروت 1967 ، ص 131.

(2) المصدر نفسه ، 131 .

(3) وهي مؤتمرات ذات طابع ثقافي واجتماعي ، وتراوحت مطالب النساء بين إنسانية ووطنية واجتماعية .

ضمن اختصاصات محددة فرضتها عليها طبيعة المجتمع حتى السبعينيات من القرن العشرين، وتحديداً عام 1975 الذي كان "السنة العالمية للمرأة"، والذي جاء ليدعّم دور المرأة في المجتمع ويقوّيه، فعقدت الندوات والمؤتمرات الداعية إلى تعزيز وضع المرأة عن طريق تعليمها وتثقيفها لتأخذ دورها إلى جانب الرجل، وقد انعكس ذلك طبعاً بشكل إيجابي على ارتفاع نسبة الفتيات في التعليم الجامعي في لبنان فيما بعد .

إن نسبة الإناث من بين المسجلين في التعليم العالي في الجامعة اللبنانية مثلاً قد ارتفعت من 22.7 في المئة عام 1970 إلى 46 في المئة عام 1980 لتشكل 36 في المئة على صعيد جامعات لبنان بأكملها في العام نفسه .

إلا أن هذه النسبة بقيت تراوح مكانها طوال عقد كامل حتى بلغت 48 في المئة عام 1991، ما يعني أن هذا العام شكّل مفترقاً هاماً على صعيد التحصيل الجامعي للإناث، ما يستدعي وقفة وتحليلاً، مع الإشارة إلى أنه في العام نفسه، برزت فروقات كبيرة في مستوى التعليم على صعيد العالم العربي، إذ بلغ متوسط نسبة الإناث في التعليم العالي في العالم العربي نحو 40 في المئة، بينما بلغ نحو 51 في المئة في لبنان .

ولكن برغم ذلك، بقيت الفروقات واسعة بين تعليم الرجل وتعليم المرأة، إذ بلغت الأمية لدى الرجال عام 1980 ما معدله 17،3 في المئة مقابل 37،1 في المئة لدى النساء، وبقيت الهوّة كبيرة عام 1990 إذ بلغ المعدل لدى الرجال 11.7 في المئة مقابل 26.9 في المئة [1].

وهذه الأرقام، وإن دلّت على فروقات في نسبة الأمية بين النساء والرجال، إنما تدلّ أيضاً على الانخفاض الكبير لهذه النسبة بين صفوف النساء .

وقبل الخوض في المتغيرات الهامة التي رافقت بداية التسعينيات من القرن العشرين والتي أثرت إيجاباً في ارتفاع نسبة الإناث في مختلف مراحل التعليم وخصوصاً الجامعي، لا بد من الإشارة إلى مرحلة مفصلية في حياة اللبنانيين كافة، مرحلة الحرب الأهلية التي استمرت طوال نحو عقدين، وما خلّفته من آثار وانعكاسات طالت مختلف مرافق الحياة وسائر قطاعات المجتمع، والقطاع التربوي واحد منها .

---

(1) في عام 1995 بلغ معدل الأمية 9.6 % مقابل 23.1 لدى النساء ، وفي عام 2000 بلغ 7.9 % مقابل 19.7 لدى النساء ، ليصل عام 2003 إلى 6.9 % مقابل 17.8 % لدى النساء حسب تقارير الأسكوا .

بمظاهرها المختلفة، الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، قد انعكست سلباً على التحصيل العلمي لدى الطلاب عامة، وخصوصاً الإناث، "وواجهت المرأة بشكل عام، والطالبة الجامعية بشكل خاص مشاكل أثرت على إمكانية التحصيل عندها "[1].

وإن فترة الحرب التي امتدت منذ السبعينيات حتى أوائل التسعينيات من القرن الماضي لم تشهد تراجعاً في نسبة تعليم الإناث، بيد أنّها عرفت تراجعاً ملموساً في مستوى التعليم، خصوصاً الجامعي، لأسباب عديدة قد يكون أهمها التعطيل القسري لفترات طويلة خلال العام الواحد لأسباب أمنية قاهرة، وغير ذلك من الأسباب التي لا مجال لذكرها هنا.

تأثير الحرب في واقع المرأة

أما بالنسبة إلى تأثير الحرب اللبنانية في أوضاع المرأة فيمكن تلخيصه كالآتي :

- بسبب تردي الأوضاع الأمنية، زادت تربية الفتاة انغلاقاً، ما انعكس نوعاً من الانحسار خصوصاً لجهة دخولها الجامعات .
- بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، اضطرت الفتاة لترك دراستها إما طلباً للرزق من خلال عمل ولو بسيط، وإما للإفساح في المجال أمام اخوتها الشباب الذين لهم "الأفضلية "في إكمال تحصيلهم العلمي، خصوصاً في العائلات المحدودة الدخل.
- أما بالنسبة إلى الفتاة التي تسنّى لها إكمال دراستها الجامعية فإن اختيارها للتخصص كان يخضع لمعايير عدة كأن تختار أقصر طريق للدراسة بحيث لا تستغرق أكثر من سنتين أو ثلاث، إضافة إلى اختيار الكلية القريبة من مكان سكنها، أو التخصص ذي التكاليف المنخفضة .

ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن تعلّم الفتاة مرتبط إلى حد بعيد بالشروط والظروف الاجتماعية التي تخضع لها من جهة، وبقدرة السوق على تشغيلها من جهة أخرى، بمعنى هل مجالات العمل مفتوحة أمامها ؟ وإلى أي مدى ؟

ولكن ما إن شهد لبنان هدوءاً نسبياً في الأوضاع الأمنية، حتى هبّت الفتاة إلى إكمال

---

(1) مداخلة للدكتورة أمان كبارة شعراني في مؤتمر في فندق بريستول في بيروت في تشرين الثاني عام 1992 حول « تفعيل دور المرأة في القرار السياسي».

دراستها الجامعية "ليس بهدف الثقافة فحسب، بل إدراكاً منها للمسؤولية . وبرز هذا في اختيار الاختصاص الأكثر تلاؤماً مع متطلبات العصر"[1].

على العموم، و"برغم كل المعاناة من مصائب ومصاعب، وبرغم كل المشكلات التي واجهتها المرأة بشكل عام والطالبة الجامعية بشكل خاص، فقد استطاعت بعزم وتصميم اجتياز كل الحواجز وتخطي العوائق بإصرارها على متابعة تحصيلها الجامعي، محطمة قيود المنع والتقليد، متخطية كل عائق وجد في عجلة تقدمها، محققة بالتالي نهضة تربوية تحصيلية هائلة على الصعيدين الكمّي والنوعي "[2].

تقدم المرأة اللبنانية

وبالعودة إلى بداية التسعينيات التي شكلت – كما ورد آنفاً – مفترقاً هاماً في تقدم المرأة على صعيد التحصيل العلمي وخصوصاً الجامعي، فها هي "المرأة في الجامعة أو الفتاة الطالبة الجامعية تشكل النسبة الكبرى من الطلاب، وبخاصة في الكليات النظرية "[3]، حتى قيل إن الجمهور الطلابي في العديد من هذه الكليات قد تحوّل إلى جمهور نسائي .

وما لبث هذا التحوّل أن ازداد بشكل مطّرد مع نهاية القرن العشرين ودخول القرن الحادي والعشرين ولعلّ الجدول الآتي يوضح النسبة المرتفعة للإناث من بين طلاب الجامعات في لبنان (حسب إحصاءات الإسكوا) :

النسبة المئوية للإناث المسجلات في الجامعات في لبنان[4]

السنة	80	91	92 -93- 94	95 -96	97 -98	99- 2000	2001 -2002
الإناث	36	48	48	54	51	54	55
الذكور	64	52	52	46	49	46	45

---

(1) المصدر السابق.

(2) عائشة حرب زريق، «انعكاسات الحرب على التحصيل الجامعي للمرأة»، المرأة والحرب في لبنان 1990، تنسيق توفيق عسيران ، جمعية تنظيم الأسرة في لبنان ، لا ط ، المطبعة العصرية، صيدا ، لات ، ص 283 .

(3) عباس مكي، «أثر الحرب على المرأة من وجهة نظر نفسية – اجتماعية »، المصدر السابق، ص 15.

(4) بلغت هذه النسبة 18 % عام 1965 وَ 23 % عام 1970 وَ 25 % عام 1972 .

... ـتصر هذا التحوّل على التعليم الجامعي فحسب، بل انسحب أيضاً على مراحل التعليم كافة . ومثال على ذلك، تبيّن الأرقام الرسمية حسب الإحصاءات الخاصة بالمركز التربوي للبحوث والإنماء أن الفتيات يشكلن 47.5 % من مجمل المسجلين في التعليم الابتدائي و49.75 % من تلامذة المرحلة المتوسطة . أما في مرحلة التعليم الثانوي، فتفوق نسبة الإناث نسبة الذكور إذ تبلغ 52.46 %، وفي الجامعة اللبنانية وحدها بلغت نسبة الإناث53.6 % من إجمالي الطلاب المسجلين، ونسبة الخريجات 62.3 % [1]، علماً أن الإناث يشكلن الأكثرية الساحقة من الطلاب المسجلين في كليات الآداب والعلوم الإنسانية والإعلام والعلوم الاجتماعية .

تجدر الإشارة إلى أن نسبة الأمية في لبنان قد شهدت بعد التسعينيات من القرن الماضي انخفاضاً لافتاً، فمثلاً في العام 2000، 84 في المئة من النساء مقابل 92 في المئة من الرجال من الفئات العمرية 15 سنة وما فوق يعرفن القراءة والكتابة [2].

وبالعودة إلى لغة الأرقام الواردة في الجدول السابق، فإنّ قراءة تحليلية لها تشير إلى تحسّن لافت في شروط المساواة بين الإناث والذكور وتكافؤ فرص التعليم بين الفريقين . أما سبب هذا التحسّن فيعود إلى عوامل عدّة ترتبط بتطور في العقلية السائدة في المجتمع اللبناني حيال تعليم الفتاة وضرورة حصولها على شهادة جامعية تكفل لها عملاً مناسباً، كما ترتبط بالحالة الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى مزيد من حالات تسرّب الذكور في المراحل الثانوية والجامعية من أجل إما العمل وإما الهجرة إلى الخارج .

لعلّ هذا الواقع دفع بالعديد من الباحثين إلى اعتبار أن "العدد الكبير من الفتيات في بعض كليات الجامعة لا يعني إقبال الفتيات على العلم، فقد يكون السبب في عدم تمكّن المرأة من الحصول على منح للسفر إلى الخارج، فيسافر الشباب وتبقى الفتيات "[3].

---

(1) فهمية شرف الدين ،» المرأة والتنمية المستدامة في ظروف لبنان «، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 229 ، بيروت ، آذار 1998 ، ص 68 .

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الملف الوطني حول أوضاع المرأة في الجمهورية اللبنانية، وثيقة أعدت لمؤتمر الدورة الثانية للجنة المرأة ، الأمم المتحدة ، بيروت ، تموز 2004، ص 3 .

(3) إلهام كلاّب البساط ، «انعكاس الحرب على التحصيل الجامعي عند المرأة»، المرأة والحرب في لبنان، مرجع سابق ، ص 75 .

وهذا يعني أن زيادة نسبة الإناث في التعليم الجامعي منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي حتى اليوم إنما هي مرتبطة ليس فقط برغبة الفتاة بإكمال تحصيلها العلمي وتقبّل المجتمع لهذا الأمر، لا بل تشجيعها عليه، بل يعود أيضاً إلى خسارة لبنان للشباب الذكور بسبب الهجرة، ما يؤدي إلى أن يصبح عدد الإناث في لبنان أكثر من عدد الذكور، خصوصاً أن الإناث في الأصل يشكلن 51 في المئة من عدد سكان لبنان عام 2003 [1].

ب - في العمل

إن المعطيات الإحصائية في غالبية الدراسات التي تناولت موضوع عمل المرأة تشير إلى أن نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي ترتفع مع ارتفاع المؤهلات العلمية التي تكون قد حصّلتها، إذ إن تعليم المرأة يزيد من إمكانياتها في العمل، كما إن تعليمها على مستوى عالٍ يؤدي إلى تحسين فرص العمل أمامها بشكل أكبر .

ولعلّ تطور المرأة على المستوى التعليمي- كما ورد آنفاً - قد انعكس إيجابياً على زيادة نسبة العاملات منهن، إضافة إلى انعكاسه على نوعية العمل الذي تمارسه المرأة، بمعنى أن تحسّن مستوى المرأة التعليمي قد بدّل طبيعة المهن التي تمارسها وحسّن مستواها، وقد حصل ذلك مع بداية التسعينيات من القرن الماضي .

فبينما كانت نسبة كبيرة من العاملات في لبنان أميات في العام 1970 (41 في المئة)، أو بالكاد يجدن القراءة (17 في المئة)، أصبح 9.2 في المئة منهن فقط أميات في منتصف التسعينيات و7 في المئة دون المستوى الابتدائي . كما ارتفعت نسبة العاملات الحائزات شهادة البكالوريا من 8.6 في المئة في السبعينيات إلى 28.6 في المئة بعد مرور خمسة وعشرين عاماً، أما العاملات الجامعيات فارتفعت نسبتهن من 3.4 في المئة إلى 24.6 في المئة في الفترة نفسها [2].

---

(1) راجع الأمم المتحدة ، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، العدد 23، نيويورك 2003 ، ص 5 .

(2) أنظر سامية محمود حرب ، اتجاهات المرأة العربية نحو حريتها : مقاربة نقدية مع دراسة حالة ، أطروحة أعدت لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع ، إشراف الأستاذ الدكتور خليل أحمد خليل ، الجامعة اللبنانية ، الفرع الأول، بيروت 1997 ، ص 53 .

طبيعة عمل المرأة

هذه الأرقام – إن دلّت على شيء – إنما تدل على تغيّر ملموس في طبيعة العمل الذي تقوم به المرأة، فالتعليم يغيّر نظرتها إلى الدور الذي تريد أن تقوم به في مجتمعها، ويساعدها على دخول ميدان العمل من الباب الذي تطمح إليه، علماً أن فرص العمل المتوفرة للنساء في المجتمع، إنما تعكس مواقف هذا المجتمع حيال عمل المرأة، ونظرته إلى النشاطات التي يراها ملائمة لتمارسها المرأة خارج إطار الأدوار التقليدية المحددة لها .

وانطلاقاً من ذلك، يمكن فهم زيادة اتجاه النساء في العقد الأخير نحو الوظائف التي تفترض مؤهلات علمية وإعداداً تدريبياً .

أما بلغة الأرقام، فإن نسبة النساء في صفوف السكان الناشطين اقتصادياَ كانت 17.5 في المئة عام 1970، ثم تطورت لتصل إلى 18.5 في المئة عام 1975 ثم إلى 20 في المئة في أوائل الثمانينيات، حتى بلغت عام 2000، 29.6 في المئة حسب تقرير التنمية البشرية [(1)].

تجدر الإشارة إلى هذه النسبة الحالية "تساوي بالأرقام ما يقارب ثلاثة أضعاف ما كان عليه وجود المرأة في قطاعات النشاط الاقتصادي عام 1970 "[(2)]. وفي التفاصيل، وحسب أرقام دائرة الإحصاء المركزي، إن النساء شكّلن عام 2000 نحو 8.5 في المئة من الإدارات العامة، و16.5 في المئة من العاملين في الزراعة، و16.12 في المئة من العاملين في الصناعة، و17 في المئة من العاملين في التجارة و31.4 في المئة من العاملين في القطاع المالي و53.4 في المئة من العاملين في التعليم و63.3 في المئة من العاملين في الصحة والعمل الاجتماعي[(3)].

وفي محاولة لتحليل هذه الأرقام، يتضح أن ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي

---

(1) علماً أن عدد سكان لبنان يقدّر بـ 3.652 مليون نسمة ، بينهم 1.79 مليون رجل و1.862 مليون امرأة أي ما نسبته نحو 51 في المئة حسب « المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا »، العدد 23 ، ص 5 .

(2) ماري ناصيف الدبس ، المرأة اللبنانية العاملة والموظفة ، مركز حقوق المرأة للدراسات والأبحاث ، بيروت ، ك2 2003 ، ص 42 .

(3) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الملف الوطني حول أوضاع المرأة في الجمهورية اللبنانية، مصدر سابق ، ص 3 – 4 .

إنما يعود إلى أسباب عديدة يمكن تلخيصها بالآتي :

- لا شك في أن ارتفاع مستوى التعليم ونسبة النساء المتعلمات في المجتمع كان له الدور الأبرز في دخول المرأة معترك العمل، كما ورد آنفاً .
- التغيّر الملحوظ في الذهنية والعقلية لجهة تقبل المجتمع خروج المرأة لتمارس عملاً ما، ولجهة تمتع المرأة بحرية نسبية تجعلها صاحبة قرار بشأن انخراطها في العمل .
- الأزمة الاقتصادية التي ظهرت جلية في السنوات التي تلت مباشرة انتهاء الحرب الأهلية، أي مع بداية التسعينيات، ما أدى إلى اعتبار دخول المرأة ميدان العمل ضرورة اجتماعية واقتصادية، حتى إن بعض الدراسات الميدانية قد أشارت إلى ارتفاع نسبة النساء المعيلات لأسرهن، إذ بلغت 20 في المئة مع بداية التسعينيات، بعدما كانت 15 في المئة قبل الحرب[1].

دور المرأة بعد الحرب

يذهب البعض إلى النظر إلى عمل المرأة كعنصر مكمل لعملية بناء الوطن بعد الحرب، فالمرأة "كانت غائبة خلال سنوات الحرب، وكانت شبه غائبة خلال مسيرة السلام . . . لذلك نرى أن إعادة بناء الوطن لا يمكن أن تكون وحيدة البعد والجانب "[2].

هذه الأسباب مجتمعة كان لها الأثر الأكبر في ارتفاع نسبة النساء في عدد السكان الناشطين اقتصادياً أي في القوى العاملة .

ولكن، وعلى الرغم من أن مشاركة المرأة اللبنانية في العمل تعدّ ملحوظة – نحو الربع – مقارنة بمشاركة المرأة العربية (بلغت في لبنان 26 في المئة عام 2000)، فإنّ هذه المشاركة تعدّ ضئيلة إذا ما قورنت بإمكانات المرأة اللبنانية وقدراتها، وهذا إنما يعود إلى مجموعة من العراقيل والعقبات تعوق تطورها وتسلّمها مراكز ومناصب عليا .

فمن المعروف أن المرأة في بعض الفئات الاجتماعية "تعاني قدراً من القهر يخلّ بمكانتها

(1) علماً أن نسبة القوى العاملة مع بداية الحرب تشير إلى أن شخصاً واحداً من أصل أربعة أشخاص يتولى إعالة الباقين .

(2) أوضاع المرأة في لبنان ، جمعية تنظيم الأسرة في لبنان ، بيروت 1990 ، ص 2 .

... ـا على المبادرة والإبداع "[1]، خصوصاً أن المرأة تتوزع شأنها شأن الرجل وفق ترتيب اجتماعي معين، "ومشاكل المرأة وأدوارها تختلف اختلافاً ملحوظاً باختلاف الفئة الاجتماعية التي تنتسب إليها "[2].

كما أن النقص في التعليم وفي التأهيل والتدريب المهني يؤدي في أكثر الأحيان إلى أن تمارس المرأة أعمالاً زهيدة الأجر، إلى جانب أن "فرص العمل القليلة المتاحة للواتي يمتلكن المهارات اللازمة تحدّها الأفكار التقليدية السائدة التي تدفع المرأة باتجاه المهن النسائية "[3].

لعلّ ذلك يؤكد أن المرأة العاملة في لبنان- كما في العالم العربي – تواجه مجموعة من المشاكل والعراقيل في عملها . فإلى جانب عدم توفر الترقيات وتسلم المناصب العليا [4]، تواجه المرأة عائقاً أساسياً في عملها يتجلّى في عدم المساواة بينها وبين الرجل حتى على صعيد الرواتب [5]، وهذا يدخل في باب التمييز النوعي الذي تعانيه المرأة لصالح الرجل، علماً أن قانون العمل اللبناني-- في المادة الثانية منه – عند تعريفه للأجير، لم يفرّق بين الرجل والمرأة، سواء كان ذلك بالنص صراحة على المساواة أو من خلال مفهوم مجموع الأحكام المنظمة للعمل من الجنسين. وهذا يعني أن أحكام قانون العمل اللبناني تنطبق بالتساوي على النساء والرجال . إلا أن الممارسات اليومية على أرض الواقع تدحض هذه المساواة، فعوامل التفرقة والتمييز ضد المرأة لا تزال سائدة في أوساط كثيرة، وهي تصطدم بمجموعة تقاليد وأعراف وقوانين في ظل المجتمع اللبناني التقليدي . تجدر الإشارة إلى أن ثمة نقصاً شديداً في الاهتمام الإحصائي الرسمي بقضايا المرأة، "لجهة كشف الأوضاع التفصيلية لها وكشف حدود المساواة بينها وبين الرجل حيال القوانين والتشريعات والأنظمة، وكذلك حيال الشروط الفعلية السائدة

---

(1) الإعلام وتطوير دور المرأة في عملية التنمية العربية ، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، العدد 6 ، الأمم المتحدة ، لا ت ، ص 20 .

(2) المصدر السابق ص 18 .

(3)المرأة والعمل في لبنان ، معهد الدراسات النسائية في العالم العربي ، كلية بيروت الجامعية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، العدد الثاني 1980 ، ط 1 ، ص 11 .

(4) تبلغ نسبة النساء على مستوى الكوادر العليا والإدارة 9 % مقابل 91 % للرجال .

(5) في عام 1998 بلغت نسبة تفاوت الأجور 25.5 % لصالح الرجال حسب الدراسة التي أجرتها المؤسسة الوطنية للاستخدام ، بينما بلغت 28.7 % حسب دراسة الأوضاع المعيشية للأسر في دائرة الإحصاء المركزي .

في سوق العمل، حيث لا يزال واقع هذه السوق محكوماً بالمعادلة الأساسية التالية : أجر أقلّ للمرأة بالنسبة إلى الرجل، في مقابل كمية ونوعية عمل مساويتين"[1].

أما سبب هذا النقص فيعود إلى أسباب عديدة، بل "يكمن في المفاهيم الخلفية التي كانت وما تزال سائدة وراء ما ينتج من إحصاءات فمعظم هذه المفاهيم تنطلق — من تلقاء نفسها — من مسلّمات لا تكترث أو لا ترى فائدة من إبراز الأوجه المستقلة لموقف المرأة وتطلعاتها، أو من تسليط الضوء على الأوضاع الملموسة الخاصة بها "[2].

عوائق عمل المرأة

على العموم، يتبيّن أن عوامل عديدة تعوق عمل المرأة وتعرقل تقدمه ويمكن تلخيصها بالآتي :

- استمرار سيادة الأفكار الجامدة حيال قضية المرأة، والرغبة دائماً بالابتعاد عن مناقشتها — كما أشرنا آنفاً .
- اقتناع المجتمع — وأحياناً المرأة — بالدور التقليدي الذي حدده لها هذا المجتمع وكأنه قدر أو قاعدة ثابتة، ما يعكس الذهنية الاجتماعية السائدة [3] .
- عدم ارتقاء العمل عند غالبية النساء ليصبح قيمة بذاته وضرورة اجتماعية لا بد منها، إما بسبب منافسة الرجل لها وعدم إعطائها الفرصة، وإما بسبب نظرتها الدونية إلى نفسها والتي ترتبط بالتربية والتنشئة الاجتماعية، وأحياناً بسبب اقتناعها شخصياً بأن العمل في الخارج هو مرحلة مؤقتة في حياتها وليست أساسية تستحق الكفاح وإثبات الذات، غافلة عن أن العمل يساعد على الاستقرار النفسي وعلى اكتساب سلوك ناضج مع الزوج والأبناء، حسب العديد من العلماء .
- شعور المرأة العاملة بالغبن بسبب التمييز المعمول به بينها وبين الرجل، حتى وإن لم تقرّ به

---

(1) كمال حمدان ، «تجربة لبنان في المجال الإحصائي : الدروس والعبر»، باحثات ، دار الرازي ، بيروت 1995، ص 213 .

(2) المصدر نفسه ، ص 213 .

(3) على اختلاف الطوائف ، إذ تتساوى نسبة النساء العاملات المسلمات والمسيحيات .

(1)، خصوصاً لجهة المساواة في الأجر أو في الحوافز أو في التقديمات الأخرى، بمعنى أن القوانين لم تتم ترجمتها فعلياً على أرض الواقع .

- في الوقت الذي شهد فيه المجتمع اللبناني نوعاً من المساواة بين المرأة والرجل في مجالات الاختصاص المهني والعلمي، ما زال التهميش الذي تتعرض له المرأة واضحاً في الوظائف الكبرى المتصلة بأخذ القرارات ورسم السياسات والإدارة، ما يعني أن الزيادة المطردة للنساء العاملات في ميادين العمل لم تتعدّ كونها كمية، ولم تنعكس على الجانب النوعي لجهة المشاركة في صنع القرار والإشراف على تنفيذه، وإن استطاعت أن تحقق إنجازات تذكر ومكاسب هامة على صعيد العمل الاجتماعي وفي قطاعي التعليم [2] والصحة . فعلى سبيل المثال، هناك خمس سيدات فقط يشغلن منصب مدير عام سنة 2002[3]، وتبلغ نسبة النساء 19.5 في المئة في مجلس شورى الدولة، بينما تبلغ نسبة القاضيات في المحاكم العدلية 27.5 في المئة .
- قد ينظر إلى المرأة في بعض المؤسسات الخاصة على أنها موظفة غير"مستحبة "من الناحية الاقتصادية بسبب ما تتطلبه من إجازات أمومة ورعاية للطفل، مقابل الرجل الذي يتطلب إجازات أقلّ عموماً.
- تشير بعض الدراسات إلى أن المرأة اللبنانية لا تنظر إلى العمل كوسيلة لتحقيق ذاتها أو للمساهمة في بناء المجتمع، بمعنى أنها لا تعمل "حباً بالاستقلال الذاتي، وإنما للتمكن من مجاراة نمط الحياة الذي أصبح غالي الثمن ويتطلب أموالاً وفيرة "[4].

---

(1) تعدّ نازك العابد بيهم أوّل امرأة في لبنان فكرت في النساء العاملات فأنشأت سنة 1933 نقابة المرأة العاملة للاهتمام بكل ما يتعلق بقضايا المرأة التي تعمل ، كتطبيق قانون العمل ، المساواة في الأجور ، تحديد ساعات العمل، الفرص المرضية ، وفرص الولادة . . . .

(2) سيدة واحدة كانت عميدة كلية في الجامعة اللبنانية من أصل 13 عميداً عام 2003 وامرأة واحدة هي عضو من أصل 12 عضواً في اتحاد معلمي المدارس الثانوية عام 2000 . وحتى عام 1998 ، كانت النساء غائبات عن الفئتين الأولى والثانية في وزارة التربية .

(3) أصبحت ست سيدات عام 2003 .

(4) إلهام منصور ، نحو تحرير المرأة في لبنان ، دار اليمامة للطباعة والنشر ، بيروت ، آذار 1996 ، ط 1 ، ص 296.

- عدم تشجيع المرأة اللبنانية للمرأة العاملة عموماً . ففي دراسة ميدانية أعدّتها الدكتورة أمان شعراني عام 1986 وشملت 500 امرأة في مدينة طرابلس، تبيّن أن نسبة عشرين في المئة من النساء المستطلعات لا تؤمنّ بقدرة المرأة على الوصول إلى المناصب العليا لعدة أسباب أهمها أنهن لا يثقن بقدرتها [1].

ج - في الحقوق والعمل السياسي

إذا كان مؤتمر بيجين نقطة تحوّل كبرى في تاريخ الاهتمام بقضايا النساء في العالم في القرن العشرين، حيث اعتبرت المصادقة عليه (بالرغم من التحفظات التي رافقته) اعترافاً عالمياً بأهمية دور المرأة وضرورة إدماجها في عمليات التنمية المستدامة، واعطائها الفرصة من أجل المشاركة الفاعلة في مختلف أوجه الحياة، فإن الحدث الأبرز في لبنان تحديداً هو إبرامه الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 1997 .

وكانت الدولة اللبنانية قد شكلت عام 1996 (بعد مؤتمر بيجين) اللجنة الوطنية لمتابعة شؤون المرأة، كما أعيد تشكيل اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة ."واتجهت كل من اللجنتين إلى مأسسة العمل الخاص بالمرأة، واعتمدت نهجاً متعاوناً فيما بينها، وكذلك مع سائر الهيئات والتنظيمات الأهلية والمدنية والشخصيات العلمية المهتمة بشؤون المرأة"[2].

ولكن وبالرغم من الجهود التي بذلت مؤخراً خلال العقد الأخير من القرن العشرين، من قِبل الدولة اللبنانية، وإن بشكل خجول، أو من قِبل هيئات المجتمع المدني على صعيد القضاء قدر الإمكان على أشكال التمييز ضد المرأة، أو على صعيد ضمان حقوقها، فإن واقع الحال يشير إلى استمرار التمييز، بحيث لم تتمكن المرأة من أخذ دورها كما يجب، خصوصاً على صعيد العمل السياسي أو تبوّء المناصب العليا، وإن استطاعت أن تحقق نوعاً من التقدم البطيء .

وليس هذا بمستغرب بالنسبة إلى المرأة اللبنانية التي كان لها باع طويل في العمل السياسي

---

(1) للمزيد من التفاصيل ، أنظر أمان شعراني ، أوضاع وقضايا المرأة : دراسة ميدانية نفسية اجتماعية ، منشورات فضيلة فتال ، طرابلس 1986 .

(2) اللجنة الوطنية لمتابعة شؤون المرأة واللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة ، الاستراتيجية الوطنية للمرأة اللبنانية ، لا ط ، بيروت 1996 ، ص 4 .

ء اكتساب الحقوق منذ بداية القرن العشرين مع ظهور الجمعيات النسائية اللبنانية التي كان لها عظيم الأثر في تحصيل حقوق المرأة في المجالات كافة، علماً أن المرأة اللبنانية قد شاركت باكراً في المؤتمرات النسائية المتخصصة كمشاركتها في مؤتمر شيكاغو عام 1893 وغيره، ثم في أول مؤتمر لبناني أقيم عام 1922 .

فالوعي الثقافي عند نساء لبنان قد دفع إلى تأسيس جمعيات يسعين من خلالها إلى تحصيل حقوقهن خصوصاً لجهة تعديل قوانين الأحوال الشخصية، وتكريس حريتهن من أجل خوض معترك الحياة الاجتماعية والسياسية .

ومنذ ذلك الحين، أي منذ عشرينيات القرن الماضي، بدأت الجمعيات النسائية اللبنانية تتكاثر حتى بلغ عددها "نحو 150 جمعية وتنظيماً، 105 منها أعضاء في المجلس النسائي اللبناني الذي تأسس عام 1932 "[1]، علماً أن "هذه الجمعيات تتقاسمها الاتجاهات الفكرية والولاءات المذهبية والزعامات التقليدية السائدة في لبنان "[2].

لقد دخلت المرأة اللبنانية مجال السياسة في زمن الأتراك، وفي بداية الحرب العالمية الأولى، عندما ألّفت نخبة من السيدات جمعية "يقظة الفتاة العربية "سنة 1914. "وبالرغم من أن غايتها كانت ثقافية، فقد سعت إلى أهداف سياسية منها التخلص من الاستعباد التركي ومن أي سلطة أجنبية"[3].

بعد الحرب العالمية الأولى، برزت عوامل عديدة اقتصادية وسياسية واجتماعية أدت إلى ازدهار الجمعيات النسائية خصوصاً تلك التي اتسمت بالصبغة الإصلاحية، ما مهّد مع الوقت إلى المطالبة بالحقوق السياسية حتى وصلت المرأة إلى ما تريد .

ولعلّ أهم العوامل التي رافقت الحرب العالمية الأولى، إضافة إلى بروز الرأسمالية والحاجة إلى خلق طبقات عاملة ناشطة، كانت بروز الحركات الوطنية الداعية إلى النضال من أجل استقلال

---

(1) فريق العمل الوطني المعني بإحصاءات النوع الاجتماعي ، المرأة والرجل في لبنان : صورة إحصائية 2000 ، الأمم المتحدة ، بيروت ، آب 2000 ، ط 1 ، ص 334 .

(2) المصدر السابق نفسه ، ص 333 .

(3) حنيفة الخطيب ، تاريخ تطور الحركة النسائية في لبنان وارتباطها بالعالم العربي 1800 – 1975 ، دار الحداثة، بيروت 1984 ، ط 1 ، ص 40 .

الدول العربية. واللافت أن الحركات النسائية قد شاركت في هذه الدعوة إلى النضال وعملت على تحقيق الاستقلال، ليتسنى لها فيما بعد العمل على تحصيل حقوقها السياسية والمدنية.

ففي أواخر الأربعينيات، خاضت المرأة نضالات عديدة لعدة سنوات جمعت بين الإضرابات والمظاهرات والمهرجانات حتى نالت حقها في الانتخابات والترشيح بتعديل المادة 21 من قانون الانتخاب عام 1951[1]، ولما كان قرار الحكومة اللبنانية بأن يقتصر حقها على الانتخابات البلدية فحسب، دعت الهيئات النسائية إلى مواصلة النضال. وبعد مظاهرات عديدة ومطالبات حثيثة، حصلت المرأة اللبنانية على حقوقها السياسية كاملة في 18 شباط 1953.

وخاضت المرأة أولى الانتخابات في العام نفسه. وهي بالرغم من فشلها في تلك الفترة، استمرت في سعيها للحصول على المساواة بالرجل في ميادين الحياة السياسية. تجدر الإشارة إلى أن لبنان يعد أول بلد عربي أعطى للمرأة حق الاقتراع، واعترف بحقوقها السياسية من خلال توقيعه على الاتفاقية العالمية لحقوق المرأة عام 1955.

ولكن، بالرغم من ذلك، فإن هذه الحقوق لم تترجم عملياً على أرض الواقع، فالمرأة لم تفرض وجودها في ميدان العمل السياسي الذي بقي حكراً على الرجل حتى بداية القرن الواحد والعشرين، فلم تتبوأ أي امرأة أي مركز حكومي في لبنان [2] كما لم يحصل في تاريخ لبنان أن كانت امرأة رئيسة جمهورية أو رئيسة حكومة أو مجلس نيابي، حتى هذا الأخير لم تكن فيه نساء حتى العام 1991 [3]. ما يوضح أن المرأة كانت غائبة تماماً عن السلطات الثلاث في لبنان. وينسحب الأمر نفسه على صعيد العمل الدبلوماسي والعمل البلدي [4].

وهذا يعني أن المرأة اللبنانية، وإن كانت تحيط بها مظاهر الحداثة والانفتاح، واستطاعت أن تتقدم على صعيد التعليم وانخفاض نسبة الأمية مقارنة بنساء الدول العربية الأخرى،

---

(1) كان يحق فقط للمرأة المتعلمة أن تشارك في الانتخابات.

(2) أول مركز حكومي للمرأة اللبنانية كان عام 2003.

(3) بلغت نسبة النساء في البرلمان اللبناني 2.3 في المئة، أي 3 نساء من أصل 128 عام 2000 بينما بلغت نسبتهن 4 في المئة في العالم العربي.

(4) في عام 1999، كانت المجالس البلدية تضمّ 1022 عضواً، من بينهم 139 امرأة فقط. ومن أصل 108 رؤساء بلديات عام 1993، كانت هناك ثلاث نساء فقط. ومن أصل 53 سفيراً لبنانياً، أصبح هناك أربع نساء عام 2003.

[illegible] بالنسبة إلى خوضها معترك العمل، ما زالت غائبة عن مشاركتها السياسية بشكل فاعل، بل إنّ مشاركتها هي الأدنى في العالم . ولعلّ ذلك يعود إلى عدة عوامل أهمها التركيبة الاجتماعية ذات الطابع العربي الشرقي الذي يستصعب أن يفسح في المجال أمام المرأة لخوض حلبة السياسة، إضافة إلى عدم سعي المرأة في أحيان كثيرة إلى المناصب السياسية، بل تراها تكتفي بمزاولة الأعمال ذات الطابع الاجتماعي، بسبب عدم تشجيع المرأة لها وعدم تشجيع الرجل لها أيضاً، وقد ورد في إحدى الدراسات عن المرأة العربية في التنمية أنه "ينبغي أن نسلّم بأن دور المرأة في قيادة النشاط الاقتصادي والسياسي والفكري سيظلّ محدوداً طالما أن الحاكم الأعلى رجل وغالبية النخبة السياسية الفعلية من الرجال "[1].

وضع المرأة القانوني

إلى ذلك، وفي إطار الحديث عن الحقوق، لا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى وضع المرأة القانوني في لبنان والذي طرأ عليه تحسن ملموس على المستويات كافة، فمع بداية الثمانينيات وعلى صعيد تنظيم الأسرة، ألغيت المادتان في قانون العقوبات اللبناني المتعلقتان بمعاقبة من يقدم على وصف أو إذاعة أساليب منع الحمل ومن يقدم على بيعها أو تسهيل استعمالها .

أما بالنسبة إلى قانون الضمان الاجتماعي، فقد تم توحيد سن نهاية الخدمة للأجراء والأجيرات بأربعة وستين عاماً عام 1987 كما تم تعديل أحكام أهلية الشهادة للمرأة في بعض الأحوال لدى السجل العقاري، وتعديل القانون الذي لم يكن يجيز للمرأة ممارسة مهنة التجارة من دون إذن زوجها عام 1994، إضافة إلى إلغاء القانون الذي كان ينص على نقل الموظفة في السلك الخارجي إلى السلك الإداري في حال زواجها من أجنبي . . . وما إلى ذلك من التحسينات التي طرأت على أوضاع المرأة اللبنانية على الصعيد القانوني، ما جعلها تكتسب حقوقاً لطالما طالبت بها وسعت إليها .

على العموم، شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين تحسناً لافتاً على صعيد تعليم المرأة ومشاركتها في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى مشاركتها الخجولة في العمل السياسي . ولأن المرأة هي نصف المجتمع، فإن قضيتها لا تخصها وحدها، بل تخص المجتمع ككل، خصوصاً أنها قضية

---

(1) دراسة صادرة عن الأمم المتحدة تحت عنوان «الإعلام وتطوير دور المرأة في عملية التنمية العربية».

مركزية وأساسية في مسألة التطور الاجتماعي .

من أجل هذا، يرى العديدون أن دراسة أوضاع المرأة في مجتمع ما يعكس طبيعة هذا المجتمع ودرجة تطوره، وهذا ما حاول هذا الفصل توضيحه وتسليط الضوء عليه .

وإذا كان الإعلام عامة والصحافة خاصة المرآة التي تعكس طبيعة المجتمع وطبيعة تركيبته الديموغرافية، فإن الصحافة النسائية بقلم رائدات لبنانيات كفيلة بسبر أغوار هذه المهنة، والتعرف إلى ظروف العاملات فيها .

الفصل الثاني

تطور عمل المرأة في الصحافة اللبنانية

أ - البدايات

إذا كان النتاج الصحافي جزءاً لا يتجزأ من النتاج الفكري بشكل عام، فإنّ للنساء اللبنانيات شأناً كبيراً في خوض المعترك الفكري والاجتماعي لاسباب عديدة تميّزهن عن قريناتهن في الدول العربية الاخرى، خصوصاً في أواخر القرن التاسع عشر . وأهم هذه الاسباب انفتاحهن على الغرب وما يتمتعن به في مجتمعهن من تعدّدية عقائدية وثنائية ثقافية.

لقد مرّ التحرك الفكري النسائي بمراحل ثلاث بدءاً بطرح قضايا المرأة في أدب الرجل، ثم قضايا المرأة في أدب المرأة، إلى أن برز نتاج المرأة الفكري، تزامناً مع الجمعيات النسائية التي سادت آنذاك في لبنان، شأنها في ذلك شأن المجتمعات العربية الاخرى، حيث كانت الصحافة النسائية "أبرز الاقنية التي اعتمدتها الجمعيات النسائية لبث أيديولوجيتها النهضوية، وهي كانت في الوقت نفسه مرآة لانشطتها وتقدم قضيتها "[1].

ولعل ذلك يكمن وراء السبب الذي دفع ببعض الباحثين أمثال نهوند القادري [2] إلى اعتبار أن الصحافة النسائية اللبنانية كانت منذ نشأتها صحافة رأي، علماً أنها صادرة بغالبيتها من قبل "مسيحيات من عائلات غنية، متعلمات في مدارس الإرساليات الأجنبية، يتقنّ لغات أجنبية" .

وتتباين الآراء حول هوية الصحافة النسائية في أواخر القرن العشرين، فالبعض اعتبرها مجرد

(1) عزة شرارة بيضون ، نساء وجمعيات ، ط 1 ، دار النهار ، بيروت ، أيلول 2002 ، ص 20.

(2) انظر نشأة الصحافة النسائية اللبنانية ، نهوند القادري ، مجلة الفكر العربي ، السنة العاشرة ، بيروت، ك1 1989 ، العدد 58 ، ص 157 .

هواية وليست حرفة، والبعض الآخر اعتبرها أداة لتحرير المرأة، بينما اعتبر آخرون أنها ليست أقل شأناً من صحافة الرجل على أساس أنه ليس هناك من اختلاف جوهري بين مضمونها ومضمون الصحف الصادرة عن الرجال آنذاك .

إلا أن ما هو متفق عليه أن الصحافة النسائية اللبنانية قد انطلقت من خارج لبنان وتحديداً من مصر مع صدور "الفتاة "لهند نوفل اللبنانية عام 1892، ثم توالت الصحف على الصدور "وكانت في انطلاقتها الأولى وقفة تحدّ ضد الحكم العثماني الذي عمل على كبت الحريات وتقييدها بإحكام"[1].

وإذا كان البعض قد اعتبر أن مجلة "الحسناء "التي أصدرها جرجي نقولا باز عام 1909 في لبنان أول مجلة نسائية كونها تتناول قضايا المرأة، فإن أول صحيفة نسائية أصدرتها امرأة في لبنان هي "العالم الجديد"لصاحبتها انجلينا أبو شقرا عام 1909 [2].

واستمرت الصحف في الصدور، لاعبة دوراً هاماً في النهضة الاجتماعية آنذاك، لجهة بث الوعي والقضاء على الجهل والأمية، بالتنسيق في غالبية الأحيان مع الجمعيات النسائية، خصوصاً في بداية القرن العشرين، كونها وسيلة التعبير الأساسية للتحرك النسائي . "فالمؤتمر النسائي الأول الذي انعقد في بيروت عام 1922 بمبادرة من الاتحاد النسائي اللبناني كانت المحركة له نجلاء أبي اللمع صاحبة مجلة "الفجر"، ومن إحدى التوصيات التي تبناها المؤتمر الذي انعقد في العام 1928 والذي ضمّ حوالي 20 جمعية نسائية ، كانت الطلب إلى الجمعيات المشاركة في مساعدة الصحف النسائية وتشجيعها . وكانت جوليا طعمة دمشقية صاحبة مجلة "المرأة الجديدة "هي أيضاً رئيسة جامعة نساء لبنان"[3].

وقد شهد الربع الأول من القرن العشرين خصباً لافتاً للنتاج النسائي في حقل الكتابة الصحافية . وإذا كان هذا النتاج "لم يفز بالمستوى المرموق . . . عدا بعض الأسماء التي لمعت وكان ظهورها مفخرة للبنان، فسبب ذلك يعود إلى كون إقبال المرأة على ميدان الكتابة كان بمثابة

---

(1) جورج كلاس ، تاريخ الصحافة النسوية ، مصدر سابق ، ص 15 .

(2) يرى البعض أن أول مجلة نسائية تصدرها سيدة لبنانية داخل لبنان هي « فتاة لبنان » لصاحبتها سلمى أبي راشد عام 1914 .

(3) أنظر النساء العربيات في العشرينات حضوراً وهوية ، تجمع الباحثات اللبنانيات ، بيروت 2001 ، ص 77 .

ـــــــها المكبوتة في ظل جمود تقاليد كانت تستوحى من أنظمة جائرة تقعد بالمرأة على الهامش من شؤون الحياة، حتى في كتاباتها "[1].

ولعل ذلك يقودنا إلى الحديث عن مضامين الكتابات النسائية، حيث يجمع الباحثون على تشابه مضامين الصحف وبُعدها عن التخصص وامتزاج الصحافة بالأدب (كما كان سائداً في تلك الفترة).

فمعظم الكتابات تتمحور حول المرأة وتربيتها وتعليمها والعادات الاجتماعية وغيرها ... الأمر الذي أثر سلباً في عملية انتشار تلك الصحف، فضلاً عن انحسارها في أيدي فئة قليلة من النساء المتعلمات، وأدى ذلك بالتالي إلى إهدار أهمية هذه الصحف في أحيان كثيرة كجزء من النتاج الفكري العام .

علماً أنه لا ينبغي إغفال صحيفة "المستقبل" السياسية التي أنشأتها ألفيرا لطّوف [2]، والتي كانت لها بصمة مميزة عن قريناتها من الصحف.

ب - النساء الرائدات

إذا كانت الصحافة النسائية في بداية نشأتها قد اتخذت طابع الهواية، فإنها بعد الحرب العالمية الأولى قد أصبحت أكثر حرفية وامتهاناً، الأمر الذي كان يتطلب أموالاً كبيرة ومهارات عالية . ولكن برغم ذلك، بقيت هذه الصحافة قائمة على جهود شخصية من قبل بعض السيدات منشئات هذه الصحف . علماً أن القاسم المشترك بين غالبيتهن هو مساندة آبائهن أو إخوانهن في عملهن الصحافي . والأمثلة على ذلك عديدة : فهند نوفل، كان والدها كاتباً، روز أنطون حداد[3] شقيقة الروائي والصحافي فرح أنطون، مريم الزمّار[4] شقيقة صحافي وصاحب مجلة، سلمى أبي راشد[5] شقيقة صحافي ... الخ . وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى الصحافة

---

(1) اميلي فارس ابراهيم ، الحركة النسائية اللبنانية ، إشراف المجلس النسائي اللبناني ، لا ط ، دار الثقافة، بيروت لا ت ، ص 105 .

(2) من مواليد سبعل عام 1905 .

(3) 1882 – 1955 .

(4) صاحبة مجلة « فتاة الوطن» عام 1919 .

(5) 1882 – 1919 .

النسائية في تلك الفترة، خصوصاً لجهة وقوف بعض الكتّاب الرجال وراءها، كاتهام "ابراهيم اليازجي، فيلكس فارس، فرح أنطون، جورج طعمة، جرجي باز، بأنهم المحررون الحقيقيون لعدد من المجلات"[1] ... وغيرهم ممن كتبوا تحت أسماء مستعارة، فإن ما يجدر ذكره في هذا المجال استمرار صدور هذه الصحف النسائية حتى بلغت أوجها في الأربعينيات من القرن العشرين، إن لجهة عددها الذي بلغ العشرات وبمختلف اللغات (العربية، الفرنسية والإنكليزية)، أو لجهة نضج محتواها الذي كان أداة من أدوات النهضة والتغيير آنذاك .

ولا بأس في هذا الصدد من الوقوف عند أبرز الصحافيات اللبنانيات وصاحبات الصحف، مع أسماء صحفهن وتواريخ إصدارها، انجلينا أبو شقرا (العالم الجديد 1909)، سلمى أبي راشد (فتاة لبنان 1914)، ماري ينى (مينرفا 1916)، نجلاء أبي اللمع (الفجر 1919)، مريم الزمار (فتاة الوطن 1919)، عفيفة صعب (الخدر 1919)، جوليا طعمة (المرأة الجديدة)، روز أنطون حداد (الحياة الجديدة 1921)، ألفيرا لطوف (المستقبل 1932) .

تجدر الإشارة إلى أن هذه الصحف التي أنشأتها سيدات وأدارت تحريرها، كانت تضمّ إلى جانب الصحافيات، عدداً كبيراً من الصحافيين الرجال، كجريدة "الحياة الجديدة "(السابقة الذكر) التي ضمّت ثماني صحافيات وأربعة وعشرين صحافياً .

واللافت أنه حتى منتصف الستينيات، بلغ عدد العاملات في المجال الصحافي العشرات[2]، وبلغ عدد النقابيات منهن أربعين، علماً أنه لم يكن يوجد معهد خاص للصحافة بعد، بل إن معظم الصحافيات حصلن على شهاداتهن من المعاهد الأجنبية، ولم تكن تلك الشهادات - على الأرجح - في حقل الصحافة، بل هي في غالبيتها في الآداب أو العلوم السياسية .

وبرز في تلك الفترة عدد من الصحافيات اللواتي لمعن في العمل الصحافي مثل :"ماري دوين صاحبة مجلة "المرأة "بالفرنسية، ماري مكرزل صاحبة جريدة "الهدى"اليومية، أورور طراد صاحبة مجلة "فينيسيا"، نلّلي جدعون وهي صحافية ومراسلة، دنيا مروة المديرة المسؤولة لجريدة سياسية يومية تصدر بالإنكليزية The Daily Star، ايلين لحود وهي صحافية في مجلة "ماغازين"الفرنسية، جاكلين نحاس رئيسة قسم الاجتماعيات في جريدة الحياة البيروتية

---

(1) نهوند القادري ، نشأة الصحافة النسائية اللبنانية ، مجلة الفكر العربي ، مصدر سابق ، ص 155.

(2) وصل العدد إلى 98 مجلة وجريدة عام 1965 .

" - عازار محررة في "الصفاء"، ألين جبارة محررة في "Orient"[1] ... الخ .

واستمر الوضع على هذا المنوال حتى بداية السبعينيات، فحصدت تلك الفترة مجموعة كبيرة من الصحافيات الرائدات اللواتي أنشأن صحفاً ومجلات وكتبن المقالات، وتركن بصمة لا يمكن إغفالها في تاريخ الصحافة اللبنانية .

ج- مراحل العمل الصحافي النسائي

لقد مرّ على بروز العمل الصحافي النسائي في لبنان نحو قرن ونيّف، عرف خلال تلك الفترة عدة مراحل اتسمت كل منها بميزات، حيث ارتبطت بطبيعة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في كل فترة، كما ارتبطت بشكل أخص بوضع المرأة داخل المجتمع ومدى تطوره وارتقائه، لجهة حصولها على حقوقها وحرية التعبير عن آرائها، إضافة إلى تعليمها وإعطائها فرصة العمل .

كلّ ذلك أفرز خمس مراحل لا بد من التوقف عندها، إذ شكّل كلّ منها محطة خاصة في تاريخ العمل الصحافي النسائي في لبنان :

- المرحلة الأولى، وهي التي امتدت منذ نشأة العمل الصحافي النسائي في أواخر القرن التاسع عشر حتى العشرينيات من القرن العشرين، حيث كان العمل الصحافي النسائي بمثابة وسيلة تعبّر فيها المرأة عن رأيها، بعدما وعت أهمية كيانها في المجتمع . وكانت العاملة أو الكاتبة في المجال الصحافي آنذاك تتصف بالكثير من الجرأة، بسبب ما اعتادته المرأة – كما المجتمع – لعقود طويلة من كبت مشاعرها وأفكارها . وكان العمل الصحافي النسائي آنذاك عبارة عن مبادرة فردية يغلب عليه الطابع الأدبي .
- المرحلة الثانية، وهي الممتدة حتى الأربعينيات من القرن العشرين. شهدت هذه المرحلة تغيّراً لافتاً على مستوى قضية المرأة، خصوصاً لجهة تحسّن نظرتها إلى نفسها، فهبّت تطالب بحقوقها على كافة الصعد، السياسية والاجتماعية والقانونية وغيرها ... وقد انعكس ذلك على مضمون العمل الصحافي النسائي آنذاك الذي اتّصف بحمله لواء قضية معيّنة، بعدما كان مقتصراً على الرأي الإفرادي .

(1) جورج عارج سعادة ، الصحافة في لبنان ، ط 1 ، دار وكالة النشر العربية ، بيروت 1965 ، ص 251 .

ولم يقتصر مضمون العمل الصحافي النسائي وقتها على قضية المرأة فحسب، بل تعدّاها إلى القضايا الوطنية كالاستقلال وتشجيع الصناعة الوطنية وغيرها، علماً أنه بقي ذا طابع أدبي، شأن المرحلة السابقة .

- المرحلة الثالثة، امتدت حتى منتصف السبعينيات بداية الحرب الأهلية في لبنان . لعلّ ما حققته المرأة اللبنانية في تلك الفترة من تقدم ملموس على صعيد قضيتها، من حصولها على حقوقها السياسية والاجتماعية، وما شهده المجتمع اللبناني من انفتاح وتقبّل أكبر لدخول المرأة معترك العمل ... أدّى إلى تطور العمل الصحافي النسائي بشكل لافت، إذ تحول إلى عمل احترافي وإلى امتهان، ولم يعد عملاً مؤقتاً بالنسبة إلى الصحافيات - كما كان سابقاً - بل أصبح مورد رزق وعملاً تتحمل صاحبته كامل المسؤولية عمّا تكتب، بعدما أصبحت تحمل شهادة جامعية، خصوصاً في منتصف الستينيات حيث تم افتتاح معهد للصحافة، وإن كان رواده من الرجال أكثر من النساء آنذاك .

ابتعدت الكتابة النسائية في هذه الفترة قدر الإمكان عن النفس الأدبي، واتسعت دائرة كتاباتها، وإن اقتصرت غالباً على الأمور الاجتماعية والشؤون الثقافية .

تجدر الإشارة إلى أن الصحافة اللبنانية عامة - والتي تعد الصحافة النسائية جزءاً لا يتجزأ منها - قد مرت في تلك الفترة بعصرها الذهبي، بحيث كانت بيروت عاصمة للصحافة في العالم العربي، وعاصمة للحرية الصحافية، وكان الصحافيون اللبنانيون رواد الصحافة العربية على الإطلاق .

ولكن وبرغم ذلك، بقيت هذه المهنة محصورة بعدد محدود من النساء لأسباب تتعلق بطبيعة هذه المهنة، وما تتطلبه من تحرر نسبي قد لا يكون مقبولاً في بعض العائلات، أو المجتمعات.

- المرحلة الرابعة، امتدت حتى بداية التسعينيات، وهي المرحلة الحرجة التي عاش فيها لبنان حرباً أهلية انعكست سلباً على ميادين الحياة كافة .

ولا يمكن فصل واقع العمل الصحافي النسائي في تلك الفترة عن واقع المرأة اللبنانية . فالآراء متناقضة حول هذا الأمر، إذ يعتبر البعض أن المرأة اللبنانية كانت "سلبية "خلال الحرب، بمعنى أنها غير فاعلة، بل تقوقعت في منزلها بسبب سوء الأحوال الأمنية، وتخلّت عن جميع مهماتها، بينما يعتبر البعض الآخر أنها أثبتت قدرة كبيرة على مواجهة التحديات، وكفاءة عالية في التكيف مع الوضع السائد، لا بل إنها انخرطت إلى جانب الرجل في العمل الحزبي

[illegible] ـي وإن على نطاق ضيّق .

وينسحب الوضع نفسه على واقع العمل الصحافي النسائي، إذ يرى البعض أن المرأة قد انكفأت نوعاً ما عن عملها الصحافي لأسباب صعبة، بينما يرى آخرون أنها تمكنت من إكمال مهمتها كصحافية على أكمل وجه، حتى إن بعض الصحافيات قد عملن على تغطية العديد من الحوادث الأمنية ساعة وقوعها، معرضات أنفسهن للمخاطر شأنهن شأن الرجل .

وعلى الرغم من ذلك، فإن عدد الصحافيات آنذاك لم يكن كبيراً ولا يشكل غالبية الصحافيين العاملين في الصحف خصوصاً السياسية منها.

- المرحلة الخامسة، وتمتد من بداية التسعينيات حتى اليوم، وهي المرحلة التي أعقبت الحرب الأهلية والتي شهد فيها لبنان تحوّلات جذرية على الصعد كافة، وخصوصاً على صعيد العمل الصحافي .

لقد "استفاقت الصحافة اللبنانية غداة الحرب الأهلية على جملة تحوّلات "خربطت "كيانها ونقلتها من طور إلى آخر"[1].

أما سبب ذلك فيعود إلى عدة عوامل لعلّ أبرزها العامل الداخلي لجهة ما أفرزته الحرب الأهلية من محاصصات سياسية للصحف، وإن بشكل غير ظاهر، أو لجهة إقفال باب إعطاء التراخيص الجديدة للصحف السياسية "ما يعني حجب خيار إصدار صحف دورية سياسية عن جيل الشباب "[2].

أما العامل الثاني فيتمثل في منافسة الصحف العربية الأخرى للصحف اللبنانية - وخصوصاً الخليجية - بعدما كانت الصحافة اللبنانية تتزعم الصحف العربية لفترة طويلة . وقد برز ذلك على وجه الخصوص في بداية التسعينيات في تغطية حرب العراق، إذ لم تتميز الصحف اللبنانية عن غيرها من الصحف الخليجية في تغطية أخبار العراق والحصار الذي فرض عليه، حسب بعض الباحثين .

ومهما يكن، فإنّ الصحافة اللبنانية ما زالت رائدة على صعيد الوطن العربي، إن لجهة الحرية

---

(1) نهوند القادري عيسى، «الصحافة المكتوبة في ظل التحولات الراهنة : لبنان نموذجاً »، صحيفة النهار 27 أيلول 2004 .

(2) المصدر السابق نفسه .

النسبية التي تتمتع بها، أو لجهة عدد الصحف الصادرة في لبنان قياساً إلى مساحته وعدد سكانه .

وإن تعدّد الصحف اللبنانية أو تلك الصادرة في لبنان قد أفسح في المجال أمام الأقلام النسائية لتأخذ دورها في هذا القطاع، فباتت لا تخلو جريدة أو مجلة من أسماء صحافيات إناث يكتبن في المجالات كافة، حتّى في المجال السياسي وإن على نطاق ضيّق في أكثر الأحيان .

الفصل الثالث

واقع عمل المرأة في الصحافة اللبنانية

أ- الجانب الجامعي

لم يكن العمل الصحافي في بدايته مشروطاً بضرورة الحصول على شهادة جامعية في الصحافة، بل إن غالبية العاملين في هذا المجال – وخصوصاً الإناث منهم – كانت تنظر إلى مهنة الصحافة كهواية أولاً ثم تحترفها بغض النظر عن الشهادة الجامعية الحاصلة عليها، وتحديداً قبل العام 1970 تاريخ بدء التدريس الفعلي في معهد الصحافة [1] الذي سمّي فيما بعد معهد الإعلام ثمّ كلية الإعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية .

ومنذ تأسيس المعهد، بدأت الصحافة بالنسبة إلى العديدين تبدو مهنة تستحق الدراسة، والنساء جزء من هؤلاء حتى إن عددهن قد بلغ في أواخر السبعينيات ما نسبته نحو 25 في المئة من مجموع العاملين في المجال الصحافي .

وبالرغم من بدء انخراط الصحافيات المحترفات اللواتي حملن شهادات جامعية في العمل الصحافي، إلا أن ذلك بقي يتم بوتيرة بطيئة حتى بداية التسعينيات التي شهدت نقلة نوعية وكمية تستحق وقفة وتحليلاً.

ثمة إجماع على أن عام 1991 بالنسبة إلى لبنان واللبنانيين يعد بداية مرحلة جديدة بعد انتهاء الحرب الأهلية وعودة الأمن إلى البلاد، الأمر الذي انعكس فورة في بروز جامعات ومعاهد

---

(1) أصدرت الدولة اللبنانية في 5 / 10 / 1967 مرسوماً يحمل الرقم 8339 يقضي بإنشاء معهد الصحافة ، ولكن لم يبدأ التدريس فيه إلا بعد انقضاء ثلاث سنوات على صدور مرسوم التأسيس .

جامعية خاصة عديدة ضمّ العديد منها كليات إعلام، ما سهّل الطريق بالنسبة إلى العديد من الطلاب الراغبين في دراسة هذا الاختصاص، بعدما كان مقتصراً على كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية (بفرعيها) .

وثمة إجماع أيضاً على أن العام نفسه قد شهد بداية تدفق هائل في نسبة الخريجين الجامعيين وخصوصاً الإناث منهم، وتحديداً في مجال الصحافة أو الإعلام المكتوب، الأمر الذي مهّد للخريجات فرص العمل في المجال الصحافي أكثر من ذي قبل وبشكل احترافي، خصوصاً أن الإحصاءات بين عامي 1991 و 1995 تشير إلى أن الإناث شكلن نحو 70 أو 80 في المئة من مجموع الطلاب المنتسبين إلى كليات الإعلام في لبنان .

ولتسليط الضوء حول هذا الموضوع بالأرقام، أمكن رصد عدد الخريجين والخريجات في كل من كلية الإعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية – الفرع الأول، جامعة الجنان، جامعة البلمند وجامعة اللويزةNDU، وهي الجامعات الخاصة الثلاث التي تضم كليات إعلام، إضافة إلى الجامعة اللبنانية – الأميركية التي اعتذرت عن تزويد البحث بالإحصاءات المطلوبة لأسباب خاصة .

أما السنوات التي تم فيها رصد أعداد الخريجين فكانت منذ العام 1991 حتى 2003 باستثناء البلمند التي بدأت تدرّس هذا الاختصاص بدءاً من العام 1998 .

وقد تبيّن أن الغالبية العظمى من خريجي الإعلام- قسم الصحافة من الإناث، حيث بلغت نسبتهن في جامعة الجنان 67 في المئة من مجموع الطلاب، وفي جامعة البلمند 88 في المئة، وفي جامعة اللويزة 100 في المئة، وفي الجامعة اللبنانية 68 في المئة .

ويوضح الجدول الآتي هذه النسب بالأرقام :

توزيع خريجي الإعلام في الجامعات ما بين 1991 و 2003

الجامعة	ذكور		إناث		المجموع
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
الجنان	21	33	42	67	63
اللويزة	_	0	31	100	31
البلمند	4	12	29	88	33
اللبنانية	107	32	223	68	330

[illegible]لال الجدول[1] السابق أن أكثر من ثمانين في المئة من خريجي الإعلام في جامعات لبنان بشكل عام هم من الإناث، وذلك يعود إلى الأسباب الآتية :

1 - إن تحسّن الوضع الأمني في لبنان مع بداية التسعينيات قد سمح للفتاة بمتابعة تحصيلها الجامعي بسهولة أكثر من ذي قبل، فأصبح بإمكانها اختيار الفرع أو الاختصاص الذي تحب بغض النظر– نوعاً ما – عن مكان الجامعة ومدى بعدها أو قربها من مكان سكنها .

2 - أفرزت فترة ما بعد الحرب اللبنانية تركيبة اجتماعية جديدة من حيث تقبل خوض المرأة اختصاصات متنوعة وخصوصاً المجال الإعلامي، ما أدى إلى ازدياد نسبة طالبات كليات الإعلام .

3 - شهدت بداية التسعينيات مرحلة جديدة من التطور التقني وبلغت ذروتها في النصف الثاني من العقد نفسه، حيث كثرت المحطات التلفزيونية الفضائية في ظل هجمة إعلامية كبيرة، وفورة في المجال الصحافي بعدما كثرت الصحف والمجلات . ما أتاح فرصاً كبيرة للعمل في المجال الإعلامي، فكان دافعاً أمام الفتيات لإكمال دراستهن الجامعية في اختصاص يؤمن لهن فرص عمل أكثر من غيره .

4 - قد لا يعود سبب ارتفاع نسبة الإناث إلى زيادة عدد الفتيات في هذا الاختصاص، وإنما قد يعود إلى انخفاض عدد الذكور لأسباب عديدة أهمها هجرة الشباب إلى الخارج بسبب الظروف الاقتصادية المتردية التي شهدتها البلاد إثر انتهاء الحرب الأهلية، إضافة إلى اضطرار العديد من الذكور إلى النزول إلى ميدان العمل وعدم إكمال الدراسة الجامعية بسبب الضائقة المالية التي عانتها أسر لبنانية عديدة .

5 - شهدت بداية التسعينيات افتتاح عدد كبير من الجامعات والمعاهد الجامعية الخاصة والتي تضمنت اختصاصاً في الإعلام، وتم ذلك في العديد من المناطق اللبنانية بعدما كانت كليات الإعلام محصورة في العاصمة بيروت، الأمر الذي أفسح في المجال أمام العديد من الطلاب من خارج العاصمة للتوجه نحو هذا الاختصاص، ومن بينهم الإناث طبعاً .

6 - يبدو أن ثمة علاقة بين الإعلام – والصحافة تحديداً – وبين المرأة، وفي ذلك آراء عديدة كقول الباحثة نهوند القادري "بين الصحافة والنساء علاقة فيها الكثير من الشفافية

(1) يذكر أن جامعة البلمند لم تفتتح قسم الإعلام إلا في عام 1998 .

والمباشرة الذاتية "[1]، وكقول الكاتب المصري توفيق الحكيم إن"المرأة أصلح من الرجل في استقاء الأخبار. فالصحافي كما أعلم نوعان : محرر ومخبر، والمرأة خُلقت بطبعها مخبرة من الطراز الأول "[2].

ب- الجانب المهني

تورد آراء عديدة أن فترة السبعينيات من القرن الماضي شكّلت الانطلاقة الذهبية للعمل الصحافي النسائي، من حيث امتهان المرأة للصحافة، وإن بقي هذا الامتهان في تلك الفترة محصوراً بفئات وطبقات اجتماعية معينة ولم يشمل كل المجتمعات .

ومع بداية التسعينيات، برزت المرأة بقوة في العمل الإعلامي، والصحافي تحديداً، فأصبحت حاضرة في الكثير من الوظائف الإعلامية محققة موقعها في هذا القطاع . بل إن تقرير اللجنة الوطنية للمرأة الصادر في عام 1995 قد أشار إلى أن المرأة تشكل الغالبية العظمى من القوى العاملة في القطاع الإعلامي، أي نحو ثمانين في المئة، علماً أن التقرير نفسه أشار إلى أن المرأة لا تتجاوز"المراتب الوسطى في هذه الأعمال الإعلامية "[3].

فللمرأة دور كبير في الإعلام في لبنان، وهذا الدور يمتد تاريخياً إلى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كما ورد آنفاً، وقد تطور وتقدم مع تطور وسائل الإعلام وتعددها في لبنان، مع ما رافق ذلك من زيادة هذه التخصصات في جامعات لبنان، إلا أن اللافت هو "تركز الصحافيات في أعمال التحقيقات والصفحات الاجتماعية، وشبه غيابهن عن الصفحات السياسية والتحليلات"[4]، ما يعني أنه برغم تنامي وجود النساء الإعلاميات في جميع وسائل الإعلام، فإن وجودهن مرتبط بالمهن الوسيطة وما دون، وإن خاض بعضهن مجال الحوارات السياسية

---

(1) نهوند القادري ،«إشكالية عصر النهضة في الصحافة النسائية اللبنانية (1892 – 1920) ، زمن النساء والذاكرة البديلة (مجموعة أبحاث)»، تقديم هدى الصدّة ، ملتقى المرأة والذاكرة، لا ط ، لا ت ، ص 89 .

(2)في مقال عنوانه «الصحافة والمرأة» .

(3)خالد اللحام ، «النصف الناعم للمجتمع اللبناني لا يزال دوره خجولاً في دائرة الفعل والتفاعل الوطني»، اللواء 19 تشرين الثاني 1996 .

(4) لمزيد من التفاصيل ، أنظر التقرير الوطني للمنظمات غير الحكومية في لبنان عن التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين 1999 ، الصادر عن اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة والمجلس النسائي اللبناني.

[illegible] ما يعيق قيام المرأة بدور فعال في مجال الإعلام هو قلّة الكوادر النسائية المدربة - برغم عدد النساء الكبير- ما يجعل العمل الصحافي النسائي مقتصراً على التحرير في غالبية الأحيان، "ويلاحظ ضعف مساهمة المرأة في قسم الأخبار العالمية الذي يركز أساساً على السياسة، ويتطلب حدّاً من التحليل والوضوح وتتبع الأحداث بانتظام، وهي أمور في نظر الاعتقاد السائد لا يمكن للمرأة الالتحام بها "[1].

وعلى الرغم من أن المادة العاشرة من قانون المطبوعات قد عرّف الصحافي بأنه "كل من اتخذ الصحافة مهنة ومورد رزق وفقاً للشروط المبينة في القانون "، بحيث يشمل العمل الصحافي تحرير مواد الصحيفة، ترجمة بعض محتواها، القيام بالتحقيقات المعدة للنشر، مدّ الصحيفة بالأخبار (مندوب - مراسل) والتحليل الإخباري، فإن المنطق السائد هو أن "الصحافي الذي لا يعمل في السياسة لا يعتبر عندنا صحافياً مكتملاً"[2]. الأمر الذي يقلّل من شأن المرأة العاملة في الصحافة والتي لا تتعاطى المجال السياسي، خصوصاً في ظل "توجه عام نحو احتكار الرجال لكتابة المقال السياسي المحلي، بسبب حواجز نفسية تحول دون تقبل قيام امرأة بتوجيه الرأي العام "[3].

وليس التمييز بين المرأة والرجل هو السبب الوحيد في إقصاء المرأة الصحافية عن المجال السياسي، بل إنها هي أحياناً تقصي نفسها عنه، وإن كانت ترغب به بقوة، لأسباب تتعلق بصعوبة الصحافة السياسية لجهة ما تتطلبه من تقرب من رموز الحكم والحكام، حتى إن صونيا بيروتي[4] ردت خيارها العمل بعيداً عن السياسة وتحديداً في المجال النسائي إلى أنه "المظلة الواقية من قذارة الصحافة السياسية "[5].

---

(1) أمان كبارة شعراني ، سطور وفصول تحت قبة المجلس النسائي اللبناني ، بيروت 1997 ، لا ط، ص 295 .

(2) كما ورد على لسان الصحافية ريتا شرارة في مجلة باحثات ، الإعلام والاتصال ، تجمع الباحثات اللبنانيات، الكتاب السادس ، بيروت 1999 - 2000 ، ص 454 (ريتا شرارة مندوبة جريدة « النهار» في المجلس النيابي، وعملت سابقاً في مجلة « ماغازين»).

(3) كما تشير الصحافية سكارليت حداد في المصدر نفسه ، ص 454 .

(4) صحافية في جريدة المستقبل (صفحة المرأة)، عملت في العديد من المؤسسات الإعلامية مثل دار الصياد والحسناء ، وتولت فيها مسؤوليات إدارية .

(5) باحثات ، المصدر السابق ، ص 454 .

المرأة ومصادر الأخبار

من جهة أخرى، وبالنسبة إلى مصادر الأخبار، ثمة مقولة تروج فكرة أن الصحافية تمتلك قدرات خاصة على دفع المصدر الإخباري للإدلاء بما لديه من معلومات، بمعنى أنها أكثر قدرة على الوصول إلى الخبر من الصحافي، بحيث تمثل أنوثتها "جواز مرور إلى مؤسسة العمل كما إلى المصادر الإخبارية، إذ أن أنوثة الصحافية تشيع أجواء من الارتياح لدى المصدر وتدفعه للإدلاء ببعض المعلومات "[1].

في المقابل، ثمة مقولة أخرى تروج لفكرة أن أنوثة الصحافية تمثل عائقاً في وجه حصولها على المعلومات، بسبب عجزها عن "نسج علاقات وثيقة مع المصادر الإخبارية، من دون أن يثير الأمر علامات استفهام حول طبيعة هذه العلاقات "[2].

وعلى الرغم من تناقض الرأيين، فإنّ كلاهما يبدو صحيحاً تبعاً لطبيعة المجتمع الذي تعمل فيه الصحافية، وتبعاً لشخصيتها وشخصيات مصادرها .

وعلى العموم، يتبيّن للمتتبع دور المرأة في المجال الصحافي أن الصحافيات بقين على مسافة بعيدة من مواقع القرار ومن رسم السياسات الإعلامية واكتفين بشغل المراكز والمناصب التنفيذية. فالمرأة لم تشغل طوال العقود الأخيرة منصباً رئاسياً في جريدة سياسية أو في إحدى نقابتي الصحافة والمحررين أو حتى في وزارة الإعلام، ما يجعلها دائماً في الدرجة الثانية بعد الرجل .

ولعل أسباب ذلك عديدة يمكن تلخيصها بالآتي :

- إن الوصول إلى مراكز صنع القرار في المجال الإعلامي في لبنان يتطلب دعماً سياسياً، وهذا يتطلب بدوره ولاء لجهة سياسية أو زعيم أو مسؤول . وإن ذلك وإن بدا سهلاً حصوله بالنسبة إلى الصحافي، يبدو صعباً بالنسبة إلى الصحافيات في المجتمع اللبناني بشكل عام.
- غياب دعم مشاركة المرأة في الحقل الإعلامي على نطاق واسع لجهة التشجيع أو التدريب، فيبقى عمل المرأة الصحافي رهناً بما يخططه الرجل .

---

(1) باحثات ، المصدر السابق ، ص 463 .

(2) باحثات ، المصدر السابق ، ص 463 .

... ــة تقصير من جانب الصحافية نفسها التي لا تبذل جهداً كافياً لتعزيز مركزها في المهنة الصحافية .

- التمييز الذي تمارسه المؤسسات الإعلامية – بغالبيتها – بين المرأة والرجل إن لجهة الحوافز المادية أو لجهة تسلّم المراكز القيادية، بسبب قلّة الثقة أحياناً كثيرة في قدرة المرأة على تبوّء هذه المراكز.

وهكذا فإن الزيادة الكمية في عدد النساء الصحافيات لم يرافقه تحسّن على مستوى نوعية العمل والأداء .

وضع المرأة النقابي

تذكر مطوية صادرة عن الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية أن النساء يشكّلن اليوم نحو 74 % من مجموع العاملين في محطات التلفزيون و 73 % من مجموع العاملين في الصحف السياسية اليومية.

في المقابل، تبيّن في آخر إحصاء تم الحصول عليه من نقابة الصحافة أن نسبة الصحافيات المنتسبات إلى الجدول النقابي لا يتعدى الـ 29 في المئة [1] (322 صحافية من أصل 1110)، وهي نسبة ضئيلة جداً إذا قورنت بنسبة النساء العاملات في هذا الحقل (73 في المئة).

وحسب إحصاء النقابة، توجد في لبنان حالياً 110 مطبوعات سياسية، منها 47 أسبوعية، 4 شهرية و 59 يومية، ولا تمتلك أي امرأة واحدة منها .

أما عدد المطبوعات غير السياسية فهو اليوم 1634 [2]، 1171 أسبوعية، 377 شهرية، 61 فصلية، 18 نصف شهرية، 4 كل شهرين، واحدة سنوية، 2 نصف سنوية .

وتمتلك النساء منها 145 مطبوعة أي ما نسبته نحو 9 في المئة [3]، وَ5 في المئة من إجمالي المطبوعات الأجنبية .

---

(1) كانت النسبة 20 في المئة في أوائل التسعينيات .

(2) كان العدد عام 1989 ، 604 مطبوعات تمتلك النساء 54 منها ، وفي عام 1992 ، كان العدد 938 مطبوعة تمتلك النساء 95 منها ، وعام 1995 ، كان 1300 مطبوعة تمتلك النساء 109 منها .

(3) كانت النسبة في أوائل التسعينيات 12 في المئة .

وبالنسبة إلى رئاسة تحرير المطبوعات، فإن أقلّ من ثلث رؤساء التحرير هم من النساء أي ما نسبته 32 في المئة .

كما أن مجلس نقابة الصحافة لا يضّم سوى سيدة واحدة هي سوزان شديد (عام 2004)، وكذلك الحال بالنسبة إلى نقابة المحررين.

أما بالنسبة إلى وزارة الإعلام، فإن إحصاءات عام 1998 أشارت إلى انعدام وجود العنصر النسائي بتاتاً في الفئتين الأولى والثانية وإلى وجود امرأتين فقط في الفئة الثالثة و 18 في الفئة الرابعة يشكّلن نحو أربعين في المئة من مجموع العاملين في هذه الفئة [1].

هذه الأرقام والإحصاءات يمكن ترجمتها على النحو الآتي :

- إن مشاكل عمل المرأة في الحقل الإعلامي شبيهة إلى حد كبير بمشاكلها في الحقول والقطاعات الأخرى لجهة تهميش المرأة وإقصائها عن المراتب العليا، سواء في القطاع الخاص أم في القطاع الرسمي، بمعنى أن عمل المرأة في هذا المجال لا يتميز عن عملها في مجال آخر .
- محاولة تهميش المرأة لجهة عدم انتسابها إلى الجدول النقابي، والذي يحتاج عادة إلى وساطات وتدخلات سياسية قد لا تفقهها المرأة كثيراً، مقارنة بالرجل، والدليل على ذلك التفاوت بين عدد النساء العاملين في المجال الإعلامي وبين عدد المنتسبات إلى النقابة[2].
- عزل المرأة الصحافية عن المجال السياسي . ويبدو ذلك من خلال عدم امتلاك أي امرأة لأي مطبوعة سياسية في لبنان، وقد يعود ذلك إما إلى تركيبة المجتمع التي لا تثق بقدرات المرأة في العمل السياسي، وإما إلى رغبة المرأة في خوض غمار مجالات أخرى تجذبها أكثر من السياسة كالمجالات الاجتماعية والنسائية وغيرها .
- وإذا كانت تسعة في المئة فقط هي نسبة المطبوعات التي تمتلكها النساء في لبنان، فإنّ هذا يعني تراجعاً كبيراً للعمل الصحافي النسائي، بعدما كانت المرأة في أوائل القرن العشرين حتى مرحلة الاستقلال تمتلك عدداً كبيراً من الصحف والمجلات، ومنها السياسية كصحيفة "المستقبل"[3]، وهي – كما ذكرنا آنفاً – أول صحيفة سياسية لبنانية أنشأتها امرأة هي

(1) women and men in Lebanon، a statistical portrait، United Nations Publication، Beirut 2002، p 149

(2) مع أن العديدين يرون أن الانتساب النقابي هو حق لكل العاملين في هذا القطاع .

(3) صدر العدد الأول في مدينة طرابلس عام 1938 .

ف، فكانت تمتلكها وتحررها وتعنى بشؤونها المادية، وبقيت تصدرها بشكل متواصل أكثر من ربع قرن.

تجدر الإشارة إلى أن العمل الصحافي النسائي في لبنان قد لا يختلف كثيراً عنه في الدول العربية لجهة إقصاء المرأة عن مراكز صنع القرار. ففي دراسة أجرتها الباحثة ليلى عبد المجيد حول "المرأة واتخاذ القرار في وسائل الإعلام المصرية "تطرقت إلى المشاكل التي تعانيها المرأة الصحافية في مصر إذ "ما زال بعض رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحافية يفضلون تعيين الذكور لاعتقادهم بأن العمل في الصحافة لا يناسب المرأة، وهناك تحجيم لدور المرأة في بعض الصحف حيث يتم توجيه الصحافيات الجدد في حالات كثيرة إلى أقسام معينة كالمرأة والطفل والفن"[1].

ج- الصعوبات والمعوقات

تأسيساً على ما سبق، تعاني المرأة في العمل الصحافي تمييزاً بينها وبين الرجل على مستوى تولي المناصب الهامة . ولكن المعاناة أو الصعوبات التي تعترضها لا تتوقف عند هذا الحد، بل تتعداها إلى أمور عديدة مرتبطة إلى حدّ بعيد بطبيعة هذه المهنة ذات الخصوصية الفريدة، والتي تنطبق أحياناً على الرجل كما على المرأة .

فالصحافي يعمل عادة لساعات طويلة في اليوم الواحد، بل إن دوام العمل غالباً ما يكون مرتبطاً بالأحداث الآنية، بمعنى أنه غير محدد في كثير من الأحيان . وإذا كان أمر عدم تحديد الدوام يُشكل معضلة بالنسبة إلى الرجل، فإنه معضلة كبرى بالنسبة إلى المرأة التي تقع عليها مسؤوليات جسام ما بين المنزل وتربية الأبناء والاهتمام بالزوج في مجتمع ما زال يكرّس عمل المرأة داخل المنزل كأولوية .

ومن بين القضايا التي يعانيها الصحافيون عامة هي انعدام الأمن والطمأنينة في هذه المهنة التي"لا تعد بأي استقرار، فالبطالة والطرد صورتان موجودتان اعتيادياً "في هذا العمل، حسب ما أشار المؤلف الفرنسي جورج فيريروت في كتابه "مهن الإعلام الحديث ومفاهيمها وصورها" .

وهذا ما أشارت إليه غالبية الصحافيات التي تمت مقابلتهن، حيث عبّرن عن قلق دائم حيال

(1) باحثات ، الإعلام والاتصال ، مصدر سابق ، ص 420 .

الطرد التعسفي وتفضيل الرجل الصحافي على المرأة الصحافية [1].

وإذا كانت ثمة معاناة مشتركة بين الرجل والمرأة في العمل الصحافي، فإن المرأة تنفرد بمعوقات تعرقل مسيرة عملها الصحافي نظراً لظروف المجتمع، خصوصاً أن "ثمة مؤشرات تدل على أن الوضعية الاجتماعية في الوطن العربي والمطبوعة بالطابع الأبوي تجعل من الصعب على المرأة أن تمارس وظيفتها كقائم بالاتصال على نحو مساوٍ للرجل ... وأن العادات والتقاليد الاجتماعية لا تحبّذ في الغالب عمل المرأة في مجالات الإعلام "[2].

هذا بالإضافة إلى أن طبيعة المرأة العربية والظروف الاجتماعية التي تعيشها كأم وزوجة وربة منزل تمنعها من القيام بعملها الصحافي على أكمل وجه، والدليل على ذلك أن "نسبة كبيرة من النساء العربيات اللاتي يلتحقن بالعمل الصحافي لا يستمررن في العمل، وأن نسبة من يستمر منهنّ لا تتجاوز في أحسن الأحوال 30 في المئة "[3].

فالعادات والتقاليد التي ترعرعت في صميم الحياة الاجتماعية في الأمة العربية أثرت تأثيراً سلبياً في مختلف أنشطة المرأة العربية، والمقصود هنا الأنشطة غير المنزلية، وخصوصاً تلك ذات الطابع الثقافي وعلى رأسه العمل الإعلامي والصحافي تحديداً "لأن في صلب مقومات هذا العمل قيام اتصال إنساني مع الآخرين، واستيعاب واقعهم الصعب المعقد والمشاركة في همومهم الدائمة والتطلّع معهم إلى غد أفضل ومستقبل أرحب "[4].

على أنه لا يمكن إغفال أن قضايا الصحافيات محكومة كغيرها من القضايا بإشكالية المرأة العربية عموماً واللبنانية خصوصاً، إذ أن معاناة المرأة الصحافية تعدّ جزءاً لا يتجزأ من معاناة المرأة العاملة بشكل عام، إضافة إلى معاناة يعيشها العاملون في المجال الصحافي، سواء كانوا نساء أم رجالاً . فالمرأة الصحافية، عندما تحاول مشاركة الرجل في العمل الإعلامي تعاني إحباطات

---

(1) سوف يتم شرح ذلك تفصيلاً في البابين اللاحقين .

(2) راسم محمد الجمال ، الاتصال والإعلام في الوطن العربي ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، آب 1991 ، ص 210 .

(3) المصدر السابق ، ص 210 .

(4) مشاكل الصحافيات العربيات ، حلقة دراسية دعا إليها الاتحاد العام للصحفيين العرب واتحاد وكالات الأنباء العربية في شباط 1981 ، وجرت في بيروت بمشاركة 39 صحيفة عربية .

تلك التي تفرزها طبيعة العمل الصحافي باعتباره "مهنة المصاعب "بمعنى أن الصحافي، رجلاً كان أم امرأة، يجب أن يكون مستعداً دائماً لمواجهة أي نوع من المتاعب قد تعترضه أثناء عمله، مع الأخذ في الاعتبار صعوبة ذلك بالنسبة إلى المرأة المقيدة بشروط وعادات قد تعرقل عملها، خصوصاً إذا كان الأمر يتطلب السفر أو السهر حتى ساعات متأخرة من الليل أو العمل في مجتمع غالبيته من الذكور ... وهي الزوجة والأم التي تقع على عاتقها مسؤوليات داخل المنزل ما زالت الأهم في نظر المجتمع .

وقد عبّرت بعض الصحافيات عن آرائهن في هذا الموضوع، حيث اعتبرت مقدمة البرامج زاهرة حرب – في مقابلة نشرتها جريدة المستقبل[1] – أن طبيعة عملها الإعلامي قد أثّر سلباً في حياتها الخاصة، في حين أن مقدّمة البرامج والكاتبة الصحافية ديانا مقلّد قد أشارت إلى "أن مشكلة الصحافية أنّ الاختيار يصبح بالنسبة إليها صعباً، حيث لا نظام يحكم حياتها، ولا استقرار. والرجل قلّما يرضى بطرف ثالث له الأولوية في حياة الزوجة "[2].

أما الصحافية بولين طعمة فأشارت إلى أن هذه المهنة متعبة جداً وأن أكثر ما يتعبُها في عملها أنها في منافسة دائمة مع زميلها الرجل، خصوصاً أنها تكتب في مجال السياسة المحلية حيث طبيعة عملها "تتلاءم مع نمط حياته أكثر"، معتبرة أن عملها الصحافي قد أتى على حساب حياتها الشخصية، "فهذه المهنة تسرق العمر من دون أن ندري" .

وهكذا، فإن لهذه المهنة معوقات كثيرة قد تبعد الكثيرات عنها . وفي تجربة لصحافية لبنانية [3] أوردت مشاكلها مع هذه المهنة يمكن تلخيص هذه المعوقات بقولها : "ابتدأت العمل في الستينيات ... واقترح رئيس التحرير في حينه أن أكتب باسم مستعار كوني أنتمي إلى عائلة محافظة معروفة من جهة، ولما لسمعة المهنة التي لا تليق ببنات العائلات من جهة أخرى . كما أن مدخول هذه المهنة لا يوفر مدخولا يتناسب مع حملة الشهادات الجامعيات، ثم مثل هذه المهنة قد تبعد "ابن الحلال" عن دربي" .

لعلّ ذلك يعكس نظرة المجتمع إلى هذه المهنة منذ عدة عقود وانعكاس هذه النظرة على

---

(1) في 6 /4 /2000 .

(2) مشاكل الصحافيات العربيات ، المصدر السابق .

(3) وردت في مشاكل الصحافيات العربيات ، مصدر سابق ، ص 18 .

عمل المرأة في الحقل الصحافي لما تعترضه من معوقات اجتماعية ومهنية .

ولكن، مع التطور الذي أصاب المجتمع اللبناني في العقدين الأخيرين، يبدو أن الصورة تبدلت لجهة تحسّن نظرة المجتمع إلى المرأة الصحافية، وإن لم يتمكن في أحيان كثيرة من تقبل طبيعة الحياة المهنية التي تفرضها عليها الصحافة، وعلى العموم يمكن تلخيص العقبات التي تواجه المرأة الصحافية بما يأتي :

- قد لا يتقبل الأهل أو الزوج طبيعة مهنتها، لجهة الاعتراض مثلاً على سفرها أو على عدم استقرار دوام عملها .
- طول فترة عملها التي تمتد أحياناً حتى الليل أو حتى ساعات الفجر، ما قد يؤدي إلى متاعب جسدية وأحياناً إلى متاعب نفسية بسبب ضغط العمل .
- شعور المرأة الصحافية بتميز زميلها الرجل عنها، خصوصاً لجهة الراتب أم لجهة استئثاره بالمناصب الأهم .
- نظراً لطبيعة العمل، قد تشعر المرأة الصحافية في كثير من الأحيان بالتقصير حيال أسرتها ومنزلها .
- أحياناً تضطر إلى أن تنفق من دخلها لإنجاز عملها بالسرعة المطلوبة.
- قد تتعرض — أثناء عملها — لبعض المواقف الحرجة بسبب النظرة الدونية من قبل البعض إلى عملها ومدى جدواه، ومدى قدرتها على القيام به .
- استبعادها في غالبية الأحيان عن مراكز صنع القرار في عملها، وكذلك عن الكتابة في المجال السياسي، دون الأخذ في الاعتبار إمكانياتها وقدراتها .

هذه المعوقات قد تعترض المرأة الصحافية بغالبيتها أو بجزء منها، تبعاً لطبيعة المجتمع الذي توجد فيه . فمجتمعات الريف غير مجتمعات المدينة، والتركيبة الاجتماعية في العاصمة ليست هي نفسها في المدن الأخرى . وما هو مقبول في مجتمع لن يكون مقبولاً في آخر .

خاتمة

ترافقت ولادة الصحافة النسائية في لبنان مع عوامل عدة أهمها أجواء النهضة التي كانت سائدة أواخر القرن التاسع عشر في الوطن العربي، والدعوات المتعددة إلى تحرير المرأة وتفكيك قيودها .

وقد انعكس ذلك على مضامين هذه الصحافة التي تراوحت بين الدعوات إلى تعليم المرأة وتثقيفها وسعيها لنيل حقوقها، وبين تجييش الرأي العام من أجل نيل الاستقلال فيما بعد، والتعبير عن رفض الانتداب الأجنبي .

أما اليوم، فقد أصبح مضمون الصحافة النسائية غير محصور في مجال دون غيره، خصوصاً بعد أن أصبح العمل الصحافي احترافاً بالنسبة إلى معظم العاملات في هذا الحقل .

من هنا، أهمية الوقوف عند مزايا العمل النسائي، في محاولة لكشف خصائصه ومميزاته، والمشاكل التي تعترض الصحافيات في عملهن ... وهذا ما يحاول الباب الثالث مقاربته تفصيلاً.

الباب الثالث

خصائص

العمل الصحافي في النسائي

(دراسة ميدانية)

مدخل

إن محاولة تحديد خصائص معينة للعمل الصحافي النسائي- إن وجدت - تقود إلى تساؤلات عديدة حول "هوية "المرأة الصحافية وطبيعة العمل الذي تزاوله والمعوقات التي تعترضها وكذلك المراكز التي تتبوأها .

وبما أن الأسئلة الواردة في مطلع البحث هي المحور الأساسي له، فإن الدراسة الميدانية العلمية هي السبيل الوحيد الذي يمتلك القدرة والأهلية لتقديم إجابات شافية عن جزء كبير من هذه الأسئلة .

انطلاقاً من ذلك، تم تحديد هذا الجزء من البحث لإجراء دراسة ميدانية على عينة مجتمعية محددة، من خلال تقديم استبيان (استمارة) شمل مختلف الأسئلة الواردة التي يتمحور حولها البحث .

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الدراسة قد قامت على مبدأ الاعتراف بأهمية مشاركة المرأة في العمل الصحافي، مع الأخذ في الاعتبار التبدلات الكمية والنوعية التي طرأت على صعيد النتاج النسائي ما بعد التسعينيات من القرن العشرين، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى تأثير عمل المرأة الصحافية في نتاجها بشكل عام .

الفصل الأول

الإطار المنهجي

أ- الاستبيان

إن طبيعة الدراسة الميدانية التي تهدف إلى معرفة خصوصية أو خصائص العمل الصحافي النسائي قد فرضت الاستعانة بالاستبيان، وهو إحدى الأدوات الأساسية التي تستخدم عادة في البحوث .

وعلى الرغم من أنه – أي الاستبيان– "يعدّ أداة لفظية بسيطة ومباشرة تهدف إلى التعرف إلى ملامح المبحوثين(وهنا الصحافيات) واتجاهاتهم ومواقفهم تجاه موضوع معين"[(1)]، فإن اختيار الأسئلة وتبويبها أمر في غاية الأهمية، وكذلك الحال بالنسبة إلى طبيعة هذه الأسئلة، خصوصاً أن الهدف الذي يسعى البحث إلى تحقيقه تحدده طبيعة الأسئلة المتوجب صياغتها .

وتقوم الفرضيات المبينة سابقاً بدور أساسي في بناء وتصميم الاستبيان، على أساس أن الأسئلة المطروحة تأتي لتكون الأداة الدقيقة للتحقق من صحة هذه الفرضيات أم عدم صحتها، وبالتالي تعديلها وصياغتها وتفسيرها، مع الأخذ في الاعتبار وجوب عدم توقع الحصول على إجابات قاطعة إن لجهة التأكيد أو لجهة النفي بالنسبة إلى الفرضيات الأساسية .

وبالعودة إلى الاستبيان، فقد تضمن 49 سؤالاً في خمس صفحات، وتم تقسيم الأسئلة

---

(1) عبد الباسط عبد المعطي ، البحث الاجتماعي : محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده ، لا ط، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1990 ، ص 371 .

في خمس مجموعات، تضمنت الأولى أسئلة شخصية، والثانية معلومات مهنية عامة، والثالثة معلومات خاصة عن العمل الصحافي، والرابعة أسئلة حول خصوصية العمل الصحافي النسائي، بينما أفردت المجموعة الخامسة للصحافيات اللواتي تركن العمل في الصحيفة موضوع الدراسة[1].

ولعلّ هذه المجموعات الخمس، لا تقل أهمية الواحدة منها عن الأخرى وإن كانت إحداها فقط تبرز خصوصية العمل الصحافي النسائي . فلكي نفهم تماماً هذه الخصوصية لا بد من معرفة هوية الصحافية وظروفها الاجتماعية والواقع الذي تعيشه، إضافة إلى أهمية الوقوف عند تفاصيل تتعلق بطبيعة عملها في المجال الصحافي، وكذلك التحولات السلبية أو الإيجابية التي طرأت على عملها كصحافية.

أما بالنسبة إلى طبيعة الأسئلة التي تضمنها الاستبيان فقد تراوحت بين أنواع ثلاثة : أسئلة مغلقة يتمّ الحصول من خلالها على إجابات محددة، أسئلة مفتوحة تتيح الحصول على إجابات أو معلومات تفصيلية حول قضية ذات أبعاد ومظاهر مختلفة، وأسئلة نصف مغلقة يمكن من خلالها اختيار إجابة أو أكثر من الإجابات المحددة مسبقاً .

وقد تم توزيع هذه الاستبيانات على صحافيات جريدتي"السفير"و"النهار"بالتعاون مع الإدارتين . أما بالنسبة إلى اللواتي تركن العمل في كلتيهما، فقد تولت الباحثة مهمة البحث عنهن لتعبئة الاستبيان، بحيث تمكنت في الوقت عينه من مقابلتهن والوقوف عند بعض النقاط التي تخدم البحث .

تجدر الإشارة إلى أنه بعد الحصول على ردود من قبل 36 صحافية، عولجت المعلومات الواردة في الاستبيانات معالجة إحصائية دقيقة عبر جداول تفريغية تفصيلية ورسوم بيانية [2].

على العموم، لقد وفّر الاستبيان للبحث معلومات هامّة أمكن من خلالها الوقوف عند بعض القضايا الجوهرية بعد إخضاعها للتحليل والتدقيق .

---

(1) سيتم شرح ذلك لاحقاً .

(2) سيرد ذلك تفصيلاً في الفصل الثاني .

مجتمع الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة العيّنة البشرية التي يتم توزيع الاستبيان عليها. وبما أنه تم اختيار صحيفتي "السفير" و"النهار" اللبنانيتين، فقد اتُفق على اعتبار جميع الصحافيات العاملات في كلتا الصحيفتين ما بين عامي 1991 وَ 2003 مجتمع الدراسة أو العيّنة البشرية المعنيّة بالاستبيان .

وبالرغم من أن معظم الباحثين يتجهون نحو تحديد عيّنة ما من المجتمع الأصل [1]، فإن حصر الدراسة في صحيفتين وفي مدة زمنية محددة استدعى توزيع الاستبيان على المجتمع الأصل (جميع الصحافيات) من دون اللجوء إلى اختيار عينة منه .

ولكن، ولتفادي الانزلاق في متاهات لا داعي لها، كان لا بد من اعتماد معيار محدد لتعريف هؤلاء الصحافيات، فتمّ اعتبار كل صحافية تتقاضى راتباً شهرياً "ثابتاً" وتخضع لقانون الموظفين الثابتين في المؤسسة الصحافية التي تعمل بها، معنيّة في هذه الدراسة، وذلك للتمييز بين الصحافية الموظفة وبين الكاتبة الهاوية أو التي تتقاضى أجر الموضوع الذي تكتبه من وقت إلى آخر .

وبعد حصر الصحافيات المعنيّات، تمت الاستعانة بإدارة شؤون الموظفين في كل من الصحيفتين حيث تم تزويد الباحثة بلائحة تفصيلية بأسماء اللواتي عملن أو ما زلن يعملن في الصحيفة ما بين عامي 1991 وَ 2003 .

أما سبب الاستعانة بإدارة شؤون الموظفين فيعود إلى أسباب عدة أهمها ما يأتي :

- أولاً، لقد تبيّن بعد ملاحظات دقيقة ومقابلة مع عدد من الصحافيات، وانطلاقاً من تجربة صحافية للباحثة، أن ليس كل ما ينشر في الصحف موقّع باسم كاتبته، بمعنى أنه ليس كل الصحافيات ترد أسماؤهن وبالتالي لا يمكن ضبط عددهن.
- ثانياً، إن معيار الوظيفة الثابتة يفرض التأكد من توفره من قبل إدارة شؤون الموظفين.
- ثالثاً، إن التعاون مع الإدارة قد سهّل عملية توزيع الاستبيانات خصوصاً بالنسبة إلى الصحافيات اللواتي ما زلن يعملن في الصحيفتين المعنيّتين .

---

(1) راجع حسان حلاق ، منير سعد الدين ، المناهج العلمية في كتابة الرسائل الجامعية ، لا ط ، دار بيروت المحروسة، بيروت 1992 ، ص 149 .

- رابعاً، لقد وفّرت الإدارة للبحث أسماء اللواتي تركن العمل، لأن أي صحافية عملت منذ عام 1991 هي معنية بالاستبيان ولو انتقلت بعدها إلى عمل آخر .

هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى اختيار التعاون مع إدارة شؤون الموظفين في كلتا الصحيفتين.

أما ما لم يكن في الحسبان فهو عدم تجاوب قسم لا يستهان به من الصحافيات العاملات في كلتا المؤسستين مع الاستبيان، بالرغم من الإلحاح عليهن لملئها بعد شرح الهدف من ذلك ومدى أهميّته .

فبعد أن تم توزيع الاستبيانات على الصحافيات كافة في كلتا المؤسستين، لم يبدِ عدد كبير منهن تجاوباً لجهة الإجابة عن الأسئلة المطروحة، في المقابل، أعرب البعض منهن عن اهتمام كبير بهذه الدراسة، مبديات رغبة عارمة بمعرفة النتائج التي ستسفر عنها .

وبناء عليه ، فإنه أمكن التوصل إلى ما يسمّى بالعينة المتوافرة التي "تتكون من مجموعة من الأفراد يسهل الوصول إليهم للدراسة"(1).

أما الصعوبات التي اعترضت الباحثة في عملية تعبئة الاستبيان فيمكن تلخيصها بالآتي:

- إضافة إلى عدم تجاوب عدد من الصحافيات مع الاستبيان، بدا من الصعب الوصول إلى الصحافيات المعتمدات في المناطق (وليس في المكتب الأساسي في العاصمة)، الأمر الذي استدعى إرسال الاستبيان عبر "الفاكس" من دون التمكن من مقابلتهن.
- لم يكن سهلاً أبداً الوصول إلى الصحافيات اللواتي تركن العمل في "السفير" أو "النهار" ، خصوصاً أنهن غير معروفات بالنسبة إلى الباحثة، علماً أن بعضهن قد ترك العمل منذ فترة طويلة، بمعنى أن العنوان المتوفر في المؤسسة وكذلك رقم الهاتف قد تبدّلا، فصعب – بسبب ذلك – الوصول إليهن.
- حتى الصحافيات اللواتي أيّدن المشاركة في تعبئة الاستبيان، لم يبدِ عدد منهن اهتماماً بالقضية، فاستغرق الأمر لديهن شهوراً طويلة، علماً أن العملية لا تحتاج إلى أكثر من عشر دقائق .

---

(1) عاطف عدلي العبد عبيد ، تصميم وتنفيذ استطلاعات وبحوث الرأي العام والإعلام ، لا ط ، دار الفكر العربي، القاهرة 2002 ، ص 18 .

العموم، أمكن رصد 27 صحافية (بأجر ثابت) في صحيفة "السفير" ما بين عامي 1991 وَ 2003، ما زالت عشر منهن تعمل وسبع عشرة تركن العمل في فترات متباينة .

ولا بد من التذكير هنا بأن هذا العدد لا يعني عدم وجود صحافيات أخريات، ولكنهن غير موظفات براتب ثابت ولا يخضعن لقانون العمل في المؤسسة .

وبسبب العوامل سابقة الذكر، أمكن التوصل فقط إلى عشر صحافيات شاركن في تعبئة الاستبيان، ست منهن قد تركن العمل وأربع ما زلن يعملن في المؤسسة .

تجدر الإشارة إلى أنه من بين 17 صحافية تركن العمل في "السفير"، هناك ست على الأقل خارج لبنان، ما يعني أن كلاً منهن لم تترك المؤسسة للانتقال إلى أخرى، وإنما كان السفر هو السبب والدافع، وهي نسبة كبيرة تقارب الثلث . وهذا إن دلّ على شيء، فهو على وفرة فرص العمل أمام المرأة الصحافية اللبنانية في الخارج، أو بسبب عدم إحساس البعض بالأمان الوظيفي في المؤسسات الصحافية اللبنانية خصوصاً لجهة الرواتب ولجهة الاستمرارية في العمل، حسب إفادة زميلاتهن في لبنان .

أما بالنسبة إلى صحيفة "النهار"، فقد أمكن رصد 64 صحافية، 44 منهن ما زلن يعملن و20 تركن في فترات متباينة . وللأسباب عينها، أمكن التوصل إلى تعبئة 26 استبياناً فقط، بينها خمسة لصحافيات تركن العمل في "النهار" .

تجدر الإشارة إلى أن ما لوحظ في "السفير" قد لوحظ أيضاً في "النهار"، بعدما تبين أن ثماني صحافيات من أصل العشرين اللواتي تركن العمل في المؤسسة، هن خارج لبنان أي الدافع للاستقالة أو ترك العمل كان السفر، وهؤلاء شكلن أيضاً أربعين في المئة منهن أي نحو الثلث .

وعلى الرغم من الفارق بين عدد الصحافيات في "السفير" وعددهن في "النهار"[1]، فإن الصحافيات المشاركات في تعبئة الاستبيان شكّلن في كلتا الصحيفتين النسبة نفسها تقريباً . بمعنى أن نحو 40 في المئة من مجمل صحافيات "النهار" قد شاركن في الاستبيان، إضافة إلى نحو 37 في المئة من صحافيات "السفير"، وهاتان النسبتان متقاربتان .

---

(1) سنأتي على ذكر أسباب ذلك لاحقاً .

وهكذا، لقد توفر للدراسة 36 استبياناً، خضعت جميعها للقراءة ثم التدقيق والتفريغ والتحليل .

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن بعض الصحافيات قد عمدن إلى كتابة بعض العبارات أو المعلومات الإضافية وغير المطلوبة أصلاً في أسئلة الاستبيان، في محاولة للتعبير عن أمور ترتبط بطبيعة العمل الصحافي وظروفهن وتجاربهن .

وقد تم الأخذ بالمعلومات الهامة منها التي من شأنها إثراء الدراسة، بحيث تكون مؤشراً إلى قضية ما .

ج- "النهار"و"السفير"

كما أشرنا سابقاً، فإن الإطار الموضوعي للدراسة هو الصحيفتان اللبنانيتان "النهار" و"السفير"، وذلك للأسباب الآتية :

- كلتا الصحيفتين من الصحف السياسية اليومية في لبنان الأكثر انتشاراً وتوزيعاً على كامل الأراضي اللبنانية .
- على الرغم من اختلاف التوجه السياسي بينهما، فإنّهما الأكثر تأثيراً في الرأي العام، حسب رأي الكثيرين، وقد بدا ذلك بناء على ملاحظات قامت بها الباحثة لجهة الصحف الأكثر مبيعاً في المكتبات، والأكثر طلباً عند القرّاء . على العموم، تمثل الصحيفتان السياسة الإعلامية في لبنان .
- لكلتا الصحيفتين فروع في المناطق، أي أن العاملين والعاملات لديهما يمثلون مختلف شرائح المجتمع ومن مختلف المناطق .
- كلتاهما مؤسسة إعلامية قائمة بذاتها، أي أنها تضم عدداً كبيراً من الصحافيين والصحافيات، وإن كان عدد الموظفين في "النهار" أكثر من عددهم في "السفير"، الأمر الذي يبرّر التفاوت في عدد الاستبيانات العائدة إلى كل منهما .

أما سبب ذلك فيعود إلى تاريخ كل منهما في العمل الصحافي، وإلى عدد الصفحات المتفاوت بين الصحيفتين، ما يستدعي عدداً أكبر من الموظفين والصحافيين، علماً أن "النهار" تصدر يوم الأحد، بينما "السفير" تحتجب عن الصدور .

1 - "النهار" :

هي صحيفة سياسية يومية لبنانية باللغة العربية، أصدرها جبران تويني في بيروت عام 1933، تمّ ترخيصها مرتين، أولهما عام 1933، عندما قدّم جبران تويني طلباً بإصدارها في 21/7/1933، وثانيهما عام 1949، عندما "قدّم ورثته تصريحاً بإصدارها في 21/10/1949، على أن يمثّلهم الأستاذ غسان تويني، فأجيبوا إلى طلبهم هذا بالكتاب العدد 1201، تاريخ 25/10/1949 . ثم في 30/10/1964، صدر القرار رقم 1141/63 قاضياً بنقل ملكيتها إلى "شركة النهار" شركة توصية مساهمة لبنانية بشخص شريكها المفوض (رئيسها) غسان تويني"[1]. أما اليوم فيتولى أمرها جبران غسان تويني.

تجدر الإشارة إلى أن صحيفة "النهار" قد "أوقفت وأفرج عنها 22 مرة ما بين عامي 1936 و 1946 "[2]، كما صدرت باللغة الفرنسية خلال الدورة الثالثة للأونسكو في بيروت، في شهري تشرين الثاني وكانون الأول من عام 1945 .

تطورت "النهار" طوال هذه الفترة إن لجهة تبويبها الذي تمّ تعديله عشرات المرات، أو لجهة عدد الصفحات التي تراوحت بين 16 و20 و 24 و ...، إضافة إلى الملاحق التي تصدرها مثل نهار الشباب....

2 - "السفير" :

تصدر تحت شعار "صوت الذين لا صوت لهم "، هي صحيفة يومية سياسية لبنانية، باللغة العربية.

في 23/4/1951 أصدرها الياس الحويك (المدير المسؤول) في بيروت بموجب القرار 474 ولكنها كانت مطبوعة سياسية أسبوعية، وبعد أن توقفت، أعاد إصدارها طلال سلمان بعدما "نقلت ملكيتها من ماري لاون الحويك إليه بموجب القرار رقم 14 تاريخ 14/1/1974 وأصبحت يومية منذ ذلك التاريخ "[3].

---

(1) محمد أبو مرعي ، الصحافة اللبنانية وقانون المطبوعات ، ط 1 ، دار الوقائع ، بيروت 1973، ص 193 .

(2) ناجي نعمان ، دليل الصحافة العربية ، لا ط ، دار نعمان للثقافة ، جونية 1988 ، ص 378.

(3) يوسف خوري ، مدونة الصحف العربية ، تحرير علي ذو الفقار شاكر ، ط 1 ، معهد الإنماء العربي، بيروت 1985، المجلّد الثالث ، ص 154 .

يرأس تحريرها طلال سلمان نفسه، أما أول مدير تحرير لها فكان إبراهيم عامر (ما بين عامي 1974 و 1976) وأول مدير مسؤول ميشيل الحلوة (ما بين عامي 1974 و 1978).

كما "النهار"لم تلتزم "السفير"بعدد ثابت لصفحاتها، بل تراوحت بين 12 صفحة و 14 و 16 و 18 و 20 و 22 و . . . .

الفصل الثاني

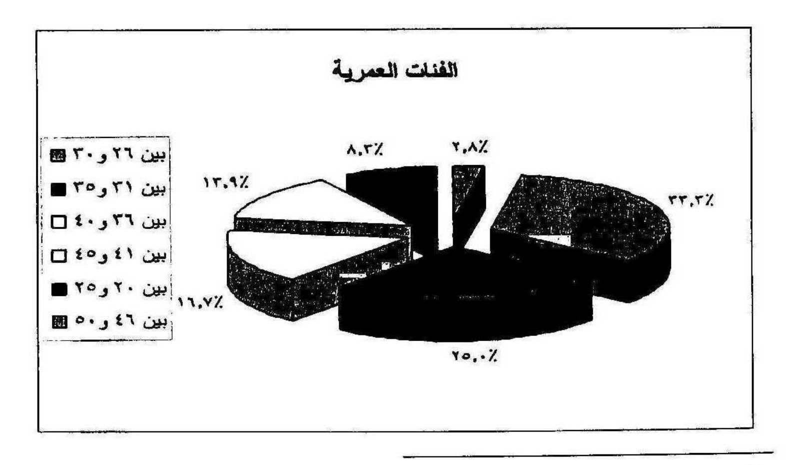
الإطار التحليلي

أ- هوية الصحافية اللبنانية

إذا كان الهدف العام هو معرفة خصائص العمل الصحافي النسائي، والصعوبات والمشاكل التي تعترض الصحافية، فإنه يبدو مجدياً معرفة واقع هذه الصحافية والتعرف إلى شخصيتها ووضعها على الصعيد العائلي، الاجتماعي، العلمي ... الخ، وبمعنى آخر تحديد هويتها .

من هنا، فإن قراءة الإجابات عن أسئلة المجموعة الأولى من الاستبيان تتيح لنا ذلك تفصيلاً .

- العمر (جدول رقم 1)[1]



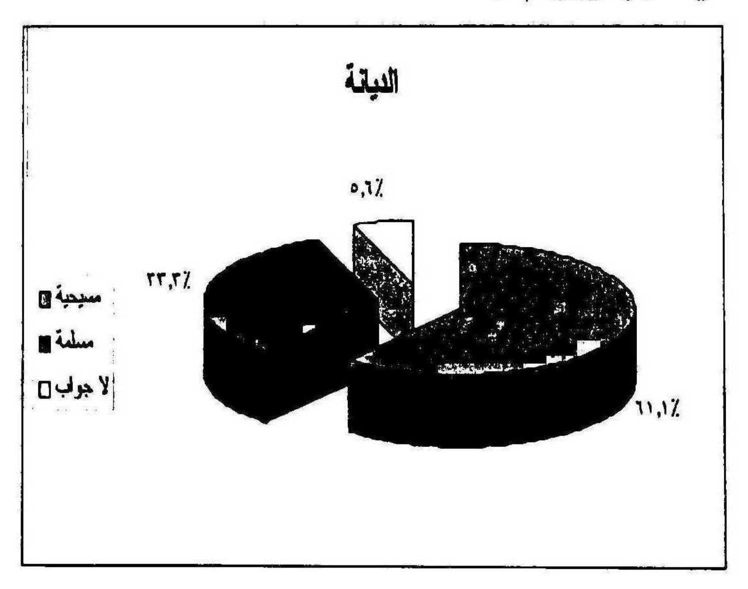
(1) انظر صفحة 211

بعد عملية فرز الاستبيانات في رسوم بيانية وجداول إحصائية، تبيّن أن العنصر الشاب يغلب على معظم الصحافيات، إذ أن 33.3 في المئة منهن تتراوح أعمارهن بين 26 و 30 عاماً، و25 في المئة منهن بين 31 و 35 عاماً، 16.7 في المئة بين 36 و 40 عاماً، 13.9 في المئة بين 41 و 45 عاماً، لتبلغ هذه النسبة 8.3 في المئة بالنسبة إلى من هن بين 20 و 25 عاماً، ولتصل إلى 2.8 في المئة فقط بين عامي 46 و 50 عاماً .

- **مكان الولادة والسكن (جدول رقم 2)**[1]

يتركز سكن غالبية الصحافيات العاملات في كلتا الصحيفتين في بيروت، علماً أنهن – بغالبيتهن – أيضاً من مواليد بيروت (بنسبة 33.3 في المئة). أما الصحافيات من مواليد طرابلس فبلغت نسبتهن 5.6 في المئة فقط، ثم 2،8 في المئة بالتساوي على باقي المناطق .

- **الديانة (جدول رقم 3)**[2]

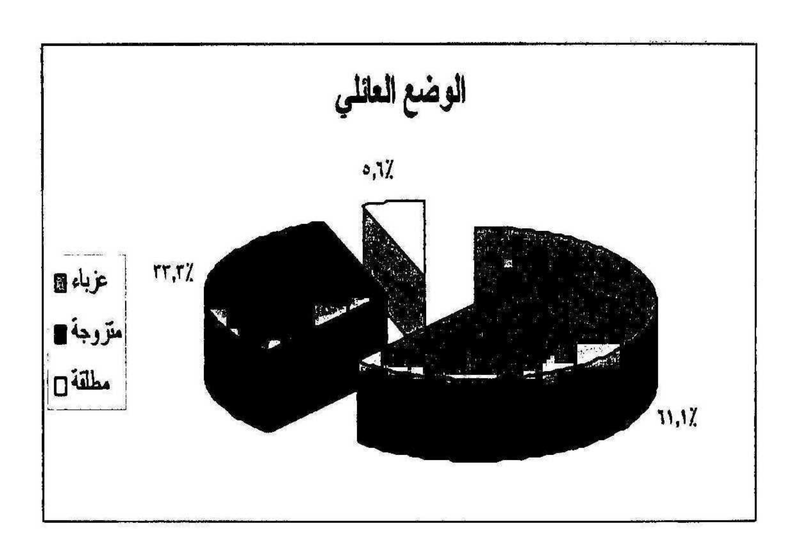


(1) انظر صفحة 212 (2) أنظر صفحة 213

الجداول الإحصائية أن 61.1 في المئة من الصحافيات من الديانة المسيحية، و33.3 منهن من الديانة الإسلامية، بينما تمنّع 5.6 في المئة عن الإجابة عن هذا السؤال .

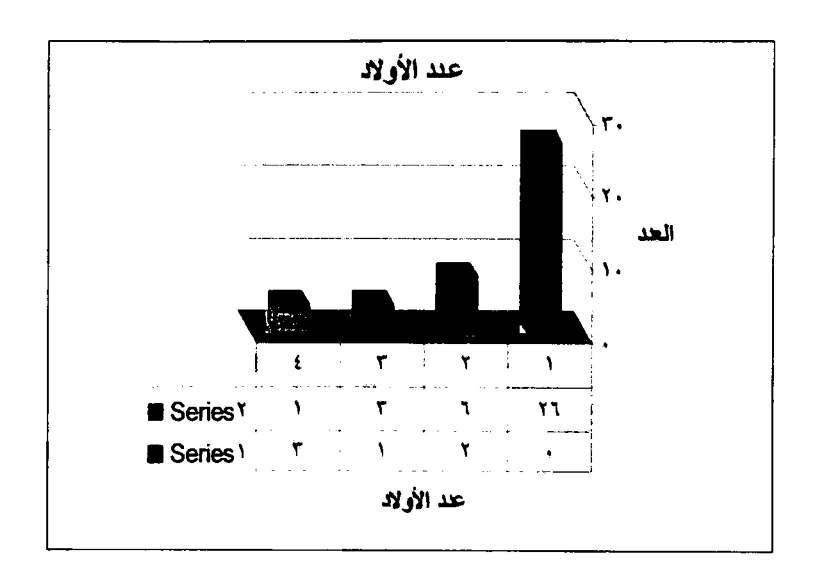
- الوضع العائلي (جدول رقم 4) [1]

إن 61.1 في المئة من الصحافيات غير متزوجات، و 33.3 في المئة منهن متزوجات و 5.6 في المئة مطلقات . علماً أن المتزوجات والمطلقات ليس لديهن الكثير من الأبناء، بل إن 16.7 في المئة منهن فقط لديهن ولدان و 8.3 في المئة لديهن ولد واحد و 2.8 في المئة لديهن ثلاثة أولاد . أي أنه من أصل 36 صحافية، فإن واحدة منهن فقط لديها ثلاثة أولاد (راجع الجدول رقم 5)[2] .



(1) انظر صفحة 213

(2) أنظر صفحة 214



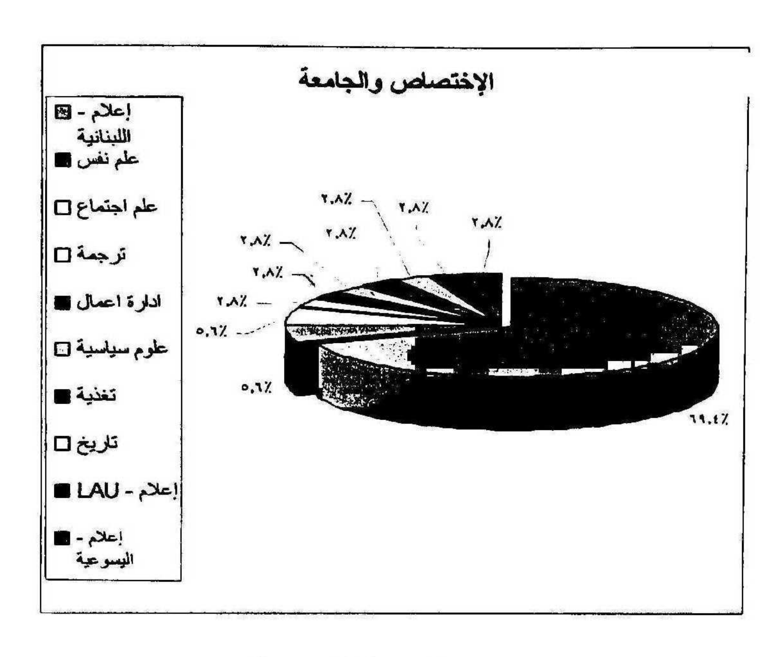
- المستوى العلمي (جدول 6-7)[1]

جميع الصحافيات في "السفير"و"النهار"جامعيات (100 في المئة)، وتتراوح شهاداتهن بين اختصاصات عديدة : في مقدمها الإعلام من الجامعة اللبنانية بنسبة 69.4 في المئة و 2.8 من الجامعة اللبنانية الأميركية LAU و 2.8 في المئة من اليسوعية ثم علم نفس وعلم اجتماع (5.6 في المئة) ثم 2.8 في المئة لكل من الترجمة، إدارة الأعمال، علوم سياسية، تغذية، تاريخ.

تجدر الإشارة إلى أنه برغم تنوع الاختصاصات الجامعية لدى الصحافيات، فإن 86.1 في المئة منهن لا يمارسن مهنة أخرى غير الصحافة، في حين أن النسبة المتبقية 13.9 في المئة آثرت عدم الجواب عن هذا السؤال. (راجع الجدول رقم 8)[2].

(1) انظر صفحة 214-215

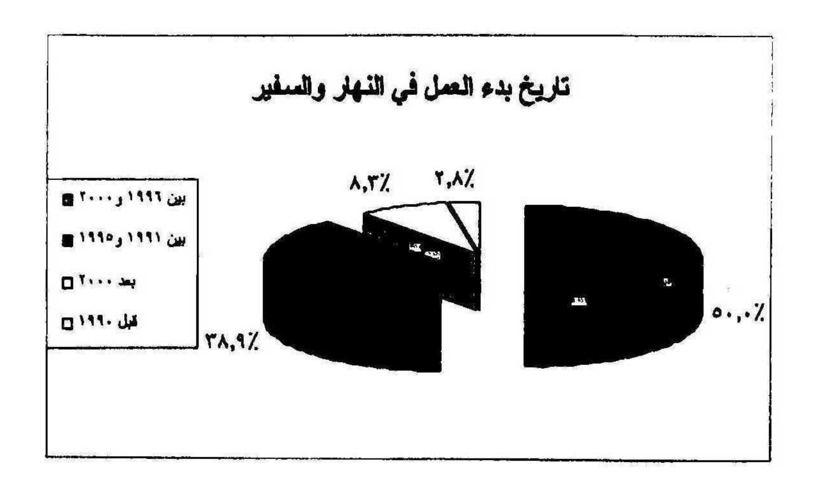
(2) انظر صفحة 215



ب- العمل الصحافي النسائي في "النهار" و"السفير"

يبلغ عدد الصحافيات اللواتي شاركن في الاستبيان 36، تمثل 72 في المئة منهن "النهار"، بينما تمثل 28 في المئة منهن "السفير". أما تاريخ بدء عملهن في كلّ من الصحيفتين فمتباين، علماً أن النسبة الكبرى تعود إلى فترة التسعينيات، والقليل إلى الثمانينيات. (راجع الجدول رقم 9 والجدول رقم 10)[1].

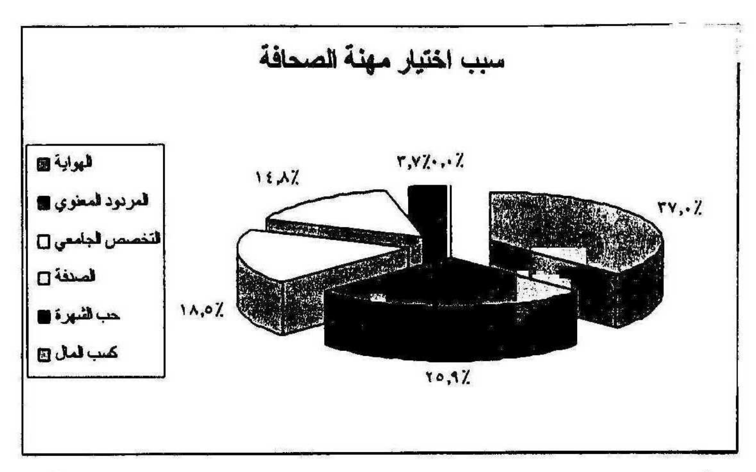
(1) انظر صفحة 216 - 215



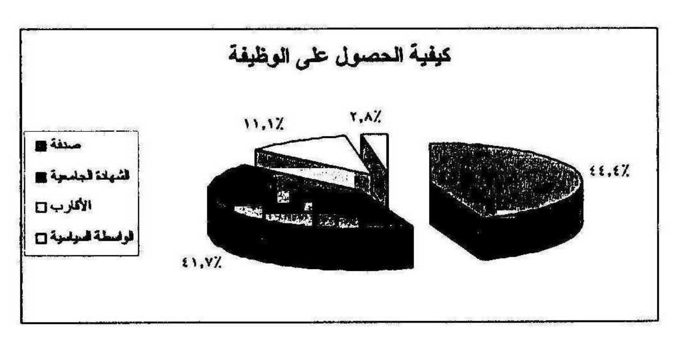
- اختيار المهنة (جدول رقم 11)[1]

قد يظنّ المرء للوهلة الأولى أن الاختصاص الجامعي عادة ما يكون وراء اختيار المهنة، إلا أن الإحصائيات أثبتت أن الهواية كانت السبب الأساسي لاختيار مهنة الصحافة بنسبة 55.6 في المئة، يليها المردود المعنوي (38.9 في المئة) ثم الاختصاص الجامعي (27.8 في المئة) فالصدفة (22.2 في المئة) وحب الشهرة (5.6 في المئة) . في حين كانت النسبة صفراً بالنسبة إلى عامل كسب المال .

(1) انظر صفحة 216



أما عن كيفية الحصول على عمل في إحدى الصحيفتين (الجدول رقم 12)[1]، فإن الصدفة (44.4 في المئة) كانت العامل الأبرز تلتها الشهادة الجامعية (41.7 في المئة)، وبواسطة الأقارب (11.1 في المئة) فالواسطة السياسية (2.8 في المئة) .

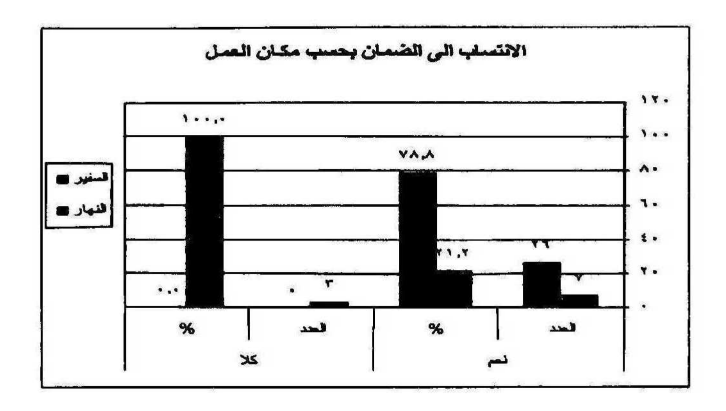


- الانتساب إلى الضمان والنقابة (جدول رقم 14-13)[2]

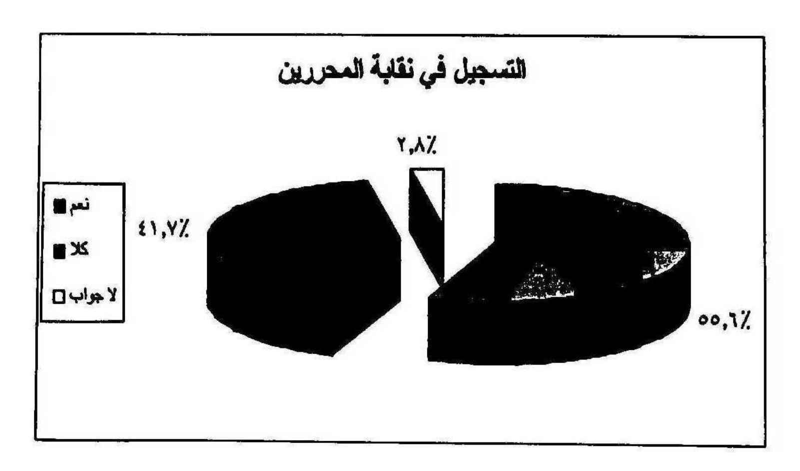
يبلغ عدد الصحافيات المنتسبات إلى الضمان الاجتماعي 91.7 في المئة، في حين أن 8.3 في المئة منهن فقط غير منتسبات إلى الضمان.

---

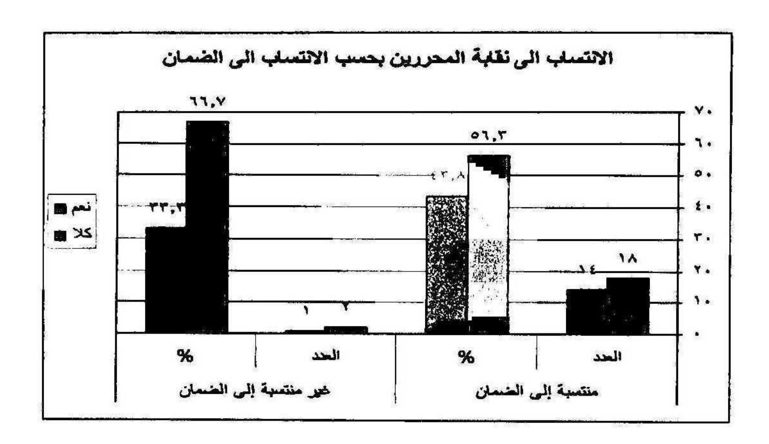
(1) انظر صفحة 217 (2) انظر صفحة 217



وإذا كان الانتساب إلى الضمان شرطاً لا بد منه للدخول إلى نقابة المحررين، فإن الإحصائيات قد برهنت عكس ذلك، فنحو نصف الصحافيات فقط (55.6 في المئة) مسجلات في النقابة، في حين أن 41.7 في المئة غير مسجلات أو منتسبات إليها، (علماً أنّ إحداهن فضلت عدم الإجابة عن هذا السؤال) .



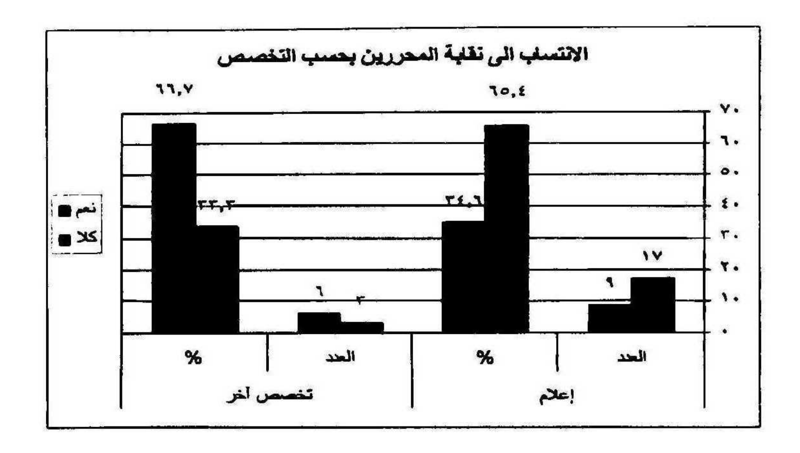
الجدول رقم 15 [1] إلى أن كل منتسبة إلى النقابة هي بحكم المنتسبة إلى الضمان، إذ ان 56.3 في المئة من المنتسبات إلى الضمان منتسبات بدورهن إلى النقابة، أما 43.8 في المئة منهن غير منتسبات إلى النقابة، في حين أن 66.7 من غير المنتسبات إلى الضمان منتسبات إلى النقابة مقابل 33.3 في المئة غير منتسبات إلى أي منهما .



ولا بد من الإشارة إلى أن الانتساب إلى نقابة المحررين لا يشترط شهادة جامعية في مجال الإعلام، إذ يشير الجدول رقم 16 [2] إلى أن 65.4 في المئة فقط من حاملات شهادة في الإعلام منتسبات إلى النقابة، في المقابل، فإن 33.3 في المئة ممن يحملن شهادات جامعية أخرى منتسبات إلى نقابة المحررين .

(1) انظر صفحة 218

(2) انظر صفحة 218

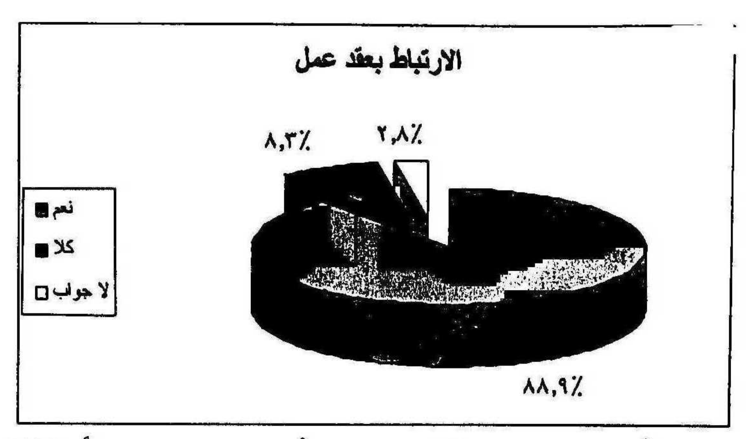


- دوام العمل (راجع الجداول رقم 18-17)[1]

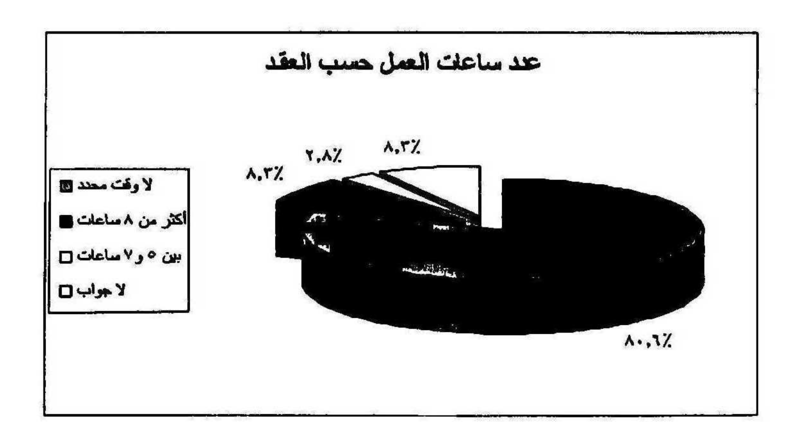
بالرغم من أن جميع الصحافيات يتقاضين راتباً شهرياً محدداً، فإن 88.9 في المئة منهن فقط يرتبطن بعقود عمل مع المؤسسة التي يعملن فيها، مقابل 8.3 في المئة لا يرتبطن بعقد عمل (إحدى الصحافيات آثرت عدم الإجابة عن هذا السؤال) .

علماً أنه لم يتم تحديد عدد ساعات العمل اليومية في العقد بالنسبة إلى 80.6 في المئة منهن، بينما تم تحديد أكثر من ثماني ساعات عمل في العقد بالنسبة إلى 8.3 في المئة، وبين 5 ساعات وَ 7 ساعات بالنسبة إلى 2.8 في المئة .

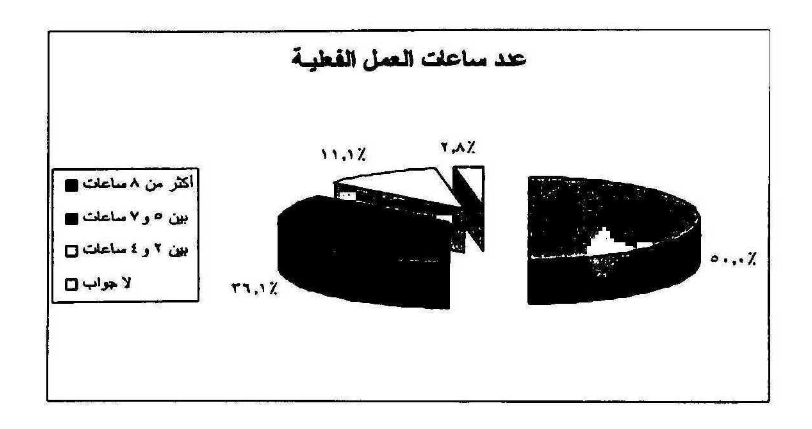
(1) انظر صفحة 219 - 218



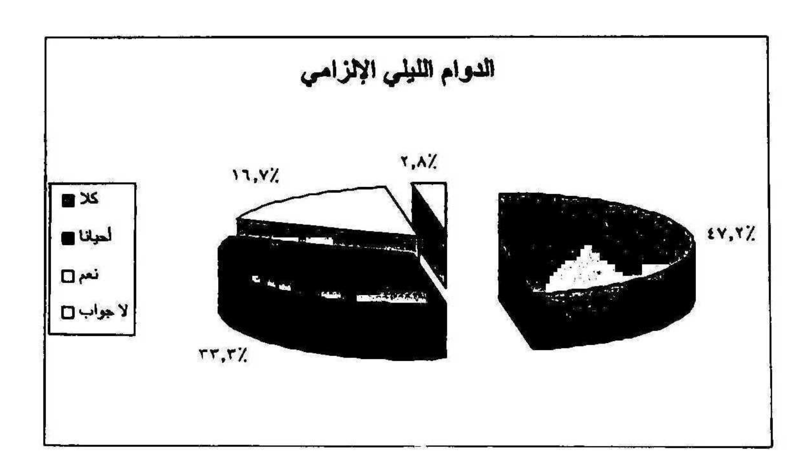
والمفارقة أن نصف الصحافيات (50 في المئة) يعملن أكثر من ثماني ساعات يومياً، و36.1 في المئة منهن يعملن بين 5 ساعات وَ 7 ساعات و 11.1 في المئة بين ساعتين وأربع ساعات، حسب الجدول رقم 19 [1].



(1) انظر صفحة 219

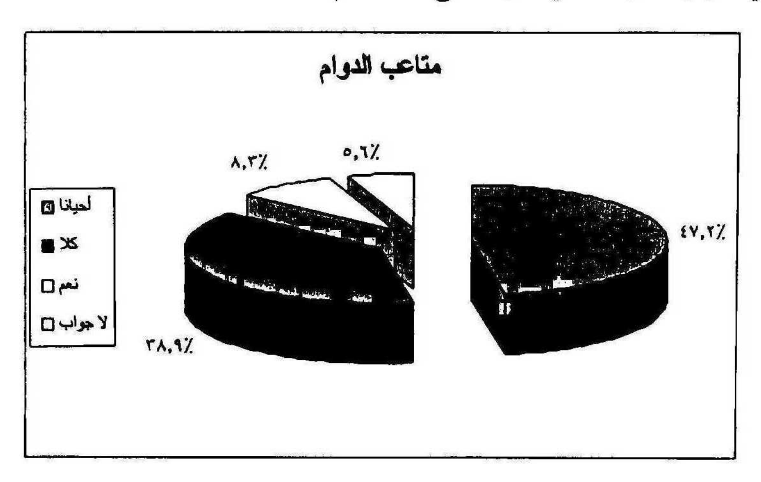


ويشير الجدول رقم 20 [1] إلى أن نحو نصف الصحافيات يداومن ليلاً دائماً (16.7 في المئة) أو أحياناً (33.3 في المئة)، مقابل 47.2 في المئة فقط لا يغطين دواماً ليلياً .



(1) انظر صفحة 220

وام العمل الطويل (الليلي والنهاري) أعربت 38.9 في المئة من الصحافيات أن ذلك لا يسبّب لهنّ متاعب أبداً، مقابل أن أكثر من النصف يعانين متاعب عديدة دائماً (8.3 في المئة) وأحياناً (47.2 في المئة) . (راجع الجدول رقم 21) [1].

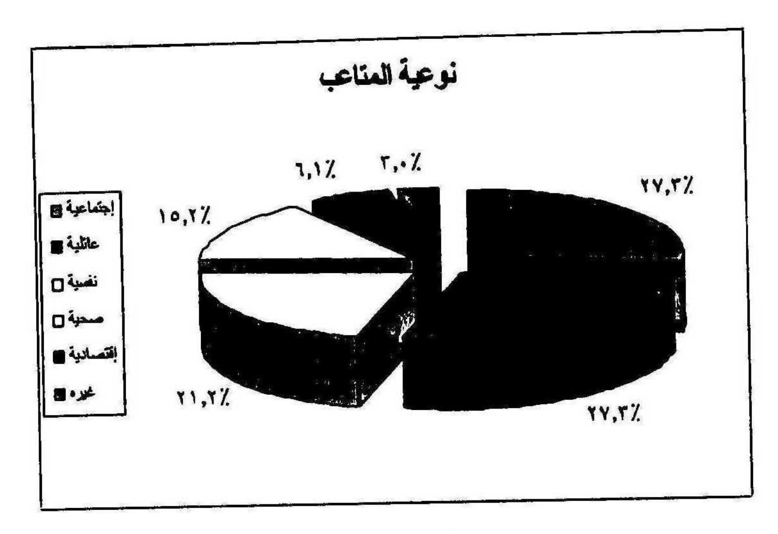


ويشير الرسم البياني أدناه أن نوعية هذه المتاعب تتراوح بالدرجة الأولى بين اجتماعية (25 في المئة) وعائلية (25 في المئة) ثم نفسية (19.4في المئة) وصحية (13.9 في المئة) ثم اقتصادية (5.6 في المئة). (راجع الجدول رقم 22) [2].

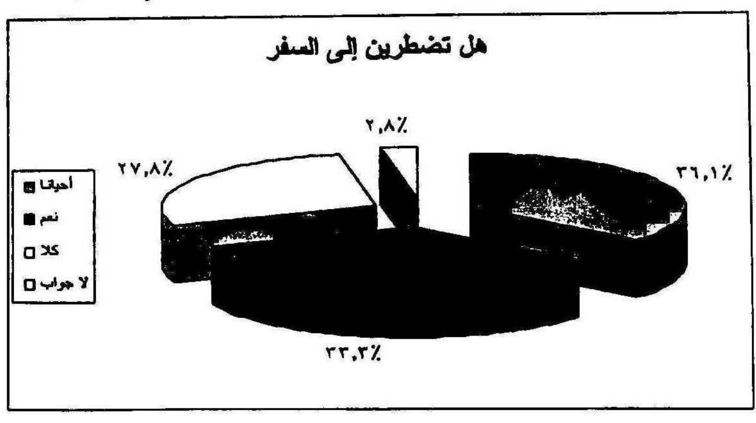
---

(1) انظر صفحة 220

(2) انظر صفحة 221



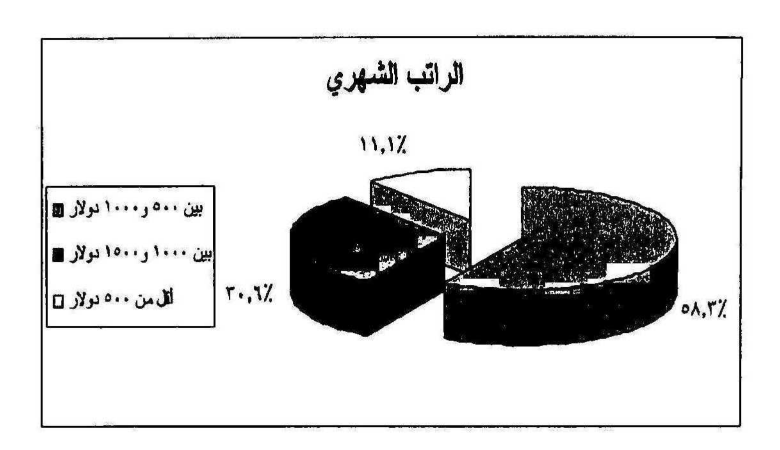
ويمكن فهم هذه المتاعب إذا علمنا أن ثلثي الصحافيات يضطررن إلى السفر من حين إلى آخر بداعي العمل (حسب الجدول رقم 23)[1]، أي نحو 69.4 في المئة منهن (36.1 في المئة أحياناً و 33.3 في المئة دائماً)، مقابل 27.8 في المئة منهن فقط لا يضطررن إلى السفر.



(1) انظر صفحة 221

المادي (الجدول رقم 25-24)[1]

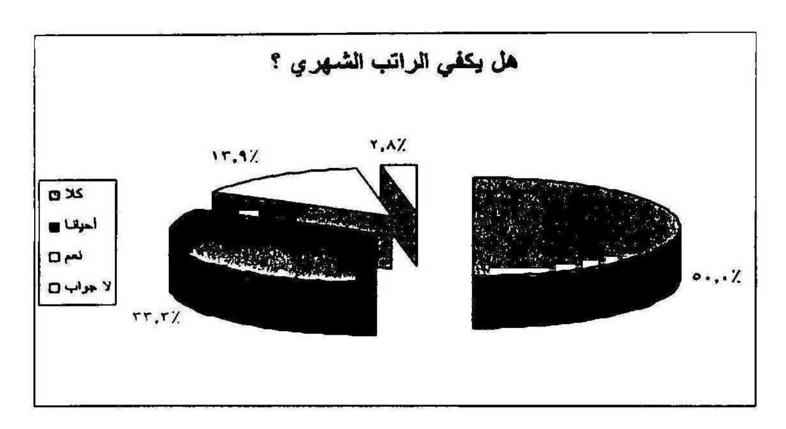
يتراوح الدخل الشهري للصحافية ما بين 500 وَ 1000 دولار أميركي وذلك بنسبة 58.3 في المئة، في حين أن 30.6 في المئة من الصحافيات يتقاضين ما بين 1001 وَ 1500 دولار، ونحو 11.1 في المئة يتقاضين أقل من 500 دولار.



علماً أن نصف الصحافيات قد أكدن عدم كفاية هذا الراتب لسدّ مصروفهن الشهري (50 في المئة)، في حين أن 33.3 في المئة يكفيهن راتبهن أحياناً و 13.9 في المئة يكفيهن راتبهن تماماً. (إحدى الصحافيات لم تعطِ إجابة) .

---

(1) انظر صفحة 222.

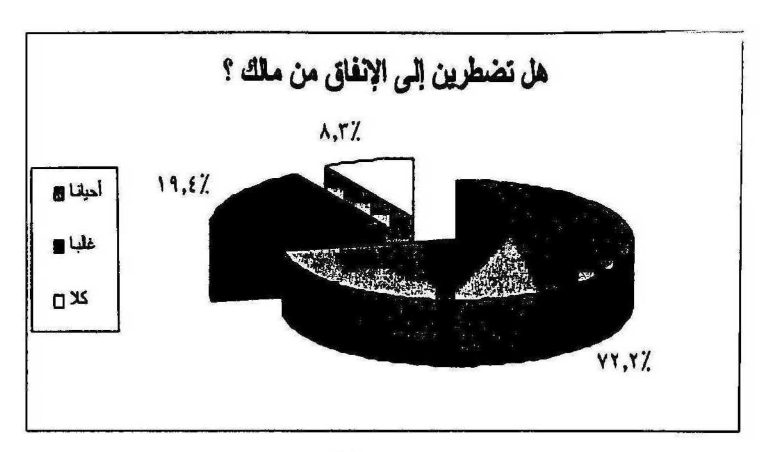


ويشير الجدول رقم 26 [1] إلى أن 80.6 في المئة من الصحافيات لا يستفدن من تقديمات أخرى غير الراتب من المؤسسة الإعلامية، في حين أن 13.9 في المئة يتقاضين بدل نقل، و 2.8 في المئة فقط بدل تأمين صحي .

ولعلّ المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول رقم 27 [2] توضح فكرة مفادها أن مهنة الصحافة ليست مهنة تؤمن الغنى المادي لصاحبها، بل إن أكثر من تسعين في المئة من الصحافيات يؤكدن أنهن يضطررن إلى الإنفاق من مصروفهن الخاص لتسريع العمل الصحافي المكلفات بالقيام به، مقابل 8.3 في المئة فقط لا يضطررن إلى ذلك .

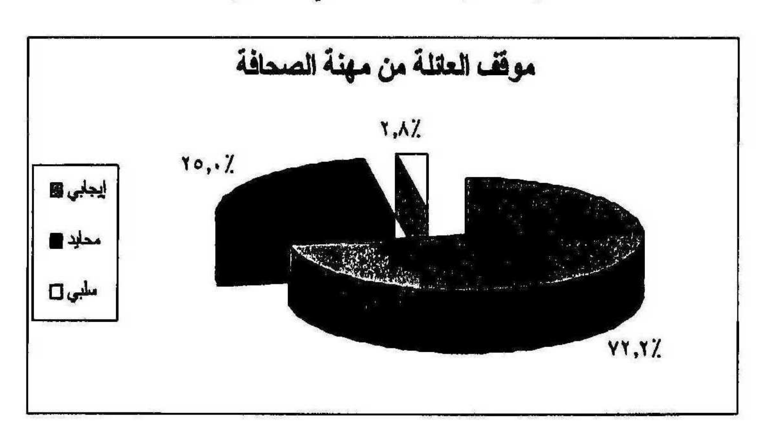
(1) انظر صفحة 223

(2) انظر صفحة 223



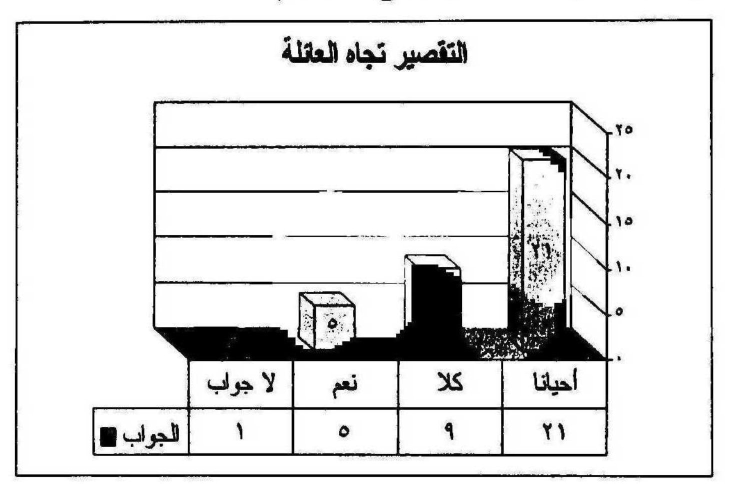
- القبول الاجتماعي (جدول رقم 28)[1]

أما عن موقف العائلة من مهنة الصحافة، فهو إيجابي بالنسبة إلى 72.2 في المئة من الصحافيات، محايد بالنسبة إلى 25 في المئة منهن وسلبي بالنسبة إلى 2.8 في المئة .



(1) انظر صفحة 224

وفي مقابل القبول المبدئي من قبل العائلة، فإن نحو ثلثي الصحافيات يشعرن بالتقصير تجاه عائلاتهن إن بشكل تام (13.9 في المئة) أو بشكل جزئي (58.3 في المئة)، مقابل الربع فقط (25 في المئة) لا يشعرن بهذا التقصير . (راجع الجدول رقم 29)[1] .



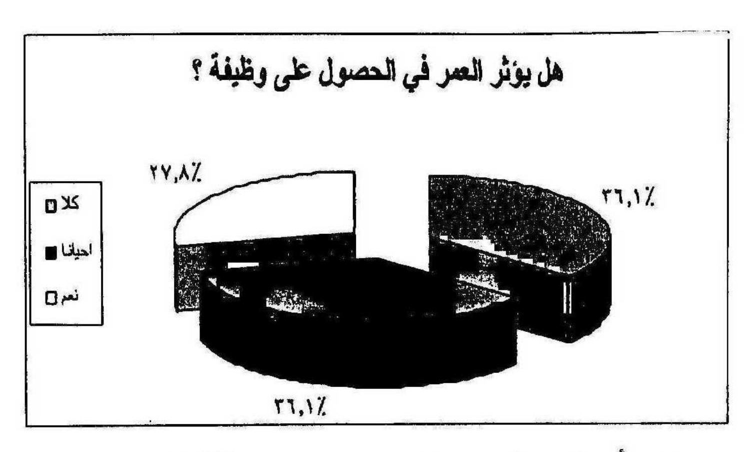
- السنّ والمظهر الخارجي

يبدو أن للسنّ دوراً هاماً في قبول الصحافية في مؤسستي "السفير" و"النهار"، ففي مقابل 36.1 في المئة من الصحافيات نفين تأثير السنّ في الحصول على وظيفة في المجال الصحافي، أكد نحو النصف منهن الأمر، (أحياناً 36.1 في المئة، ودائماً 27.8 في المئة) . (راجع الجدول 30)[2] .

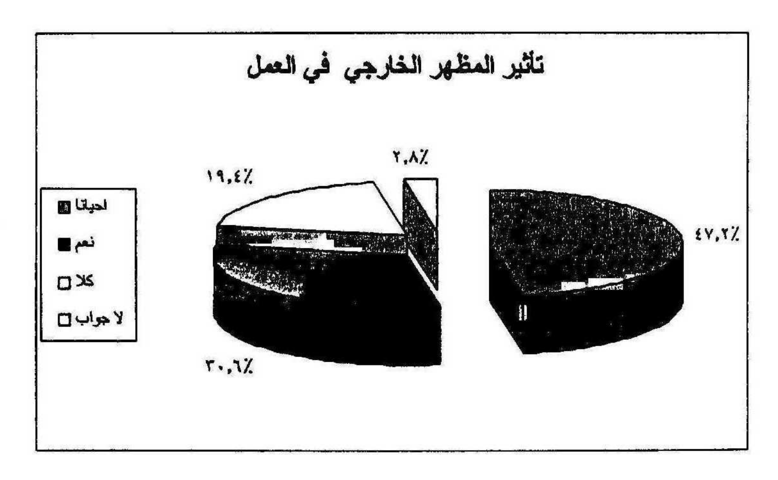
---

(1) انظر صفحة 224

(2) انظر صفحة 224

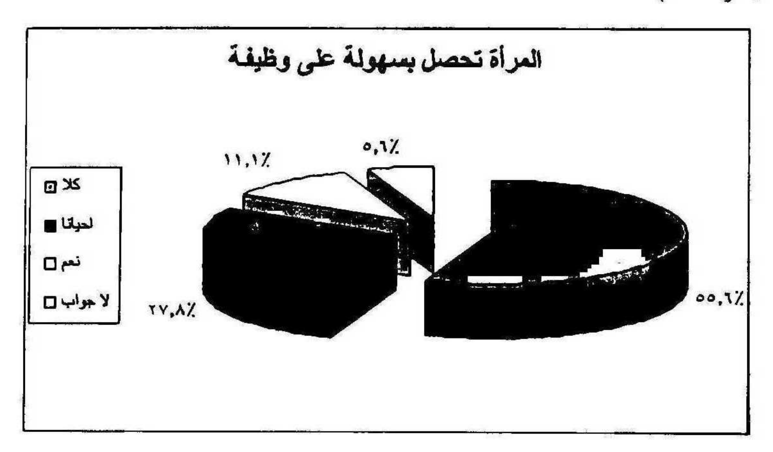


وكذلك الأمر بالنسبة إلى المظهر الخارجي، حيث اعتبرت 77.8 في المئة من الصحافيات أن للمظهر الخارجي تأثيراً كبيراً في عملها، في حين نفت ذلك 19.4 في المئة منهن فقط، حسب الجدول رقم 31 [1] .



(1) انظر صفحة 225

ويشير الرسم البياني أدناه إلى تباين وجهات النظر حول تفضيل المرأة للعمل الصحافي، حيث اعتبرت 55.6 في المئة من الصحافيات أن كونها امرأة، فإن ذلك لا يساهم أبداً في الحصول على وظيفة في "السفير" أو "النهار"، في حين أشارت 27.8 في المئة بأن ذلك مطلوب أحياناً، وجزمت 11.1 في المئة بأن المؤسسة تفضل الصحافية المرأة على الصحافي الرجل . (راجع الجدول 32)[1].



ج- خصوصية العمل الصحافي النسائي

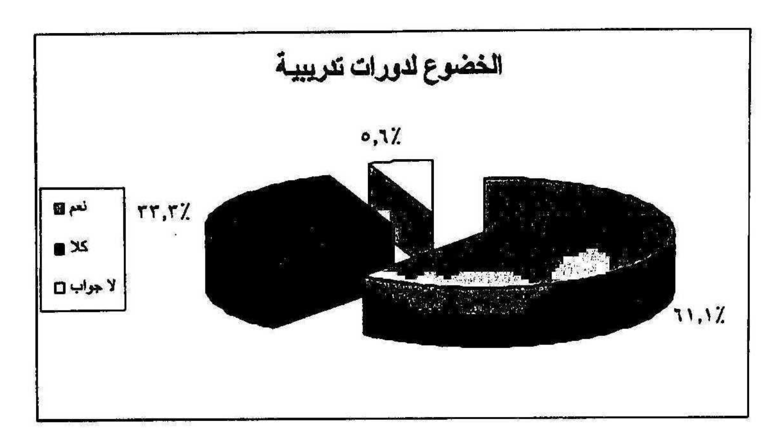
- مجالات العمل (جدول 33)[2]

تشير البيانات الإحصائية إلى أن عمل المرأة الصحافي يكاد ينحصر في مجالي التحقيقات (63.9 في المئة) والتحرير (61.1 في المئة)، بينما تعمل 22.2 في المئة كمندوبات و22.2 في المئة كمراسلات، ما يعني أن الصحافية قد تعمل في أكثر من مجال في الوقت عينه، وهذا ما يفسر الأرقام الإحصائية التي تم الحصول عليها حيث وقع الاختيار على أكثر من خانة لدى الإجابة عن هذا السؤال .

(1) انظر صفحة 225

(2) انظر صفحة 226

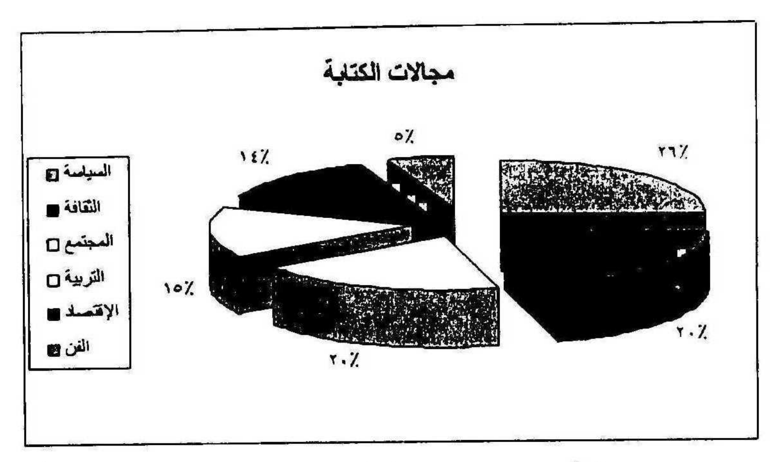
...مع العلم أن نحو ثلثي الصحافيات (61.1 في المئة) قد خضعن لدورات تدريبية في المجال الصحافي مقابل 33.3 في المئة لم يخضعن لمثل هذه الدورات (اثنتان آثرتا عدم الإجابة عن هذا السؤال)
(راجع الجدول 34)[1].



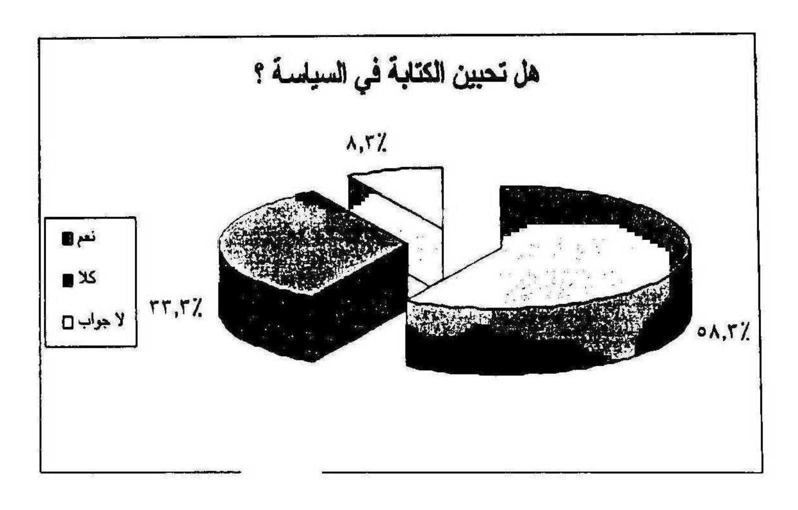
أما بالنسبة إلى المجالات التي تكتب فيها الصحافيات، فتبين الأرقام (جدول رقم 35)[2] أن نحو النصف أي 52.8 في المئة منهن يكتبن في السياسة، مقابل 41.7 في المئة يكتبن في الثقافة وفي المجال الاجتماعي، في حين أن 30.6 في المئة يكتبن في حقل التربية، و27.8 في المئة في الاقتصاد و11.1 في المئة فقط في المجال الفنّي، (والنسبة نفسها في الرياضة، البيئة، الإعلام والعلوم).

(1) انظر صفحة 226

(2) انظر صفحة 227



تجدر الإشارة إلى أن ثلث الصحافيات (33.3 في المئة) حسب الجدول رقم 36 [1]، لا يرغبن في الكتابة في الشؤون السياسية مقابل 58.3 في المئة يرغبن في ذلك، كما يوضح الرسم البياني الآتي :



(1) انظر صفحة 227

العمل

يشير الجدول رقم 37 [1] إلى أن المرأة لا تشعر – كونها امرأة – بأن ثمة معوقات تحول دون ممارسة عملها بشكل أفضل وذلك من خلال 52.8 في المئة من إجابات الصحافيات . في حين أن 11.1 في المئة تقول إن أهم تلك المعوقات هي الضغوط العائلية، بينما كانت النسبة 8.3 في المئة لكل من الأسباب الآتية : رئيس التحرير، نظرة المجتمع، الضغط السياسي ووتيرة العمل . في حين ترى 5.6 في المئة أنَّ الرقابة غالباً ما تشكل إحدى المعوقات، وكذلك الحال بالنسبة إلى إخفاء المعلومات عن الصحافية من قبل بعض المصادر .

- الترقية في العمل (جدول رقم 38)[2]

تؤكد البيانات الإحصائية أن 69.44 في المئة من الصحافيات لم تتم ترقيتهن في المؤسسة الصحافية التي يعملن فيها مقابل 27.7 في المئة فقط تمت ترقيتهن . أما أسباب الترقية فتراوحت بين الكفاءة في العمل، المجهود الشخصي، حاجة المؤسسة، فترة العمل الطويلة أو بسبب "خبطة صحافية "SCOOP . (فضلت إحداهن عدم الإجابة عن هذا السؤال).

أما المفاجأة فكانت في الإجابة عن سؤال"هل تستحقين منصباً آخر؟"، حيث أجابت 47.2 في المئة من الصحافيات بالنفي مقابل 36.1 في المئة أجابت بـ"نعم "، في حين امتنعت 16.6 في المئة عن الإجابة . وعن نوعية هذا المنصب فتراوحت الإجابات بين : الانتقال إلى المركز الرئيسي، أو أن تكون مسؤولة تحريرية أو رئيسة قسم .

- التمييز الجنسي

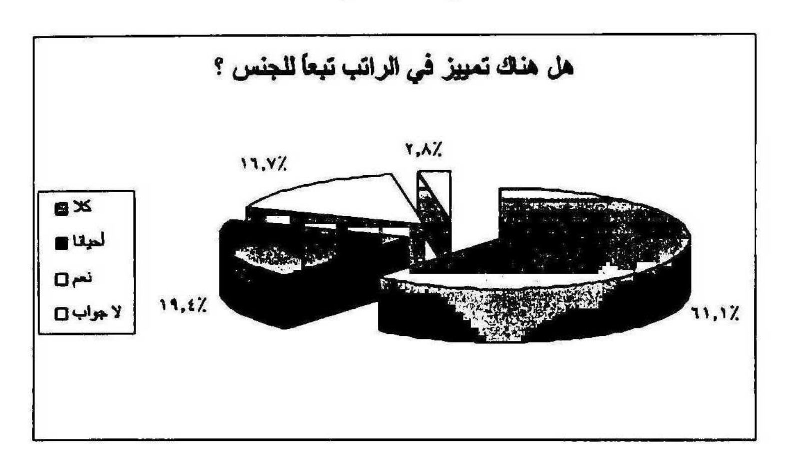
يبدو أن ثمة تناقضاً في الإجابات عن بعض الأسئلة بالنسبة إلى موضوع التمييز بين الجنسين : المرأة الصحافية والرجل الصحافي .

فمن جهة، أشارت 86.1 في المئة من الصحافيات أن لا مهمات في العمل خاصة بالرجال وأخرى بالنساء، وأن لا تمييز في الراتب تبعاً للجنس حسب 61.1 في المئة (مقابل 19.4 في المئة كانت إجاباتهن أحياناً و16.7 في المئة نعم هناك تمييز كما يوضح الرسم البياني أدناه)، وأنه لا يتم

(1) انظر صفحة 228

(2) انظر صفحة 228

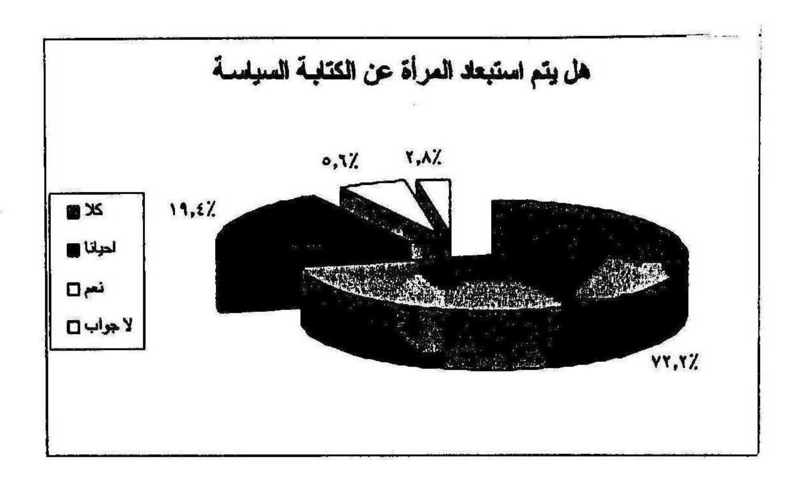
استبعاد الصحافية عن بعض الموضوعات كونها امرأة بالنسبة إلى 63.9 في المئة (بينما جاءت الإجابة بأحياناً لدى 25 في المئة ونعم لدى 11 في المئة)، علماً أن إحداهن أجابت بأنها هي تبعد نفسها عن تغطية الحوادث الأمنية. (راجع الجداول رقم 39، 40، 41)[1] .



كذلك الحال بالنسبة إلى الكتابة في المجال السياسي، حيث يشير الرسم البياني أدناه إلى أن المرأة لا يتم استبعادها عن المجال السياسي كونها امرأة، وجاء ذلك بنسبة 72.2 في المئة، في حين أشارت 19.4 في المئة إلى أنه أحياناً يتم استبعادها و 5.6 في المئة أجابت بأنه دائماً يتم استبعادها عن الكتابة السياسية. (راجع الجدول رقم 42)[1].

(1) انظر صفحة 230 - 229

(2) انظر صفحة 230

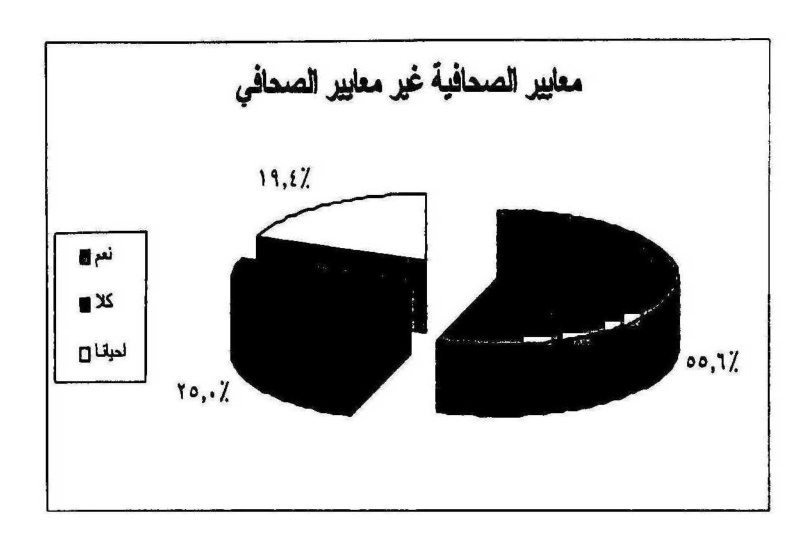


أما سبب استبعاد المرأة فإنما يعود حسب الجدول رقم 43 [1]إلى رأي الإدارة عند 88.9 في المئة ممن أجابوا بنعم أو أحياناً، حيث أن الإدارة تعتبر أن الرجل أقدر من المرأة على الكتابة السياسية.

وعمّا إذا كانت الصحافية تخضع للمعايير نفسها التي يخضع لها الرجل، فإن 55.6 في المئة أجابت بنعم و 19.4 أجابت بأحياناً، مقابل نفي ذلك من قبل 25 في المئة من الصحافيات، حسب الجدول رقم 44[2].

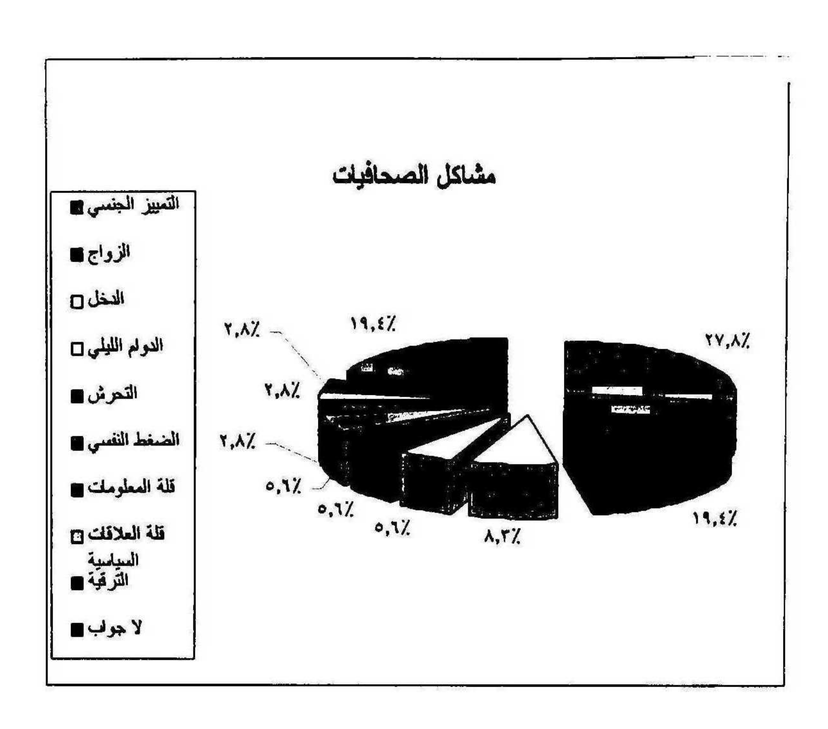
(1) انظر صفحة 231

(2) انظر صفحة 231



هذا من جهة، أما من جهة أخرى، ورداً على سؤال حول أهم مشاكل المرأة، فقد جاءت الإجابات على النحو الآتي حسب الأولوية كما حددتها الصحافيات (جدول رقم 45)[1]: التمييز الجنسي (27.8 في المئة)، الزواج (19.4 في المئة)، الدخل المنخفض (8.3 في المئة)، الدوام الليلي (5.6 في المئة)، التحرش الجنسي (5.6 في المئة)، الضغط النفسي (5.6 في المئة)، قلّة المعلومات (2.8 في المئة)، قلّة العلاقات مع السياسيين (2.8 في المئة)، الترقية (2.8 في المئة). في حين أن 19.4 في المئة آثرن عدم الإجابة، وقد يعود السبب إلى عدم وجود مشاكل بالنسبة إليهن.

(1) انظر صفحة 232



- مهنة أخرى

بالرغم من كل المشكلات التي تعانيها المرأة الصحافية، فإن نحو الثلثين منهن أي 69.4 في المئة لا يرغبن في ممارسة مهنة أخرى، كما يوضح الجدول رقم 46 [1]، مقابل 27.8 في المئة يرغبن في العمل في مجالات : العلاقات العامة، العمل السياسي، التدريس، مكتبة، الترجمة، العمل الإنساني، الكتابة والتجارة (راجع جدول رقم 47)[2] .

(1) انظر صفحة 233

(2) انظر صفحة 233

- **صحافيات سابقات في "السفير" و "النهار"**

شمل الاستبيان – في قسمه المخصص للواتي تركن العمل – خمس صحافيات عملن سابقاً في "النهار" وست صحافيات عملن سابقاً في "السفير". أما فترة عملهن فتراوحت بين سنتين على الأقل وتسع سنوات على الأكثر.

ويشير الجدول رقم 48 [1] إلى أن أسباب مغادرة إحدى الصحيفتين تعود إلى الحصول على فرصة أفضل (4 إجابات من أصل 11) أو إلى استغناء الصحيفة عن الصحافية (4 إجابات أيضاً من أصل 11)، في حين ردت إحداهن الأسباب إلى عدم تقدير كفاءتها، وأخرى إلى أسباب عائلية، وأخرى إلى السفر.

كما يبين الجدول رقم 49 [2] إلى أن خمس صحافيات من أصل 11 يرين أن وضعهن بعد ترك المؤسسة ("السفير" أو "النهار") قد بات أفضل بكثير، في حين أشارت اثنتان منهن إلى أنهما تتمنيان العودة إلى المؤسسة السابقة، أما اثنتان منهما فتعتبران "أن العمل الصحافي كله متعب وهذا هو الموجود".

---

(1) انظر صفحة 234

(2) انظر صفحة 234

الفصل الثالث

نتائج الدراسة الميدانية

أ- الوضع العام للصحافية

إن جمع المعلومات من خلال الاستبيان ليس هدفاً بحدّ ذاته، بل إن تحليل المعطيات الإحصائية هو وحده الذي يقود إلى الإجابة عن التساؤلات – الفرضيات التي وردت في الإشكالية .

ويبدو من المجدي تحديد وضع المرأة الصحافية بشكل عام والوقوف عند تحليل الأسئلة التي لامست الجانب الشخصي عندها :

- على صعيد الفئة العمرية، بيّنت الجداول الإحصائية أن العنصر النسائي العامل في صحيفتي "النهار" و"السفير" هو عنصر شاب (بين 26 و30 عاماً) وذلك يعود إلى أسباب عديدة لعلّ أهمها أن الصحافة مهنة شاقة تتطلب مجهوداً ذهنياً وجسدياً يصعب لكبار السن مزاولتها، إضافة إلى أنها مهنة فيها "شغف "كما أحبّت إحدى الصحافيات تسميتها، وهذا يعني أنها تبهر الفئة الشابة لما توفره من شهرة وما تتطلبه من متابعة وأسفار . تجدر الإشارة إلى أن من هن أقل من 25 عاماً، لم يشكلن سوى 8.3 في المئة فقط، ما يعني أن المهنة قد تتطلب نوعاً من النضوج، إضافة إلى إنهاء الدراسة الجامعية وبعضاً من الخبرة والتجربة .
- إن معظم الصحافيات في "النهار" و"السفير" من سكان بيروت ومواليد بيروت . وليس هذا بمستغرب، فهن موظفات ثابتات، ويطلب منهن عمل منتظم ودوام (جزئي أو تام)، ما يعني أنه من الطبيعي أن تكون النسبة الكبرى منهن من سكان ومواليد بيروت .

وقد يعود هذا الأمر إلى أسباب أخرى، أهمها أن معظم كليات الإعلام في لبنان متوفرة في بيروت، ما يعني أن فتيات العاصمة أكثر حظاً لدراسة هذا الاختصاص، إضافة إلى سهولة تقبل ممارسة هذه المهنة من قبل سكان بيروت مقارنة بالمدن أو القرى الأخرى، فضلاً عن أن المركزية المعتمدة في لبنان تفرض في كثير من الأحيان على الصحافي استقاء أخباره ومعلوماته من العاصمة – مكان الحدث – الأمر الذي يستلزم إقامة فيها .

• ثلثا الصحافيات من الديانة المسيحية والثلث فقط من الديانة الإسلامية . تعد هذه النتيجة مؤشراً إلى أمور عدة، وتعود إلى اعتبارات مختلفة، خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار الاختلاف في الانتماء بين الصحيفتين، حيث أن 90 في المئة من صحافيات "السفير"مسلمات، و87.5 في المئة من صحافيات "النهار"مسيحيات (راجع الجدول رقم 50)[1] .

وربما ذلك يعكس أن ديانة الصحافية قد تؤدي دوراً هاماً في حصولها على وظيفة في إحدى الصحيفتين، أو حتى في تقدمها أصلاً للحصول على هذه الوظيفة .

أما كون ثلثي الصحافيات مسيحيات، فربما يعود ذلك إلى طبيعة المهنة التي تتطلب الكثير من الاختلاط والسفر والسهر، وهو أمر غير مقبول عند عدد لا يستهان به من الأسر المسلمة "الملتزمة" .

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن إحدى الصحافيات قد رفضت تحديد ديانتها، فعمدت إلى شطب الديانة عن الاستبيان وكتبت "أنا لبنانية فقط" .

• ليس صدفة أن يكون ثلثا الصحافيات بلا زواج . وقد أوضحت بعضهن أثناء مقابلات أجريت معهنّ أن"الزواج والصحافة لا يلتقيان"، حتى إن إحداهن في"النهار"عبّرت عن المهنة بقولها "C`EST UNE PASSION" مشيرة إلى أن "الزوج لا يتقبل هذا الشغف، وأن متطلبات المهنة لا تسمح بالتفرغ لعائلة قوامها زوج وأولاد " .

أما بالنسبة إلى المتزوجات، فإن عدد الأولاد القليل لديهن إنما يدل على صعوبة التوفيق بين المهنة والعائلة، وإن أصبح العدد قليلاً في الكثير من العائلات في الآونة الأخيرة، بغض النظر عن مهنة الأم، لأسباب اقتصادية لا مجال لذكرها هنا .

• إن الأرقام التي بينها الجدول رقم 7 تشير إلى أن الاختصاص الجامعي في مجال الإعلام

---

(1) انظر صفحة 235

...طاً أساسياً لقبول الصحافية للعمل في "النهار" أو "السفير"، وإن كان ثلثا الصحافيات خرّيجات كليات الإعلام .

ولعلّ الأرقام الواردة أيضاً تشير إلى تميّز الجامعة اللبنانية، الرافد الأساسي للصحافيين، علماً أن ذلك يعود لأسباب عديدة أهمها عدم توفر هذا الاختصاص في العديد من الجامعات، سمعة الكلية التي تضم أساتذة أكفاء، إضافة إلى قلّة التكاليف المادية بسبب عدم وجود أقساط سنوية في الجامعة اللبنانية .

ب- الوضع المهني النسائي في "النهار" و"السفير"

للوقوف عند تفاصيل الوضع المهني النسائي في كلتا الصحيفتين، لا بد من معرفة الأسباب التي دفعت الإناث إلى اختيار مثل هذه المهنة، وكيفية حصولهن على وظيفة شاغرة، إضافة إلى ارتباطهن بعقود عمل وانتسابهن إلى النقابة وغير ذلك من التفاصيل حول الدوام النهاري والدوام الليلي، والراتب ومجال الكتابة الذي تزاولنه والمعوقات التي تعترضهن .

وقد أسفرت النتائج الإحصائية عن الأمور الآتية :

◆ التخصص الجامعي

ترتبط هذه المهنة ارتباطاً وثيقاً بالهواية، وإن كان ذلك شأن المهن كافة، فللصحافة خصوصية أخرى، إذ أنه يجب أن يتمتع كل من يمتهنها بموهبة الكتابة والحسّ الصحافي، من دون إغفال دور المردود المعنوي الذي تؤمنه هذه المهنة، وهذا ما يصبّ في خانة ما يسمى بـ "السلطة الرابعة" .

تجدر الإشارة إلى أن المردود المادي لم يكن دافعاً أبداً وراء اختيار هذه المهنة، ما قد يعد مؤشراً إلى أنها لا تعود بالنفع المادي الكبير على صاحبها من النساء خصوصاً .

وبالنسبة إلى كيفية الحصول على عمل صحافي في "السفير" أو "النهار"، فإن الصدفة كانت العامل الأول ثم الشهادة الجامعية . وهذا ما يبرر أمر أن عدداً لا يستهان به من العاملات في كلتا الصحيفتين غير مجاز في مجال الإعلام، ما يعني أن الشهادة الجامعية ليست المعيار الأساسي، بل ثمة معايير أخرى قد تكون وراء قبول الصحافية في المهنة، كأن يكون ربما مظهرها اللائق أو الواسطة التي بحوزتها، أو قد تكون شخصيتها التي توحي بقدرتها على ممارسة هذه المهنة .

◆ الانتساب إلى الضمان الاجتماعي

قد يعدّ الانتساب إلى الضمان الاجتماعي عاملاً أساسياً يؤمن الاستقرار لأي موظف في أية مهنة، ويبدو أن الأمر متوفر لمعظم صحافيات "السفير" و"النهار".

وإذا كان الانتساب إلى النقابات أمر محسوم بالنسبة إلى المهن الأخرى، بحيث أن كل حائز شهادة جامعية في اختصاص ما يحصل تلقائياً على انتساب في النقابة الخاصة بهذه المهنة. فيبدو أن الأمر مختلف بالنسبة إلى المحررين من جانبين : أولهما أن ليس كل صحافي – أو صحافية – يزاول المهنة هو بحكم المنتسب إلى نقابة المحررين، كما أنه ليس كل منتسب – أو منتسبة – إلى النقابة يشترط به أن يكون حائزاً شهادة جامعية في مجال الإعلام.

وفي المقابلات التي أجريت مع بعض الصحافيات، فإنهن أبدين امتعاضهن تجاه هذه القضية، معتبرات أن الانتساب إلى النقابة يرتبط بمعايير مختلفة عن معايير النقابات الأخرى.

◆ الوضع العائلي

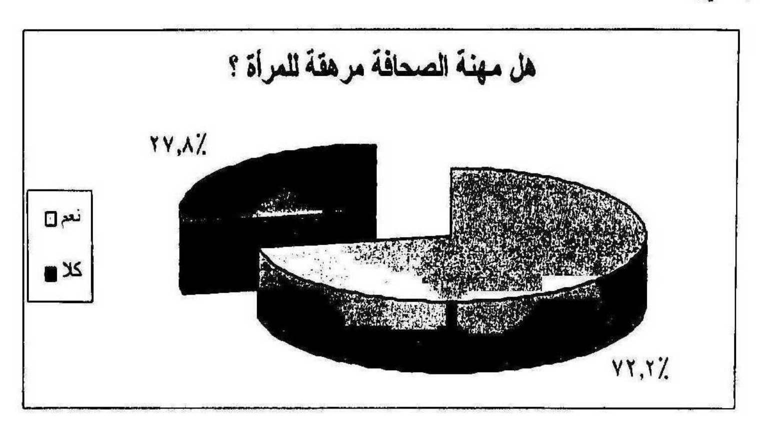
إن الإجابات الواردة في الاستبيانات تشير إلى أن الصحافيات بغالبيتهن يرتبطن بعقد عمل لم تتحدد من خلاله ساعات العمل الفعلية، علماً أن دوام العمل الطويل (الليلي والنهاري) يسبب لغالبيتهن متاعب أسرية واجتماعية، وإن كنّ في الغالب غير متزوجات. ولعلّ هذا يعكس طبيعة المجتمع اللبناني حيث أن الفتاة – وإن كانت غير متزوجة – ملزمة بواجبات عائلية واجتماعية لا يمكن تغافلها، خصوصاً إذا علمنا أنّ طبيعة العمل الصحافي تتطلب في كثير من الأحيان السفر، وقد عبّرت إحدى الصحافيات التي تمت مقابلتها عن ذلك بالقول : "ليس الأمر بهذه السهولة إذا علمتِ أنني اضطررت في أحيان كثيرة إلى السفر مرتين في الأسبوع".

وقد يفسّر هذا ظاهرة أن تكون غالبية الصحافيات عازبات، بحيث أن السفر المتكرر بدون ضوابط لا يمكنه أن يتلاءم مع وضع صحافية "أمّ" لديها واجبات والتزامات.

ولعلّ نتائج الجدول رقم 51 [1] تصب في هذا الإطار، بعدما أعربت ثلثا الصحافيات عن

(1) انظر صفحة 235

أن مهنة الصحافة مرهقة بالنسبة إلى المرأة أكثر من أي مهنة أخرى، وأكثر مما هي مرهقة بالنسبة إلى الرجل الذي لا تقع عليه غالباً مسؤولية تربية الأبناء في مجتمع يقوم بتوزيع الأدوار بين الجنسين .



◆ المردود المادي

لا تؤمّن مهنة الصحافة مردوداً مادياً كافياً أو حتى تقديمات هامة إضافة إلى الراتب، خصوصاً إذا علمنا أنّ هذه المهنة تتطلب من صاحبها – أو صاحبتها – أن يصرف من راتبه الخاص بغية تسهيل عمله. ولعلّ هذه النتيجة تعكس النتيجة السابقة التي تؤكد أن السعي وراء هذه المهنة هو من باب الهواية وليس سعياً وراء الكسب المادي .

◆ قبول المهنة

تؤكد البيانات الإحصائية أن مهنة الصحافة باتت مقبولة في المجتمع أكثر من ذي قبل، وإن كان ثمة تحفظ نحوها في بعض الأسر. هذا على صعيد العاصمة، في حين ما زال الأمر مغايراً بالنسبة إلى المدن الأخرى – غير بيروت – حيث ما زالت مهنة غير مستحبة للمرأة، وهذا ما يفسّر قلة الإناث العاملات في المجال الإعلامي في مدينة كطرابلس مثلاً مقارنة بعدد الذكور .

◆ الأنوثة والمظهر الخارجي

ثمة تساؤلات عديدة حول مدى اعتبار الأنوثة "جواز سفر" إلى بعض الوظائف وخصوصاً الصحافة، وهل هي دائماً سلاح للحصول على وظيفة أفضل أم عائق ؟

فأحد الصحافيين قد أشار إلى "أن المسؤول حين يختار بين صحافيتين تتمتعان بقدرات متقاربة، يميل إلى توظيف الصحافية الأكثر إثارة "[1].

ولعلّ ذلك يفسّر ميل نحو نصف الصحافيات المستفتيات إلى اعتبار أن الأنوثة تساهم في الحصول على وظيفة .

غير أن هذه النظرة تبدو في طريقها إلى الزوال إذا علمنا أن النصف الآخر قد رفض فكرة مساهمة الأنوثة في الحصول على الوظيفة، ويفهم من ذلك رفض فئة كبيرة من الصحافيات الاعتماد على الأنوثة والشكل الخارجي كوسيلة للحصول على عمل صحافي، ما يعني استخفافاً بمؤهلاتهن العلمية والمهنية، وهذا ما هو مرفوض تماماً بالنسبة إليهنّ، وقد بادرت إحداهن إلى القول : "لدي شهادة وخبرة مثل الرجل تماماً، فلماذا أعتمد على أنوثتي ؟" .

في المقابل، لم تنكر الصحافيات مدى أهمية المظهر الخارجي في العمل الصحافي، ولا يقصد بذلك جمال المرأة بقدر ما هي Présentable حسب رأي بعضهن .

ج- صورة المرأة الصحافية

قد يبدو مثيراً للاهتمام أن يكون أكثر من نصف الصحافيات قد خضع لدورات تدريبية في المجال الصحافي، وهذا إنما يدلّ على أمرين : أولهما الاهتمام بالعمل الصحافي "المحترف" الذي يستلزم إقامة أو تنظيم حلقات تدريب أو ورش عمل في هذا المجال من قبل المعنيين، وثانيهما اهتمام الصحافيات أنفسهن باكتساب المزيد من الخبرة في العمل الصحافي، الأمر الذي يقودنا إلى معرفة المجالات التي تخوضها المرأة الصحافية في كتاباتها والمعوقات التي تعترضها في عملها الصحافي .

---

(1) فاطمة عيساوي، «صحافية أم امرأة تعمل في الصحافة»، الإعلام والاتصال ، باحثات ، تجمع الباحثات اللبنانيات، الكتاب السادس ، بيروت 2000-1999 ، ص 457 .

◆ نوع المادة الصحافية

إذا كان التحقيق وتحرير الأخبار هما العمل الأساسي لمعظم الصحافيات، مقابل عمل القليلات منهن كمندوبات أو مراسلات، فإن هذا يعكس أمرين : إما ميل الصحافية نفسها نحو هذا العمل، وإمّا رغبة المؤسسة في توجيه الصحافية إلى مثل هذا النوع من المهمات، علماً أن عدداً كبيراً من الصحافيات اللواتي تمت مقابلتهن قد عبّرن عن شغفهن في كتابة التحقيقات، ولعلّ ذلك يعكس شخصية المرأة العاملة في المجال الصحافي والتي تفضل كتابة موضوع ما والإلمام به من جميع جوانبه، بدلاً من أن تكون مندوبة أو مراسلة تكتفي بنقل الخبر كما هو من مكان حدوثه .

ويمكن تفسير ذلك من جانبين : أولهما أن المرأة ترغب في أن تكون حرّة وغير مقيدة، بمعنى أن التحقيق الذي يعتمد على البحث والمقابلات قد لا يقيدها بقدر تغطية الخبر ساعة حدوثه . وثانيهما قد تعمد المرأة الصحافية إلى الابتعاد عن العمل كمندوبة أو مراسلة، الأمر الذي يتطلب منها المزيد من الموضوعية، فتراها ترغب في كتابة التحقيقات حيث يمكن للكاتبة أن توجه الموضوع في الاتجاه الذي ترغب، وإن كان تحت غطاء الموضوعية .

◆ المرأة والسياسة

تشير الجداول الإحصائية إلى أن نصف الصحافيات يكتبن في المجال السياسي أولاً ثم في المجال الثقافي ثانياً . ولعلّ هذا الأمر يؤشر إلى أمور عدة يمكن تفسيرها على النحو الآتي : أولاً، لم تعد الكتابة في الشأن السياسي حكراً على الرجل وحده، بل أصبحت المرأة شريكة له في ذلك. ثانياً، إن المتتبع للأقلام الصحافية النسائية في الصحف اللبنانية، يخيّل له قصورها عن المجال السياسي، بمعنى أن أسماء الصحافيات التي تكتب في الشأن السياسي قليلة، الأمر الذي يدلّ على أنه ليس كل امرأة تكتب في السياسة توقع اسمها [1] . ثالثاً، لقد أصبحت المرأة الصحافية أكثر قدرة على خوض الكتابة السياسية، بعدما كانت تفضل عدم خوضها في الماضي كما ورد آنفاً .

---

(1) سيتم التطرق إلى هذا الموضوع في الباب الرابع .

ولا بد من الإشارة في هذا المجال إلى أن النصف الثاني من الصحافيات اللواتي لا يكتبن في المجال السياسي، ينقسم بدوره إلى قسمين: الأول لم تتسنَّ له فرصة الكتابة السياسية، والثاني لا يرغب في ذلك، خصوصاً بعدما بيّنت الإحصائيات أن ثلث الصحافيات غير راغبات في الكتابة في الشأن السياسي. ويجب أن لا يفهم من ذلك عدم القدرة بقدر ما هي مسألة ترتبط بالميل والرغبة.

◆ الوضع الاجتماعي

نحو نصف الصحافيات يعتبرن أن لا معوقات تحول دون ممارسة عملهن الصحافي بشكل أفضل، في حين أن النصف الآخر يقرِرْن بأن ثمة معوقات على رأسها الضغط العائلي والضغط السياسي ونظرة المجتمع ووتيرة العمل والرقابة وإخفاء المعلومات من قبل مصادر الأخبار. أما الأسباب الأخرى التي ذكرتها الصحافيات فإنما تعود إلى عامل الوقت، فعملهن يتطلب تفرغاً كبيراً ووقتاً طويلاً.

ويمكن تقسيم هذه الإجابات إلى قسمين: أحدهما مهني صرف، وثانيهما اجتماعي. فالضغط السياسي والرقابة وضغط رئيس التحرير هي ضغوطات مهنية ترتبط بطبيعة المهنة وقانون المطبوعات حيث أن للرقابة أهمية كبيرة في الصحافة، قد تمنع الصحافي – أو الصحافية – من قول كلمة الحق في كثير من الأحيان أو "التعتيم" على أمور لا بد من كشفها أحياناً. وكذلك الحال بالنسبة إلى الضغوط السياسية أو إلى الضغط الذي قد يمارسه رئيس التحرير الذي يوجه سياسة الصحيفة حسب انتمائه أو مصالحه، ما يحدّ من حرية العمل الصحافي في الكثير من الأحيان.

أما الجانب الاجتماعي فيتعلق بنظرة المجتمع إلى المرأة التي تعمل في المجال الصحافي، وإن كانت هذه النظرة قد تغيّرت وتبدلت في الحقبة الأخيرة، كما يتعلق أيضاً بالضغوط العائلية بسبب ما تتطلبه هذه المهنة من متابعة وسعي ووقت وفير، وقد بادرت إحدى الصحافيات إلى القول: "إنها مهنة شاقة تؤثر في الحياة الخاصة، فالصحافي ليس بموظف ينتهي عمله بمجرد خروجه من باب المؤسسة، بل تتطلب الصحافة جهداً كبيراً".

◆ الترقية في العمل

إن الصحافيات في كلتا الصحيفتين لا تتم ترقيتهن في المؤسسات الإعلامية التي يعملن فيها . ولذلك مدلولات عديدة أهمها ما يلي :

أولاً، لا تمتلك الصحافية الجدارة والكفاءة اللازمتين كي تتم ترقيتها من قبل الإدارة، علماً أن هذا الأمر لا يمكن أن ينطبق على السواد الأعظم منهن . ثانياً، يكون وراء هذا الأمر انعدام الثقة بتسليم مسؤوليات كبرى للمرأة بسبب النظرة الدونية إليها . ثالثاً، احتكار الرجال للمناصب العليا في المؤسسات الإعلامية وعدم إتاحة الفرصة أمام الصحافيات الزميلات لتسلّم مراكز قيادية .

◆ التمييز بين الصحافي والصحافية

يبدو التناقض واضحاً حين أشارت غالبية الصحافيات إلى أنه لا يتم استبعاد المرأة عن بعض المهمات أو عن الكتابة في المجال السياسي، كما أنه لا يتم التمييز بين الإناث والذكور في الراتب (حسب الغالبية)، في المقابل، حدّدت أهم مشكلات المرأة في العمل الصحافي بالتمييز الجنسي، علماً أنها – أي المرأة – تخضع للمعايير نفسها التي يخضع لها الرجل عندما يتم اختباره للعمل في إحدى المؤسستين .

وهذا إذا دلّ على شيء، فإنما يدل على أن المرأة تمارس عليها التفرقة الجنسية بينها وبين الرجل ولكن بشكل مبطّن . فما من شيء ظاهر يؤكد ذلك، ولكن الصحافية العاملة في المؤسسة تشعر بالتمييز وتعتبره مشكلة .

وقد عبّرت بعض الصحافيات عن ذلك من خلال عبارات محددة مثل: "دائماً يهيمن الرجل على مواقع القرار في المؤسسة "، "الجميع يتوقع منه الأفضل "، "يعتقدون أن الرجل أذكى وأقوى "، "التمييز في تسلّم المراكز القيادية "، "تعاني المرأة التشكيك الدائم في قدراتها " .

وقد حاولت بعض الصحافيات تلخيص مشكلات المرأة الصحافية من خلال العبارات الآتية : "إنها ببساطة امرأة تعمل في مجتمع ذكوري"، "لا تستطيع الصحافية إقامة علاقات سياسية مثل الرجل "، "تعاني الصحافية ضغوطاً نفسية كبيرة "، "مشكلتها صعوبة التوفيق بين

عملها وعائلتها أو حياتها الخاصة "، "إنه عدم التقدير مادياً ومعنوياً".

لعلّ هذه العبارات تلخّص جانباً هاماً من مشكلات العمل الصحافي بالنسبة إلى المرأة. فهي وإن كانت صحافية محترفة وذات خبرة لا تقل عن خبرة الرجل، إلا أن النظرة إليها ما زالت دونية، بالرغم من التغيرات الاجتماعية والأيديولوجية التي طرأت على العقلية في لبنان. ولكن يبدو أن هذا التغيير قد اقتصر على الخارج ولم يلامس الداخل.

وبالعودة إلى المشكلات الأخرى التي ذكرتها الصحافيات، فيبدو أنها تستحق وقفة: إن نسبة كبيرة منهن يعتبرن أن الزواج يشكل عائقاً في وجه العمل الصحافي بالنسبة إلى المرأة، لجهة التوفيق بين الحياة المهنية والحياة العائلية، خصوصاً أن هذا العمل يتطلب أحياناً دواماً ليلياً أو سفراً، الأمر الذي يولّد ضغوطاً نفسية لم تغفل الصحافيات عن ذكرها، خصوصاً إذا علمنا أن بعضهن – حسب الإجابات – يتعرّضن للتحرش الجنسي.

◆ المرأة وموقع القرار

أما بالنسبة إلى تطورها في العمل، فترى المرأة الصحافية أن مواقع القرار والمسؤولية تكاد تكون حكراً على الرجل، لذلك فهو يستحق الترقية في نظر الإدارة بينما هي فتبقى "مكانك راوح".

لعلّ ذلك يفسّر عدم تبوّء المرأة أي منصب كبير في أي من الصحيفتين. في حين أشارت إحداهن إلى صعوبة وصول المرأة الصحافية إلى مصادر المعلومات بسبب ضعف علاقاتها مع السياسيين وقالت: "هذا ما يستطيع الرجل القيام به أكثر من المرأة". ولعلّ هذا يتناقض أيضاً مع القول السائد إن المرأة أقدر على الوصول إلى مصادر المعلومات من الرجل.

◆ الصحافية ومهن أخرى

لا ترغب الصحافيات – نحو الثلثين – في ممارسة مهنة أخرى غير الصحافة، علماً أن قسماً لا بأس به منهن يحملن شهادات جامعية في اختصاصات غير إعلامية. الأمر الذي يؤكد أن العمل الصحافي يكاد يكون "شغفاً" عند من يمارسه.

◆ **الفرصة الأفضل**

إن معظم الصحافيات اللواتي تركن العمل في صحيفتي "السفير" أو "النهار" قد مارسن الصحافة في إحداهما بين سنتين وتسع سنوات .

أما تعليل إجابة غالبيتهن بضرورة الحصول على فرصة أفضل، فهو أنهن كن يطمعن إما براتب أعلى وإما بمنصب أفضل، وهذا ما لم يكن متوفراً في كلتا الصحيفتين بالنسبة إليهن .

في حين أن التعليل الثاني لجهة استغناء الصحيفة عن خدماتهن يثير التساؤلات حول أسباب هذا الاستغناء، حيث رفضت غالبيتهن الإفصاح عنها، علماً أن إحداهن قد قالت: "بسبب خلاف مع ابنة صاحب المؤسسة"، في حين أشارت أخرى إلى قيام المؤسسة بتخفيف عدد موظفيها فاستغنت عنها .

من جهة أخرى، يبدو أن العمل في كل من صحيفتي "السفير" و"النهار" ليس بالأمر السهل، بل لعلّه متعب أكثر من أي مكان آخر . هذا ما تعكسه إجابات الصحافيات اللواتي أشرن إلى أن وضعهن بات أفضل بكثير بعد ترك المؤسسة السابقة .

تجدر الإشارة إلى أن عمل الصحافيات الجديد قد تراوح بين صحيفة أخرى، إحدى المحطات التلفزيونية أو إحدى المجلات النسائية.

المقابلات :

ورد آنفاً أن البحث تطلب إجراء مقابلات مع كل من جوزيف سماحة (السفير) ومي منسّى (النهار) اللذين لم يبخلا بالمعلومات حول موضوع الصحافة النسائية وتحديداً العمل الصحافي النسائي .

● **جوزيف سماحة** (1)

أوضح رئيس تحرير السفير أن الصحافة النسائية قد برزت بصورة واضحة غداة انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية، أي بعد عام 1990، مشيراً إلى أن المرأة تعمل في المجال الصحافي شأنها

---

(1) أجريت المقابلة في أيار 2003 .

شأن الرجل، فهي تخضع للمعايير نفسها، مؤكداً أن ثمة عوائق اجتماعية تتحكم في مهمة عمل المرأة، خصوصاً لجهة السهر ليلاً أو المناوبة المسائية .

أما بالنسبة إلى الكتابة في المجال السياسي، فيشير سماحة إلى أنه برغم كفاءة الإناث العالية، فهن يبدين رغبة في خوض الكتابة في المجال التربوي والاجتماعي أكثر من المجال السياسي، مؤكداً أن ذلك يعود إلى الميول الطبيعية للإناث، من دون أن يعني التقليل من دورهن على الإطلاق، بل إن هناك صحافيات لمعن في الكتابة السياسية في عدة صحف أمثال هنادي سلمان، سحر بعاصيري، فاديا الشرقاوي والهام فريحة ....

• مي منسّى [1]

"الرجل ما زال أكثر تمكناً في مجال الصحافة السياسية، في حين أن المرأة ما زالت تحمل حظراً يحول دون غزوها الأماكن".

هذا ما أوضحته الكاتبة الصحافية في "النهار" مي منسّى التي رأت أن المرأة – برغم تفوقها حالياً في المجال الصحافي- ما زالت بعيدة عن منابر الكتابة السياسية، معتبرة أن السبب يعود إلى "ميول ومواهب إنسانية وطبيعية لها علاقة بتركيبتها الأنثوية "، نافية أن يكون السبب قلّة كفاءتها .

واعتبرت منسّى أن المرأة تحكمها ظروف اجتماعية كالزواج والأمومة والمجتمع، ما يجعلها في "حلبة مصارعة "، فهي "المغامرة، تصارع في زمن العولمة والانفتاح " .

وأوضحت أن الصحافة النسائية قد برزت مع إنشاء اختصاص الإعلام في الجامعة اللبنانية، وازدهرت في منتصف السبعينيات وخصوصاً زمن الحرب حيث كانت للمرأة الصحافية مشاركة لافتة آنذاك.

تبدو هاتان المقابلتان متطابقتين إلى حد كبير مع ما توصلت إليه الدراسة التحليلية، لجهة عمل المرأة في الصحافة النسائية وخوضها الكتابة السياسية .

---

(1) أجريت المقابلة في أيار 2003 .

خاتمة

لا تزعم هذه الدراسة تقديم القول الفصل في مجال العمل الصحافي النسائي، ولكنها حاولت – على الأقل – أن تكشف من خلال نتائجها عن بعض الجوانب المحيطة بالموضوع والمرتبطة به .

وقد يبدو من الإجحاف أن يتم حصر نتائج هذه الدراسة في العمل الصحافي النسائي في صحيفتي "السفير" و"النهار"، بل إنه من الأجدى تعميم هذه النتائج على العمل الصحافي النسائي في لبنان بشكل عام، على اعتبار أن الصحيفتين جزء لا يتجزأ من الصحافة اللبنانية بخصوصيتها وأهميتها وتفاصيل العمل فيها .

وللإلمام بالموضوع من جميع جوانبه، بدا من المفيد إجراء مقابلة مع صاحب "السفير" طلال سلمان[1] ورئيس التحرير التنفيزي لـ "النهار" ادمون صعب[2] حيث تمّ عرض نتائج الاستبيان معهما، فوافقا على بعضها، ونفيا إجابات معينة عن بعض الأسئلة .

• طلال سلمان

أشار إلى أن الصحافة النسائية ليست حالياً في عصرها الذهبي، فبعد أن كان الكادر النسائي في منتصف السبعينيات يشكل نحو ثلث الكادر الصحافي العام، ها هو اليوم لا يشكل سوى الربع تقريباً في صحيفة "السفير"، على الرغم من كثرة عدد الخريجات من كليات الإعلام .

---

(1) أجريت المقابلة في أيلول 2005 .

(2) أجريت المقابلة في تشرين الأول 2005 .

ويرى سلمان أن مهنة الصحافة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفضول والهواية، أكثر من ارتباطها بالشهادة، وإذا كان لا بد من الشهادة، فهو يعتبر أن مستوى التعليم الجامعي قد تراجع في العقد الأخير من القرن العشرين . وبالنسبة إلى علاقة المهنة بالمرأة الصحافية، فيقول سلمان إن الصحافة مهنة صعبة خصوصاً إذا كانت المرأة العاملة أماً ولديها أولاد، علماً أن إدارة "السفير" تبدي تفهماً حيال هذا الأمر، لجهة التحفظ على الدوام الليلي وجعله اختيارياً بالنسبة إلى المرأة، دون أن ينفي أن ثمة صحافيات قد "انسحبن" من العمل الصحافي بعد الزواج .

ولعلّ عدم الاستقرار هذا عند الصحافيات النساء هو السبب في عدم إعطائهن الفرصة لكتابة التحليلات السياسية أو الافتتاحيات، علماً أن الإدارة لا تتوانى عن قبول مقال سياسي بقلم نسائي .

وفي الإطار نفسه، يرى سلمان أن الكتابة السياسية تتضمن مجالات عديدة : فالاقتصاد سياسة والشأن العام سياسة ... أما عدم دخول المرأة المجال السياسي بقوة إنما مرده إلى أن القسم السياسي في الصحيفة يعدّ عملاً مضنياً، إضافة إلى ميل الصحافيات إلى الكتابة في المجالات الأخرى، معتبراً أن الكتابة السياسية تحتاج إلى ثقافة عالية وخبرة طويلة، و"غالباً ما تترك الصحافية عملها قبل أن تكتمل خبرتها"(أواخر الثلاثينيات من العمر) .

وعن انشغال الصحافيات بنوع صحافي محدد أكثر من الأنواع الأخرى، ونعني بذلك التحقيق، شرح سلمان أن الأمر مرتبط بميل المرأة إلى العمل وسط الناس والمجتمع، والتحقيق يحقق لها ذلك عادة، فضلاً عن ما يحتاجه هذا النوع الصحافي من فضول ووقت وجهد ومراجعة وثائق، "وقد ثبت أن المرأة لديها صبر طويل وتهتم بالقضايا الاجتماعية، وهذا ما يبرّر كتابتها في مجال التحقيق، وليس السبب أنها لا تستطيع النجاح في أنواع أخرى " .

وقد أبدى سلمان رضاه عن الصحافة النسائية، ولكنه اعتبر أن لبنان خسر العديد من الخبرات الصحافية النسائية، بسبب فرص العمل المتوافرة في دول الخليج العربي، مشيراً إلى "أن الطابع الصحافي "الرجالي"قد تكرّس أكثر بعد هجمة الفضائيات التي تستقطب أعداداً كبيرة من الإناث " .

وأكد سلمان أن السن والمظهر والديانة والوضع العائلي ليست لها أي علاقة بقبول الصحافية للعمل في"السفير"، بل الكفاءة هي الأساس والقدرة على التكيف مع هذه المهنة، علماً أنه يتم تدريب الصحافية – كما الصحافي – على المهمات المتنوعة داخل الصحيفة .

نظرة المجتمع إلى المرأة الصحافية، خصوصاً أنه والد إحدى الصحافيات، أشار سلمان إلى أن المشكلة هي في نظرة المرأة إلى نفسها وليست في نظرة المجتمع إليها، معتبراً أن عدم استمراريتها في المهنة فترة طويلة تؤثر في موضوع تبوئها مناصب عليا في الصحف .

وأكد أن "آفاق مهنة الصحافة بدأت تحدّ، فلا يمكن الفصل بينها وبين السياسة، واليوم نعيش حالة عدم وجود حياة سياسية عربية أو لبنانية، والسبب هو غياب القضايا الهامة في النفوس والقلوب، وهذه الأمية السياسية في المنطقة العربية تؤثر سلباً في مهنة الصحافة . ففي السبعينيات، كان الصحافي يدخل عالم المهنة محملاً بقضايا كبرى، أما اليوم فسقف الأحلام ضيّق بالنسبة إلى الجيل الشاب، وهو ليس بصاحب قضية، وإنما يدخل المهنة وكأنها عمل روتيني ضمن دوام محدد وراتب شهري، دون أي حماس يذكر، الأمر الذي ينعكس سلباً على العمل الصحافي الذي هو من طبيعة سياسية بامتياز، وبالتالي على عمل الصحافي كما الصحافية " .

- **ادمون صعب**

من جهته، أكد رئيس التحرير التنفيذي في صحيفة "النهار" أدمون صعب أن عام 1991 هو المفصل الأساسي في حياة الصحافة النسائية، لجهة عدم التمييز الجنسي في العمل الصحافي بسبب مساواة المرأة والرجل في القدرة المهنية، علماً أن "الأمر قد استغرق وقتاً طويلاً حتى أثبت العنصر النسائي قدرته لا بل تفوقه "، مشيراً إلى أن ثمة جيلاً من النساء الصحافيات قد عبّد الطريق بعدما أثبت جرأة كبيرة في اقتحام الأهوال والمخاطر خصوصاً خلال الحرب الأهلية .

واعتبر صعب أن "النهار" هي أول من أفسح في المجال أمام المواهب الجديدة من العنصر النسائي، علماً أن العمل الصحافي كان قبل عام 1985 حقلاً مزروعاً بالرجال – على حد تعبيره – وذلك يعود إلى تقاليد العائلة اللبنانية التي لم تكن تشجع الفتاة على خوض تلك المهنة، إضافة إلى قلة عدد خريجات الإعلام . ولكن ما لبثت هذه العقلية أن تغيرت حتى أصبحت الصحافيات أكثر تميزاً من الصحافيين في العديد من الأحيان، خصوصاً أن عدم الاستقرار الذي تعيشه يدفعها إلى الحفاظ على مستواها بمزيد من العمل والجد .

وتعليقاً على نتائج الاستبيان، أشار صعب إلى أن مهنة الصحافة تتطلب وقتاً وجهداً كبيرين، وهذا ما يفسّر أمر أن غالبية الصحافيات عازبات . ونفى أن تكون ثمة معايير خاصة بقبول النساء للعمل في الصحيفة، مشيراً إلى أن المقياس الأساسي هو الكفاءة وإتقان اللغات

الأجنبية والثقافة العامة، وهذا ما يفسر أن عدداً كبيراً من الصحافيين أو الصحافيات غير مجازين في الإعلام، إنما في مجالات أخرى .

وعلى الرغم من أن 87 في المئة من صحافيات النهار هن من الطائفة المسيحية كما بيّن الاستبيان، فإن صعب نفى أن يكون ثمة معيار طائفي في اختيار الصحافيات وقال : "إن البنيان الأساسي للصحيفة منذ نشأتها غير طائفي وغير تعصبي وغير ديني، والدليل أن لدينا العديد من الموظفين المسلمين " .

أما بالنسبة إلى الدوام الليلي، فيرى صعب أن الأمر يجب أن لا يكون عائقاً أمام الصحافية، علماً أن الإدارة تتساهل في هذا الموضوع، مشيراً إلى أن بعض الصحافيات يرفض الدوام الليلي والبعض الآخر يقبل، "فالمرأة لا تقبل بأن تترك مكانها لزميلها الرجل" .

يعتبر صعب أن انكباب المرأة على كتابة التحقيقات أكثر من الأنواع الصحافية الأخرى يعود إلى أسباب عديدة "أهمها سعة الوقت بمعنى أن الصحافية لا تتقيد بفترة ضيقة لإنجاز تحقيقها، إضافة إلى تشابه التحقيق مع الموضوعات والبحوث الجامعية، عدا عن تفضيلها غالباً الابتعاد عن العمل السياسي الذي يحتاج إلى الحضور والمتابعة والكفاءات الاتصالية التي لا تتوفّر عادة لدى النساء " .

إلا أن ذلك لا يعني – حسب صعب – أن المرأة لا تصلح لجميع المهمات في نظر المسؤولين عن الصحف، وإن بيّن الاستبيان عكس ذلك، معتبراً أن النتائج جاءت بناء على تفسير شخصي من قبل الصحافيات، ومصدره المنافسة الشديدة التي تشهدها غرف التحرير، ومشيراً إلى التزاحم القوي بين الصحافيين والصحافيات على القيام بالعديد من الموضوعات والمهمات .

وحول الصحافة النسائية في المجال السياسي، كشف صعب أن تعامل السياسي مع الصحافيين هو أكثر وأقوى منه مع الصحافيات، ربما "لأنهن غير جديات حسب رأي هؤلاء السياسيين "وقال :"لا توجد في لبنان محاورة سياسية ذات مستوى في الصحافة المكتوبة، والدليل على ذلك نوعية الأسئلة التي تطرحها الصحافيات في أي من المؤتمرات الصحافية، وإذا كان الأمر متوفراً في الإعلام المرئي، فربما لأنه أسهل ولا يتطلب إلى الكفاءة التي يتطلبها الإعلام المكتوب"، مشيراً إلى أن "الكتابة في المجال السياسي أمر متعب ويحتاج إلى ثقافة واسعة ومطالعات كثيفة، وهذا ما لا تقوم به المرأة عادة بسبب انشغالها بالهموم والشؤون العائلية " .

ذلك، اعتبر صعب أن المرأة تصلح للكتابة السياسية إذا أرادت، كما تصلح لتسلّم مواقع عليا في الصحيفة إذا أثبتت كفاءتها مع الوقت، فالقسم الثقافي في "النهار" ترأسه امرأة حالياً.

وقد أبدى صعب رضاه عن الصحافة النسائية، معتبراً أن المرأة توازي الرجل، بل هي تتفوق عليه في الموضوعات الصحافية التي تتطلب إحساساً وعقلانية، فالأولوية في مجلس النواب مثلاً هي للصحافية وليست للصحافي، ولم يخفِ رأيه في تراجع نوعية العمل الصحافي لدى الجيل الجديد على اختلاف جنسه، بسبب تدني مستوى مهنيته وعدم إتقان العديد من الصحافيين اللغات الأجنبية الضرورية للعمل الصحافي عموماً، علماً أن الفتاة تتميز بمثابرة كبيرة تتفوق بها على زميلها الشاب في سوق العمل .

الباب الرابع

النتاج الصحافي في النسائي:

مضمونه

(نتائج تحليل المحتوى)

مدخل

لما كان هدف هذا البحث تسليط الأضواء على العمل الصحافي النسائي في لبنان، والوقوف عند بعض جوانبه وقفة معمقة وتحليلية للتعرف إلى واقع هذا العمل في المؤسسات الصحافية اللبنانية، يبدو من المجدي تسليط الأضواء على النتاج الصحافي النسائي بغية تحليله، في محاولة لكشف خصائصه وتحديدها .

لذلك، فإن طبيعة البحث فرضت ضرورة الاستعانة بأسلوب تحليل المحتوى بغية التعرف إلى مضمون النتاج الصحافي النسائي، بمعنى تحليل المواد الإعلامية المكتوبة بأقلام نسائية .

وبناء عليه، سيتضمن هذا الباب تحديد الإجراءات المنهجية التي اتبعت في تحليل المضمون إضافة إلى تحديد وسائل جمع المادة الإعلامية موضوع البحث والتحليل .

أما بالنسبة إلى أسلوب التحليل فسيتم عبر مرحلتين : الأولى وهي المرحلة الاستطلاعية التي تهدف إلى الكشف عن الملامح العامة للمواد الإعلامية، والثانية وهي المرحلة الوصفية التي يتم فيها توصيف المواد الإعلامية التي تم جمعها وتحديد خصائصها بشكل تحليلي، ما يسمح بالإجابة عن الفرضيات والتساؤلات التي تمّ طرحها في بداية البحث من خلال تحليل كمي وآخر نوعي .

الفصل الأول
الإجراءات المنهجية

أ- الإشكالية والأهداف

"ليس هناك امرأة إعلامية معلّقة سياسية يرد اسمها في الصفحة الأولى من الجريدة، وإن وقفنا على بعض المراسلات والمحررات في الداخل . النساء فقط للصفحات الأدبية والصفحات ما قبل الأخيرة في بعض النشاطات التربوية الصغيرة "[1].

هكذا بدت النظرة إلى الصحافية اللبنانية ونتاجها الصحافي في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين .

وإذا كانت ثمة نقلة نوعية في العمل الصحافي النسائي نتيجة عوامل عديدة سبق ذكرها، يبدو مجدياً تحليل مضمون النتاج النسائي في الصحف اللبنانية في مرحلة تعدّ الأهم والأكثف من حيث المشاركة النسائية والحضور النسائي حسب رأي المطّلعين .

وانطلاقاً من تعريف بيرلسون لتحليل المحتوى بأنه "أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في وصف المحتوى الظاهر أو المضمون الصريح للمادة الإعلامية وصفاً موضوعياً وكمياً "[2]، وانطلاقاً من تعريف دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية التي اعتبرت تحليل المحتوى أنه "أحد المناهج المستخدمة في دراسة محتوى وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية، وذلك

---

(1) إلهام كلاب البساط ،«صورة المرأة اللبنانية في وسائل الإعلام»، السفير 14/11/1987 .

(2) عاطف عدلي العبد عبيد ، تصميم وتنفيذ استطلاعات وبحوث الرأي العام والإعلام ، مصدر سابق، ص 48 .

باختيار عيّنة من المادة موضع التحليل وتقسيمها وتحليلها كمياً وكيفياً على أساس خطة منهجية منظمة "[1].

انطلاقاً من ذلك، يمكن تحديد الأهداف المتوخاة من تحليل مضمون المواد الإعلامية بأقلام نسائية بالأمور الآتية :

أ - تحديد مساحة النشاط الإعلامي الذي تشغله الصحافيات في المؤسسات الصحافية اللبنانية وتحديد موقع النتاج الصحافي النسائي في الصحف التي تعمل فيها الصحافيات .

ب - تحديد الأنواع الصحافية التي تستخدمها الصحافيات ومقارنتها بالنتائج التي تم الحصول عليها من خلال الاستبيان ومدى اعتماد الصحافيات على إغناء نتاجهن بالصور .

ج - تحديد موقع النتاج الصحافي النسائي في الصحف التي تعمل فيها الصحافيات .

د - تحديد الموضوعات والقضايا التي يعالجها النتاج الصحافي النسائي، ومقارنتها أيضاً بما تم التوصل إليه عبر الاستبيان .

هـ - تحديد خصائص النتاج الصحافي النسائي من خلال تحليل نوعي مفصّل .

و - التعرف إلى أساليب المعالجة التي تستخدمها في الكتابة الصحافيات العاملات في المؤسسات الصحافية اللبنانية .

هذه الأهداف وغيرها ستكون المحور الأساسي لعملية تحليل المضمون، الأمر الذي قد يكون من شأنه تقديم مؤشرات جديدة أو رؤية مختلفة للنتاج النسائي في العقد الأخير من القرن العشرين .

ب- اختيار العيّنة

لما كان البحث يتناول النتاج الصحافي النسائي في صحيفتي "السفير" و"النهار" طوال الفترة الممتدة بين عامي 1991 و 2003، فإن الأعداد الصادرة خلال هذه المدة في كلتا الصحيفتين تبلغ الآلاف، إذ أن كلاً منهما جريدة يومية .

من هنا وبعد استطلاع شمل غالبية الأعداد الصادرة في تلك الفترة، كان لا بد من اختيار عيّنة لتحليل محتواها، وهذا ما يدخل ضمن بحوث العينات، "وهي البحوث التي تتناول

(1) المصدر السابق نفسه، ص 49 .

[illegible]ماً يمثل الكل يختار بطريقة علمية "[1].

وإذا كان "مجتمع البحث هو جميع الوحدات التي يرغب الباحث في دراستها "[2]، فإن المجتمع في تحليل المحتوى هذا هو جميع الأعداد الصادرة في شهري حزيران من عام 1993 وكانون الثاني من العام 2003، ما يعني أن العينة المختارة هي عينة "منتظمة "[3].

ويعود سبب اختيار هذه العينة لتحليل محتواها إلى عوامل مختلفة أهمها ما يلي :

- سهولة حصر أعداد الشهرين المختارين بشكل كامل لكل من الصحيفتين، دون الوقوع في مطبّ فقدان عدد ما .
- تمّ اختيار شهرين من سنتين متباعدتين، لإتاحة الفرصة أمام إمكانية إجراء مقارنة بين النتاج الصحافي النسائي خلال عقد من الزمن .
- تمّ اختيار الشهر الأول والشهر السادس من العامين المختارين إفساحاً في المجال لإلقاء الضوء على تنوع الموضوعات التي تختلف أحياناً تبعاً للظروف التي تفرضها كل فترة زمنية من السنة.

إصدارات الصحيفتين

على العموم، شمل تحليل المحتوى 49 عدداً من صحيفة "السفير"، 25 منها في حزيران 1993 و24 في كانون الثاني 2003، إضافة إلى 54 عدداً من صحيفة "النهار"، 25 منها في حزيران 1993 و29 في كانون الثاني 2003، حسب الجدول المبين أدناه .

أعداد الصحيفتين الخاضعة لتحليل المحتوى

	السفير	النهار	أعداد الصحيفتين
حزيران 1993	25	25	50
كانون الثاني 2003	24	29	53
المجموع	49	54	103

يدل ذلك على أن الأعداد التي خضعت لتحليل المحتوى قد بلغت 103 أعداد .

(1) عاطف عدلي العبد عبيد ، تصميم وتنفيذ استطلاعات وبحوث الرأي العام والإعلام ، مصدر سابق ص 10 .

(2) المصدر السابق ، ص 29 .

(3) المصدر السابق ، ص 22 - 23 .

تجدر الإشارة إلى أن "النهار" كانت شأنها شأن "السفير" لا تصدر أيام الآحاد، وهذا ما جعل الأعداد متساوية عام 1993 بين الصحيفتين. أما في عام 2003، فإن الأعداد قد بدت غير متساوية، لأن "السفير" تتوقف عن الصدور أيام الآحاد، بينما "النهار" تصدر عدداً في هذا اليوم.

ومما يذكر هنا أن كلاً من الصحيفتين لا تلتزم بعدد معين لصفحات أعدادها. فبالنسبة إلى "السفير" خلال شهر حزيران 1993، فقد أصدرت 7 أعداد من 16 صفحة لكل عدد و 14 عدداً من 14 صفحة لكل عدد و4 أعداد من 12 صفحة لكل عدد (25 عدداً).

وفي كانون الثاني 2003، أصدرت 9 أعداد من 20 صفحة، 13 عدداً من 18 صفحة، وعددين من 22 صفحة (24 عدداً).

أما بالنسبة إلى "النهار"، فأصدرت في حزيران 1993، 25 عدداً من 16 صفحة، أي كل أعداد الشهر. وفي كانون الثاني 2003، أصدرت 18 عدداً من 24 صفحة و11 عدداً من 20 صفحة (29 عدداً).

بعد اختيار العينة أو مجتمع البحث، جرى مسح للنتاج النسائي في جميع الأعداد (103) بغية رصده أولاً ثم إخضاعه للتحليل الكمي والنوعي ثانياً.

الصعوبات

لقد واجهتني جملة مسائل إجرائية أهمها ما يلي:

- ثمة مواد إعلامية موقعة من أسماء لم ترد في لائحة الصحافيات التي تم الحصول عليها من إدارة الصحيفتين والتي وضعت على أساس الراتب الثابت، لذلك تم تجاهل المواد الإعلامية الموقعة بأسماء غير تلك الموجودة بحوزتي، باعتبار أن الكاتبات قد يكنّ هاويات أو لسن موظفات ثابتات لدى الصحيفة.
- ثمة مواد إعلامية موقعة بحرفين فقط، وقد عمدت إلى الاستفسار من مصادر الصحيفتين عن الأسماء الحقيقية، فإذا كان الاسم موجوداً في اللائحة تم اعتماد المادة وإخضاعها للتحليل، وإلا تم تجاهله في حال عدم تطابقه مع الأسماء الواردة في اللائحة.
- من المعلوم تماماً أن الصحافية قد تكتب عدة مواد إعلامية في العدد نفسه من دون توقيع اسمها على أكثر من مادة، لذلك يبدو من الصعب تحديد المواد الإعلامية التي تكتبها إناث تحديداً

خصوصاً أنه تمّ فقط إخضاع المواد الإعلامية الموقعة بأسماء إناث للتحليل، منعاً من السقوط في متاهات لا سبيل إلى حلّها، وإن كانت هناك مواد أخرى تكتبها إناث بالتأكيد دون توقيع .

ج- وحدات التحليل وفئاته

إن وحدة التحليل هي "الشيء الذي نقوم حقيقة باحتسابه ، وهي أصغر عنصر في تحليل المضمون وأكثرها أهمية "[1].

وفي بحوث تحليل المحتوى،"يكون الإطار جميع وحدات المعاينة التي يعتبرها الباحث في متناول يده، أي الوحدات المتاحة التي يمكن حصرها وتطبيق الدراسة عليها نظراً لصعوبة الوصول إلى جميع وحدات المجتمع في بعض الحالات كفقد بعض أعداد الصحف "[2].

وعلى هذا الأساس، فإن وحدات المعاينة في هذا البحث هي 103 وحدات حسب أعداد الصحف التي تشكل بدورها إطار البحث .

أما وحدات تحليل المحتوى فهي كل مادة إعلامية موقعة بقلم نسائي، بمعنى أن كل موضوع هو وحدة أساسية للتحليل على قاعدة أن "وحدة التحليل هي الشيء الذي نقوم حقيقة باحتسابه، وهي أصغر عنصر في تحليل المضمون وأكثرها أهمية "[3].

وبناءً عليه أمكن رصد 283 مادة إعلامية خلال الشهور الأربعة (شهرين للسفير وشهرين للنهار). وتتوزع هذه المواد بين: 75 مادة في"السفير"خلال كانون الثاني 2003 وَ 25 مادة خلال حزيران 1993، وَ 155 مادة في"النهار"خلال كانون الثاني 2003 وَ 28 مادة خلال حزيران 1993، حسب الجدول أدناه .

توزيع المواد الإعلامية في "السفير"و"النهار"

	السفير	النهار	مواد الصحيفتين
حزيران 1993	25	28	53
كانون الثاني 2003	75	155	230
المجموع	100	183	283

(1) عاطف عدلي العبد عبيد ، تصميم وتنفيذ استطلاعات وبحوث الرأي العام والإعلام ، مصدر سابق ص 31.

(2) المصدر نفسه، ص 50.

(3) المصدر نفسه، ص 50.

ولعلّ هذه الأرقام تعكس أموراً لا بد من الإشارة إليها : أولاً، ثمة فارق كبير بين عدد المواد الإعلامية عام 1993 وعددها عام 2003 في كلتا الصحيفتين، وقد يؤكد ذلك مدى ارتفاع المشاركة النسائية في العمل الصحافي في لبنان، بالتزامن مع ارتفاع عدد خريجات الإعلام مقارنة مع عدد الخريجين كما ورد آنفاً .

ويرتبط ذلك أيضاً بالتطور الاجتماعي والمتغيرات الاجتماعية التي حصلت في العقد الأخير .

أما الفارق في عدد المواد الإعلامية بين الصحيفتين، فيعود بالدرجة الأولى إلى الفارق البارز في عدد الصفحات، بحيث أن عدد صفحات "النهار" يفوق عدد صفحات "السفير" طوال تلك الفترة تقريباً، الأمر الذي يتيح فرصة أكبر في "النهار" لاحتضان عدد إضافي من الصحافيات عمّا هو عليه الأمر في "السفير" .

يضاف إلى ذلك عامل آخر تم ذكره آنفاً، وهو أن أعداد "النهار" في الشهر الواحد تفوق أعداد "السفير" لأنها تصدر أيام الآحاد .

على العموم، فقد تم رصد 283 مادة إعلامية خضعت للتحليل .

فئات التحليل :

أما بالنسبة إلى فئات التحليل فقد تم تحديدها على ضوء طبيعة البحث، بمعنى أنه تم استخدام فئات تحليلية للتعرف إلى موضوع المادة الإعلامية ومحتواها، وفئات أخرى للتعرف إلى الشكل الصحافي ومساحته وموقعه، وهو ما يمكن تقسيمه إلى نوعين : فئات الشكل ويقصد به التحليل الكمي، وفئات المضمون ويقصد به التحليل النوعي.

وتتضمن هذه الفئات التي سيتم تحليلها كماً الأمور الآتية : النوع الصحافي، المساحة، موقع النشر، المادة المصورة، ونوعاً : الموضوع أو المضمون، إضافة إلى أسلوب المعالجة .

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من محدودية المادة المحلّلة، فإنّها تستطيع أن تقدم مؤشرات من شأنها أن تضيف رؤية جديدة للنتاج الصحافي النسائي في لبنان .

الفصل الثاني
التحليل الكمي

أ- المساحة والموقع

يهدف التحليل الكمّي لوحدة مقاييس المساحة إلى التعرّف إلى المساحة [1] التي شغلتها الصحافة النسائية أو النتاج الصحافي النسائي في المؤسسات الصحافية اللبنانية أي في الإعلام المطبوع، وتحديداً في صحيفتي "النهار" و"السفير"، في محاولة لرصد حجم هذه المساحة بالنسبة إلى المساحة الإجمالية .

في صحيفة "النهار"، بلغت مساحة النتاج النسائي ما نسبته 1.33 في المئة عام 1993، ليبلغ 7 في المئة عام 2003 .

وخصصت صحيفة "السفير" ما نسبته 0.93 في المئة من صفحاتها للنتاج النسائي عام 1993، و 3.75 في المئة عام 2003 .

مساحة النتاج النسائي في الصحيفتين

الصحيفة	المساحة الإجمالية للصفحات بالسم المربع	المساحة الإجمالية للنتاج النسائي بالسم المربع	النسبة المئوية ٪
السفير حزيران 1993	784624	7369.23	0.93
النهار حزيران 1993	881600	11749.41	1.33
السفير ك 2 2003	1009432	37935.05	3.75
النهار ك 2 2003	1437008	100593.15	7

(1) أنظر عاطف عدلي العبد عبيد، تميم ،تنفيذ استطلاعات وبحوث الرأي العام والإعلام، مصدر سابق، ص 51.

ويبيّن الجدول أعلاه أن المساحة الإجمالية المخصصة للنتاج النسائي في أعداد صحيفة "السفير"في حزيران 1993 البالغة 25 عدداً هي 7369.23 سم مربع من أصل المساحة الإجمالية البالغة 784624 سم مربعاً، علماً أن هناك 7 أعداد من 16 صفحة و 14 عدداً من 14 صفحة و 4 أعداد من 12 صفحة، وتبلغ مساحة الصفحة الواحدة (الطول × العرض) 58 × 38 = 2204 سم مربع .

في حين أن المساحة الإجمالية المخصصة للنتاج النسائي في أعداد صحيفة "السفير"في كانون الثاني 2003 البالغة 24 عدداً هي 37935.05 سم مربع من أصل المساحة الإجمالية البالغة 1009432 سم مربعاً، علماً أن هناك 9 أعداد من 20 صفحة، و 13 عدداً من 18 صفحة وعددين من 22 صفحة .

أما بالنسبة إلى صحيفة "النهار"، فإن المساحة المخصصة للنتاج النسائي طوال شهر حزيران 1993 فبلغت 11749.41 سم مربع من أصل المساحة الإجمالية البالغة 881600 سم مربع، علماً أن هناك 25 عدداً من 16 صفحة .

في حين أن المساحة المخصصة للنتاج النسائي طوال كانون الثاني 2003 قد بلغت 100593.15 سم مربعاً من أصل المساحة الإجمالية البالغة 1437008 سم مربعاً، علماً أن هناك 18 عدداً من 24 صفحة و11 عدداً من 20 صفحة .

وإذا كان موقع المواد الإعلامية في التبويب العام مؤشراً على مدى أهميتها ومدى حيازتها أولوية بالنسبة إلى النتاج العام، فإن التحليل الكمي للمواد الإعلامية بأقلام نسائية طوال فترة الدراسة قد بيّن الآتي :

أولاً، في صحيفة "السفير": توزعت المواد الإعلامية البالغة 25 مادة في حزيران 1993 على النحو الآتي : 11 مادة في صفحات المحليات و 14 مادة في صفحة الثقافة .

وفي كانون الثاني 2003، توزعت المواد الإعلامية البالغة 75 مادة على النحو الآتي : 35 مادة في صفحات المحليات، 15 مادة في صفحة صورة وصوت، 10 مواد في صفحة الثقافة، 6 مواد في صفحة العلوم، 5 مواد في صفحة الشباب و4 مواد في الصفحة الأخيرة .

ثانياً، في صحيفة "النهار": توزعت المواد الإعلامية البالغة 28 مادة في حزيران 1993

الآتي : 12 مادة في الصفحة الأولى، 3 مواد في الصفحة 11، 5 مواد في الصفحة 14، مادتان في كل من الصفحة 9 و 13، ومادة في كل من الصفحات : 4 – 5 – 7 – 12. تجدر الإشارة إلى أن"النهار"في تلك الفترة لم يكن لديها صفحات مبوبة، بمعنى أنه ليس ثمة عنوان للصفحة في رأسها .

أما في شهر كانون الثاني من العام 2003، فقد تم توزيع المواد الإعلامية البالغة 155 مادة على النحو الآتي : 31 مادة في المحليات السياسية، 27 مادة في صفحة أدب وفكر وفن، 17 مادة في نهار الشباب، 13 مادة في صفحة اقتصاد ومال وأعمال، 13 مادة في صفحة مدنيات وتربويات، 10 مواد في مفكرة وألعاب، 5 مواد في حوادث القضاء والقدر، 8 مواد في الصفحة الأولى، 6 مواد في بيئة وتراث، 3 مواد في صفحة المناطق، 3 مواد في وراء الحدث، 3 مواد في الصفحة الأخيرة، 4 مواد في صفحة تحقيق ومادتان في الرياضي .

ب- الأنواع الصحافية والصور

تتعدد الأنواع الصحافية المتّبعة في الصحف اللبنانية وتتنوع، ولكن تنوعها وتعددها لا يعني انفصال بعضها عن بعض، بقدر ما هو نوع من التكامل . في مقابل هذا التنوع، تتعدد الآراء حول تحديد الأنواع الصحافية بمعنى تصنيفها وتقسيمها . وقد حاول العديد من الباحثين تقسيمها إلى أنواع ثلاثة : أولها الأنواع الصحافية الإخبارية وتشمل الخبر، ثانيها الأنواع الصحافية التفسيرية والوصفية وتشمل المقابلة (الحديث) والتحقيق (الريبورتاج)، وثالثها الأنواع الصحافية الفكرية – التحليلية وتشمل الدراسات والمقالات .

وبالرغم من هذا التقسيم، فإن الأمر لم يبد سهلاً إذ ثمة مواد إعلامية لم تكن تمتلك مقومات نوع صحافي محدد، فتعذّر تصنيفها .

على العموم، تم توزيع المواد الإعلامية على الأنواع الصحافية الآتية : الخبر، التحقيق، المقابلة، المقال، قراءة في كتاب وترجمة (وشمل ذلك كل ما هو مترجم من دراسات ومقالات ...). وتشكل هذه الأنواع فئات التحليل المعتمدة، إضافة إلى المواد المصورة .

1 - الخبر :

لا تخلو صحيفة – أية صحيفة – من الأخبار، بل إن هذا النوع يشكل القاعدة الأساسية

لها . والخبر هو"النوع الصحافي الأكثر مقدرة على تقديم المعلومة – الواقعة، الآنية والمباشرة والواضحة بهدف جعل القارئ يعرف ما حدث "[1].

ويظهر التحليل الكمي للمواد الإعلامية أن الخبر يشكل 16 في المئة من النتاج النسائي، وذلك في صحيفة "السفير"في حزيران 1993 وَ 3.5 في المئة فقط في صحيفة "النهار".

وقد تبدلت هذه النسبة في كانون الثاني عام 2003، بحيث وصلت إلى 13.3 في المئة في "السفير"و 11.6 في المئة في "النهار".

علماً أن الأخبار قد تراوحت بين محلية وإقليمية ودولية، وفي المجالات كافة كالسياسة والاقتصاد والرياضة والفن والمجتمع ... الخ .

2 - التحقيق :

أسفرت نتائج التحليل الكمي عن ارتفاع نسبة التحقيق مقارنة مع الأنواع الصحافية الأخرى في النتاج النسائي .

ففي صحيفة "السفير"، بلغت نسبة التحقيقات 32 في المئة عام 1993 لتصل إلى 49.3 في المئة عام 2003 . في حين أنها بلغت في "النهار"35.7 في المئة عام 1993 لتصل إلى 41.9 في المئة عام 2003 .

والتحقيق "هو النوع الصحافي الذي يعالج قضية هامة أو ظاهرة عامة أو مشكلة معقدة تهم شرائح واسعة من الناس بقدر من العمق والشمولية يوضح القضية ويفسّر الظاهرة ويطرح حلولاً للمشكلة، معتمداً أسلوب التحليل والتفسير والشرح والمناقشة "[2]. علماً أن التحقيقات التي وردت لم تكن ذات طابع واحد، بل تعددت موضوعاتها وتراوحت بين اقتصادية، اجتماعية، تربوية وفنية ... الخ.

---

(1) أديب خضور، بحوث إعلامية ميدانية، ط 1، سلسلة المكتبة الإعلامية 17، دمشق 1999، ص 14.

(2) أديب خضور، مدخل إلى الصحافة نظرية وممارسة، ط 2، سلسلة المكتبة الإعلامية 21، دمشق 1993، ص 123.

بلة :

المقابلة أو الحديث هو"نوع صحافي مستقل ومتميّز يجريه صحافي كفء ومتخصص مع شخصية هامة حول موضوع يهم شرائح واسعة من القراء . ويهدف أساساً إلى توضيح الموضوع الذي يجري الحوار حوله وتفسيره وتقريبه من فهم القارئ العادي، ويعتمد أساساً الحوار الحي والمباشر الذي يجريه الصحافي مع الشخصية، بحيث تنوضح الجوانب المختلفة للموضوع عبر الحوار"(1).

وانطلاقاً من هذا التعريف، أمكن رصد عدد قليل نسبياً من المقابلات أو الأحاديث خلال فترة البحث، بحيث بلغت 12 في المئة في "السفير" عام 1993 مقابل 3.5 في المئة في "النهار"، و 2.6 في المئة في "السفير" عام 2003 مقابل 9 في المئة في "النهار".

وكما في الأخبار والتحقيقات، فإن المقابلات لم تقتصر على شخصيات محددة، بل تنوعت بين شخصيات سياسية، اجتماعية، اقتصادية، فنية ... الخ .

4 - المقال :

إن المقال هو"أحد أشكال التعبير اللفظي، يقوم على الموضوعية والحقائق والإلمام التام بالموضوع، كما يقدّم الحجج والمعلومات بطريقة منهجية "(2) .

وبالرغم من اختلاف أنواع المقالات كالمقال الافتتاحي والمقال التحليلي والتعليق وغيرها ... فإنه تمّ تحليلها جميعاً كفئة واحدة . وعلى هذا الأساس، بلغت نسبة المقالات المنشورة بأقلام نسائية في حزيران 1993، نحو 24 في المئة في "السفير" و 57.1 في المئة في "النهار"، بينما بلغت في كانون الثاني من العام 2003 نسبة 32 في المئة في "السفير" مقابل تراجع كبير في "النهار" حيث بلغت النسبة 28.3 في المئة .

---

(1) المصدر السابق، ص 109.

(2) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات الإعلام، ط 1، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت 1985، ص 23.

5 - قراءة في كتاب :

غالباً ما أفردت الصحيفة جانباً من إحدى صفحاتها لتقديم قراءة في أحد الكتب الحديثة أو القديمة أحياناً، فكان لا بد من أخذ هذه الكتابة في الاعتبار، على أساس أنها فئة مستقلة لا بد من أن تخضع هي أيضاً للتحليل الكمي . وقد تبيّن أن هذا النوع قد شكل 16 في المئة من النتاج النسائي في "السفير" في حزيران 1993، بينما كان غائباً تماماً في تلك الفترة عن صفحات "النهار". أما في كانون الثاني 2003، فقد شكل 2.6 في المئة في "السفير" و 6.4 في المئة في "النهار".

6 - الترجمة :

وإن كانت الترجمات لا تشكل نوعاً صحافياً بذاته، خصوصاً أن الترجمة قد تكون متنوعة الموضوعات والأشكال، فإن وجودها – وإن بقلّة – في الصحيفة فرضها كفئة بذاتها، خصوصاً أنها شكلت 2.5 في المئة من مجمل النتاج الصحافي النسائي في "النهار" في كانون الثاني 2003، بينما لم تكن حاضرة قط في "السفير" في العام نفسه، ولا حتى في الصحيفتين في العام 1993.

النوع الصحافي للنتاج النسائي خلال حزيران 1993

النوع الصحافي	السفير		النهار	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
خبر	4	16	1	3.5
تحقيق	8	32	10	35.7
مقابلة	3	12	1	3.5
مقال	6	24	16	57.1
قراءة في كتاب	4	16	_	_
ترجمة	_	_	_	_
المجموع	25	% 100	28	% 99.8

النوع الصحافي للنتاج النسائي خلال كانون الثاني 2003

النوع الصحافي	السفير		النهار	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
خبر	10	13.3	18	11.6
تحقيق	37	49.3	65	41.9
مقابلة	2	2.6	14	9
مقال	24	32	44	28.3
قراءة في كتاب	2	2.6	10	6.4
ترجمة	ـ	ـ	4	2.5
المجموع	75	% 99.8	155	% 99.7

7 - المادة المصورة :

"تعتبر الصورة الصحافية الفوتوغرافية واحداً من عناصر التجسيد الفني للخبر الصحافي، تقوم بدور فاعل في توضيح الحدث واستكمال النص المكتوب وزيادة فعالية الخبر وقوة تأثيره"[1].

والواقع أن للصورة أهمية كبرى، ليس فقط في الخبر، إنما في الأنواع الصحافية كافة، فهي ذات مدلولات هامة وتساعد على المزيد من الفهم، إضافة إلى أنها تكسب المادة المكتوبة المزيد من المصداقية . من هنا، جاءت أهمية اعتبار المادة المصورة كفئة تحليلية مستقلة .

ففي صحيفة "السفير"، يوضح الجدول أدناه أن المادة المصورة قد بلغت 80 في المئة من مجموع المواد الإعلامية النسائية في حزيران 1993، مقابل 39.2 في المئة فقط لصحيفة "النهار" .

أما في كانون الثاني 2003، فقد بلغت نسبة المواد المصورة في "السفير" 65.3 في المئة مقابل 49 في المئة لـ"النهار" .

(1) أديب خضور، بحوث ميدانية إعلامية، مصدر سابق، ص 16.

توزيع المواد المصورة على الصحيفتين

الصحيفة	المادة المصورة	
	العدد	النسبة المئوية
السفير حزيران 1993	20	80
النهار حزيران 1993	11	39.2
السفير ك 2 2003	49	65.3
النهار ك 2 2003	76	49

ج- الموضوعات المعالجة

إن المعطيات المتوفرة توجب تحليلاً كمياً للمواد الإعلامية من ناحية الموضوع أو المضمون . وعلى هذا الأساس، أمكن توزيع المواد وفق الموضوعات الآتية : سياسة وتشمل السياسة المحلية والعربية والدولية، اقتصاد ويقصد به جميع الموضوعات الحياتية كسعر صرف الليرة والماء والكهرباء والفيول والبنوك . . .، تربية وشباب، ثقافة بمعنى كل ما يتعلق بورش العمل والمؤتمرات والقراءات في الكتب، إعلام من جميع جوانبه، امرأة، مجتمع، علوم، بيئة وآثار، فنّ، رياضة، ومنوعات ويقصد بها كل ما لا يمكن تصنيفه ضمن الموضوعات سابقة الذكر .

1 - "السفير"

تشير المعطيات في صحيفة "السفير"، حسب التحليل الكمي للمواد الإعلامية إلى أن الموضوعات السياسية قد غابت تماماً عن النتاج النسائي في حزيران 1993، بينما كانت نسبتها 4 في المئة في كانون الثاني 2003 . وكذلك الحال بالنسبة إلى الموضوعات الاقتصادية التي غابت نهائياً في حزيران 1993 لتبلغ نسبتها 16 في المئة في عام 2003 .

ويبدو الأمر مختلفاً بالنسبة إلى الموضوعات التربوية التي تراجعت من 36 في المئة من مجمل النتاج النسائي في حزيران 1993 إلى 5.3 في المئة في كانون الثاني 2003 . وكذلك الحال بالنسبة إلى الموضوعات الثقافية التي تراجعت أيضاً من 16 في المئة عام 1993 إلى 10.6 في المئة عام 2003، والموضوعات الإعلامية شهدت أيضاً تراجعاً من 28 في المئة عام 1993 إلى 21.3 في المئة عام 2003 .

لم يكن لموضوع المرأة أيّ اهتمام لدى الصحافيات عام 1993، وبالتالي لم يشكل هذا

ءاً من نتاجهن الصحافي في تلك الفترة، وإن شكّل عام 2003 ما نسبته 1.3 في المئة فقط من مجمل النتاج .

اهتمت الصحافيات بالموضوعات ذات الطابع الاجتماعي، إذ بلغت نسبتها 12 في المئة من مجمل النتاج النسائي عام 1993 لتزداد فتصل إلى 17.3 في المئة عام 2003 .

أما بالنسبة إلى موضوعات العلوم، البيئة والآثار، والمنوعات، فلم تكن تستحوذ على اهتمام الصحافيات مع بداية التسعينيات وتحديداً عام 1993، لذلك فهي لم تشكل جزءاً من نتاجهن الصحافي، علماً أنّ الأمر اختلف عام 2003، حيث شكلت محاور العلوم 9.3 في المئة من النتاج النسائي العام، والبيئة والآثار 1.3 في المئة، والمنوعات 6.6 في المئة.

وللموضوعات الفنية نصيب في النتاج النسائي، إذ شكلت 4 في المئة عام 1993، لتصبح 6.6 في المئة عام 2003 .

وعلى عكس الموضوعات الأخرى، شهدت الرياضة تراجعاً ما بين عامي1993 و 2003، فبعدما كانت تشكل ما نسبته 4 في المئة، ما لبثت أن غابت نهائياً عن النتاج النسائي .

2 - "النهار"

إن معطيات التحليل الكمي للمواد الإعلامية في "النهار" لم تكن شبيهة بالنتائج السابقة الخاصة بصحيفة "السفير" .

فقد تبيّن أن الشأن السياسي كان يشكل أكثر من نصف النتاج الصحافي النسائي في حزيران 1993 إذ بلغ ما نسبته 57.1 في المئة، إلا أنه ما لبث أن شهد تراجعاً فبلغت نسبته 29 في المئة في كانون الثاني 2003 .

وتأتي الموضوعات الفنية في المرتبة الثانية عام 1993 حيث كانت تشكل 28.5 في المئة من مجمل النتاج، ثم تراجعت هذه النسبة لتبلغ 10.9 في المئة عام 2003 .

أما الموضوعات التي تندرج تحت عنوان "مجتمع "فقد بلغت نسبتها 7.1 في المئة عام 1993 و 6.4 في المئة عام 2003 .

تليها الموضوعات الثقافية والفنية التي بلغت نسبة كل منها 3.5 في المئة عام 1993. إلا أن الثقافة قد شهدت ازدياداً في نسبتها إذ بلغت عام 2003 نحو 12.2 في المئة، بينما تراجعت نسبة المنوعات إلى 2.6 في المئة .

تجدر الإشارة إلى أن صحيفة "النهار" قد شهدت عام 1993 نقصاً فادحاً في نتاجها النسائي على صعيد الاقتصاد، التربية، الإعلام، المرأة، العلوم، البيئة والآثار، والرياضة . إلا أنه – وبعد مرور عشر سنوات أي عام 2003 – شكّل الاقتصاد 10.9 في المئة من مجمل النتاج النسائي، والتربية 12.2 في المئة، والإعلام 9 في المئة، والمرأة 1.3 في المئة، والعلوم 1.9 في المئة، والبيئة والآثار 1.9 في المئة، والرياضة 1.3 في المئة .

المضمون الصحافي للنتاج النسائي خلال حزيران 1993

المضمون الصحافي	السفير		النهار	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
سياسة	_	_	16	57.1
اقتصاد	_	_	_	_
تربية	9	36	_	_
ثقافة	4	16	1	3.5
إعلام	7	28	_	_
امرأة	_	_	_	_
مجتمع	3	12	2	7،1
علوم	-	_	_	_
بيئة وآثار	-	_	_	-
منوعات	-	_	1	3.5
فن	1	4	8	28.5
رياضة	1	4	-	_
المجموع	25	% 100	28	% 99.7

المضمون الصحافي للنتاج النسائي خلال كانون الثاني 2003

المضمون الصحافي	السفير		النهار	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
سياسة	3	4	45	29
اقتصاد	12	16	17	10.9
تربية	4	5.3	19	12.2
ثقافة	8	10.6	19	12.2
إعلام	16	21.3	14	9
مرأة	1	1.3	2	1.3
مجتمع	13	17.3	10	6.4
علوم	7	9.3	3	1.9
بيئة واثار	1	1.3	3	1.9
منوعات	5	6.6	4	2.6
فن	5	6.6	17	10.9
رياضة	–	–	2	1.3
المجموع	75	% 99.6	155	% 99.6

الفصل الثالث

التحليل النوعي

أ- مضمون النتاج النسائي

إن المتابعة الدقيقة لمحتوى النتاج الصحافي النسائي في "السفير" و"النهار" على ضوء التحليل الكمي الوارد آنفاً، تسمح بالوقوف عند بعض النقاط التي قد تشكل سمة واضحة للصحافة النسائية اللبنانية من مختلف جوانبها .

• النتاج النسائي بالنسبة إلى النتاج العام

من خلال عملية حسابية للمساحة التي يشغلها النتاج النسائي في كلتا الصحيفتين، يتضح أن ثمة علاقة بين المساحة الإجمالية للصفحات ومساحة المواد الإعلامية بأقلام نسائية، بحيث أنه كلما ازدادت المساحة الإجمالية ازدادت مساحة النتاج النسائي، ما ينعكس إيجاباً على المؤشرات .

وهذا يعني أن النتاج الصحافي النسائي يزداد بشكل عام بزيادة النتاج العام، ويرتبط به ارتباطاً وثيقاً .

ولكن المعطيات التي تم الحصول عليها لا تعكس أهمية الدور الذي تؤديه المرأة على صعيد الإعلام المكتوب، هذا في حال كان نتاجها الصحافي هو المعيار في تحديد هذه الأهمية، خصوصاً إذا علمنا أن النساء يشكلن نسبة لا بأس بها من الكادر العامل في الصحف، إذ يبلغن نحو ربع الصحافيين في "السفير" حسب إفادة طلال سلمان كما ورد آنفاً.

فهذا الربع لا يشكل نتاجه ربع النتاج الصحافي العام بل أقلّ بكثير. وهذا يعكس أمرين: أولهما أن الصحافية لا تمتلك القدرة على النتاج الوفير، وثانيهما أنها تمتلك القدرة ولكنها لا

تعطى الفرصة الكافية من قبل إدارة الصحيفة .

• الكتابة النسائية السياسية

بالنسبة إلى موقع المواد الإعلامية النسائية، فيتضح أن معظمها في الصفحات الداخلية . ولم يتم العثور على مادة واحدة بقلم نسائي في الصفحات الأولى في "السفير"، بينما كانت ضئيلة في "النهار" عام 2003 بعدما كانت غزيرة فيها عام 1993 وبلغت ثلث النتاج العام في حينها . وقد يؤشر ذلك على أمور عدة أهمها :

أولاً – إذا كانت الصفحات الأولى من الصحف تخصص للموضوعات الأهم أو للأقلام البارزة أو للتحليلات السياسية القيّمة، فإن انعدام وجود قلم نسائي فيها قد يدل على عدم توفر الشروط اللازمة في المرأة أو في موضوعاتها لتحتل الصفحات الأولى .

وتعدّ الصحافية سحر بعاصيري هي الوحيدة التي تصدّر اسمها الصفحات الأولى من "النهار" لفترة طويلة من خلال مقال تفردت من بين النساء بكتابته بطريقة تحليلية مميزة .

ثانياً – قد تكون الصحافية تمتلك من القدرة ما يجعلها تتصدر بموضوعاتها الصفحات الأولى، إلا أنّ سياسة الصحيفة لا ترغب في أن "تمتهن" المرأة كتابة التحليل السياسي الذي قد ينظر إليه على أنه مهمة ذكورية .

ثالثاً – إن التحليل السياسي الذي يستحق تصدره الصفحة الأولى يتطلب خبرة طويلة في العمل الصحافي وثقافة واسعة وتجربة كبيرة في هذا المجال، وهذا ما لا يتوفر عادة عند الصحافية التي غالباً ما تنتقل من مؤسسة إلى أخرى، دون أن تستمر في العمل نفسه فترة طويلة تؤهلها لكتابة مثل هذه المقالات .

ولعلّ هذا ينطبق مع ما قاله صاحب "السفير" طلال سلمان حول أن الرجل "أبقى" من المرأة في الصحيفة، من أجل ذلك قد يعطى فرصة أكبر أو أهم .

• تعدد الأنواع الصحافية

"إن تنوع الواقع الموضوعي وتنوع الحاجات الإعلامية للقارئ، وتنوع الأهداف المتوخى تحقيقها والوظائف المطلوب إنجازها، وتنوع أساليب وسبل التأثير على ذهن أو عواطف وانفعالات القارئ يفرض تنوع وتعدد الأنواع الصحافية التي تستخدمها الصحيفة المعاصرة في تغطية

والظواهر والتطورات "[1].

وهذا ما يفسّر تعدد الأنواع الصحافية للمواد الإعلامية النسائية في كلتا الصحيفتين، وهذا طبيعي كون هذه المواد جزءاً لا يتجزأ من النتاج العام للصحيفة . وإن هذا التعدد يعكس مستوى الكوادر العاملة وكذلك نوعية وطبيعة القضايا والأحداث التي تعالجها .

إلا أن المعطيات الواردة تبيّن بوضوح هيمنة التحقيق على الأنواع الأخرى، وهو ما بيّنته أيضاً النتائج الإحصائية الواردة في تحليل الاستبيانات . أما سبب ذلك فمردّه إلى ما يأتي :

أولاً – إن التحقيق غالباً ما يتمحور حول شؤون وشجون الرأي العام، وهو الأمر الذي تستهويه الأنثى بطبيعتها حسب المسؤولين في الصحيفتين، خصوصاً أنها عادة تمتلك من الصبر وطول البال ما يجعلها قادرة على الإلمام بالموضوع من جوانبه المختلفة .

ثانياً – يعدّ التحقيق من الأنواع الصحافية التي تحقق خصوصية ما للصحيفة، فبعدما أصبح التلفزيون الوسيلة الإخبارية الأولى بحكم البث المباشر والتغطية الحيّة، فالمرجح أن الصحيفة عمدت إلى تعزيز تغطيتها التفسيرية والتحليلية لتثبت تميزها، وهذا يتم من خلال التحقيقات أولاً، ثم المقالات وغيرها. . . .

ثالثاً – هناك احتمال أن تكون نسبة التحقيقات المرتفعة مقارنة بالأنواع الصحافية الأخرى، عائدة إلى أن التحقيق غالباً ما يوقّع باسم كاتبه، على عكس الخبر الذي قد تكتفي الصحيفة بنشر مكان حدوثه في الأعلى، تحت العنوان مباشرة .

• أهمية الصورة

"تزداد أهمية الصورة في الصحيفة اليومية المعاصرة، ويعود ذلك إلى جملة أسباب أهمها توفر كمية هائلة من الصور المتنوعة، وجاذبية الصورة بالنسبة إلى القارئ العادي، ومقدرة الصورة على أن تقدم رسالة إعلامية مستقلة، ومقدرتها على استكمال الرسالة الإعلامية التي يحملها النص المكتوب، ومقدرتها على تقوية هذا النص وجعله أكثر وضوحاً وفعالية وحيوية وجاذبية، وبالتالي أكثر مقدرة على الوصول إلى المتلقي والتأثير فيه "[2].

---

(1) أديب خضور، بحوث ميدانية إعلامية، مصدر سابق، ص 19.

(2) أديب خضور، بحوث ميدانية إعلامية، مصدر سابق، ص 34.

فالصورة الصحافية لم تعد عنصراً "تزيينياً" بقدر ما أصبحت مادة إعلامية بحد ذاتها تنقل رسالة إعلامية . من هنا أهمية تحليل النتائج الكمية للمواد الإعلامية .

إن نسبة المواد المصورة قد سجلت ازدياداً لا يذكر في "النهار"، إذ أن أكثر من نصف المواد الإعلامية النسائية غير مصورة . أما سبب ذلك فقد يعود إلى أن ثمة أنواعاً صحافية لا تحتاج إلى صور– حسب ما هو متعارف عليه – كالمقال مثلاً وهو متوفر بنسبة غير قليلة في المواد الإعلامية النسائية .

أما الظاهرة المثيرة للاهتمام فهي انخفاض عدد المواد المصورة في "السفير" من عام 1993 إلى عام 2003، بنسبة ملحوظة . وقد يعود ذلك إلى محاولة الصحيفة تكثيف موادها الإعلامية في العدد الواحد بسبب كثرة الأخبار والقضايا والموضوعات .

• مجالات الكتابة

تؤكد المعطيات التحليلية أن الصحافية قادرة على خوض مختلف مجالات الكتابة، وهذا ما أكده فرز الاستبيان سابقاً .

فبعد أن كان ثمة تحفظ على الكتابة في بعض الموضوعات عام 1993، ها هي الصحافية تخوض غمار الكتابة في جميع المجالات في كلتا الصحيفتين، باستثناء الرياضة التي لم يتم العثور على أي مادة إعلامية تتناولها في صحيفة "السفير" وكذلك الحال بالنسبة إلى موضوع البيئة وقضية المرأة التي لم تخصها الصحافية بنسبة وافية من نتاجها .

ثمة فارق ملحوظ بين الصحيفتين، يرتبط بالكتابة السياسية بأقلام نسائية في كل منهما . فهي شبه معدومة في "السفير" وملحوظة بشدة ومميّزة في "النهار" .

على العموم، إن اختلاف النسب بين الصحيفتين لجهة مضامين المواد الإعلامية بأقلام نسائية يعكس قدرة الصحافية على الكتابة في شتى الموضوعات، الأمر الذي يدحض فكرة أن المرأة تصلح فقط للكتابة في الشؤون الاجتماعية والتربوية . . . .

ب- أسلوب المعالجة

ليس الأسلوب المتبع في معالجة الموضوعات الإعلامية – على اختلاف القالب أو النوع الصحافي الذي توضع فيه – مسألة تتعلق بالشكل أو المظهر الخارجي للمادة، بل هي مسألة

... ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمضمون هذه المادة وطبيعة الموضوع الذي تم التطرّق إليه والهدف من طرحه، ونوعية الجمهور المستهدف من خلاله، إضافة إلى درجة الموضوعية المعتمدة في التعاطي مع بعض القضايا.

إن نظرة تفصيلية دقيقة إلى مضمون الأنواع الصحافية التي تتعاطاها الصحافيات تمكننا من فهم أعمق لطبيعة النتاج الصحافي النسائي وبالتالي تحديد خصوصيته .

وبناء على ما تقدم، فإنّ تحليل المعطيات يضع نصب الأعين النتائج الآتية :

• بين الموضوعية والذاتية

تداخلت أساليب معالجة التحقيقات الصحافية، وإن كانت الطريقة في عرض الموضوع وطرحه متشابهة إلى حدّ كبير .

فمقدمة التحقيقات غالباً ما تكون توثيقية أرشيفية، تقوم على تقديم معلومات ذات طابع رسمي أو إحصاءات محددة ليتم من خلالها الانطلاق إلى القضية . وقد تكون المقدمة خبرية، بمعنى أن التحقيق تم بناؤه على قاعدة خبر ما كأساس لمعالجته ومناقشة أبعاده وتفاصيله.

غالباً ما يعتمد التحقيق على عدد من المقابلات مع شخصيات على صلة مباشرة بالموضوع . أما الخاتمة فجاءت أحياناً كثيرة على شكل تساؤلات، ما يفسح في المجال أمام تحقيقات أخرى، خصوصاً إذا لم تتمكن الصحافية من ملامسة الحلول الناجعة للمشكلة – القضية .

أما بالنسبة إلى العناوين، فإن للتحقيق عادة – كما تبيّن– عنوانين أو ثلاثة، إضافة إلى عناوين فرعية إذا كان مطولاً .

وإذا كان التحقيق يتناول موضوعاً اجتماعياً أو فنياً، فإنه لم يخلُ من الأسلوب الوجداني أو العبارات الساخرة، وأحياناً العبارات الأدبية في الموضوعات الفنية . وهذا يعني أن التحقيقات لم تخلُ تماماً من الذاتية، وإن التزمت بها غالبية الصحافيات، فها هي إحداهن تقول في تحقيق حول "مطمر الناعمة "(1): "إن تفاقم مشكلة مطمر الناعمة يدفعنا كمواطنين إلى التفكير ملياً بمسؤولياتنا كمجتمع أهلي تجاه هذه المشكلة " . وقد تضمنت العبارة، إضافة إلى رأي ذاتي، استخدام ضمير المتكلم نحن في "يدفعنا " و"مسؤولياتنا "، ما يعني أن التحقيق لم يخلُ من موقف شخصي

---

(1) "النهار"، العدد 21487، الصادر في 6 كانون الثاني 2003.

للصحافية تجاه الموضوع المطروح، ولم تتم معالجته دائماً بشكل محايد ومستقل .

على العموم، تبيّن أن ثمة قاسماً مشتركاً بين التحقيقات، الأمر الذي يكرّس تقنية واضحة لكتابة التحقيق، وهذا أمر طبيعي وإن أدّى الأمر أحياناً إلى غياب الإبداع عن العديد من التحقيقات، من دون إنكار إبداع بعضها . فقسم منها تمكن من معالجة الموضوع بشكل تحليلي، تفسيري، وقسم آخر اكتفى بمعالجة سطحية فقط .

• السرد والعرض

تكاد تكون الأخبار التي تقوم الصحافيات بتغطيتها محدودة الإطار، بحيث لم تتعد كونها تنقل وقائع المؤتمرات ومحاضر الجلسات والحلقات العلمية والمهرجانات والأمسيات الفنية واللقاءات والمحاضرات والندوات. ولم يتم العثور في أعداد الصحف طوال فترة الدراسة إلا على خبر واحد اقتصادي وثلاثة أخبار تربوية ترتبط بالامتحانات الرسمية .

أما بالنسبة إلى الأخبار السياسية أو الأمنية أو الدولية الخارجية فتبدو معدومة في كلتا الصحيفتين، إلا إذا كانت متوفرة ولكن من دون توقيع كاتباتها .

حاولت معظم الصحافيات مراعاة تقنية كتابة الخبر خصوصاً في المقدمة، ما عدا بعضهن اللواتي خرجن عن القاعدة فجاءت مقدمة الخبر لديهن وجدانية خصوصاً في تغطية الأخبار الفنية وتحديداً عند الصحافية مي منسّى التي تفردت أخبارها بمقدمات تتضمن عبارات شعرية وأدبية مثل :"من رومنطيقية هائمة فوق مياه الملامس، إلى طائر كاسر محلق فوق التعاقبات المسرعة "(1) في مقدمة خبر حول أمسية عزف، أو"هو ذا القانون بأوتاره الاثنين والسبعين وبصندوقه الرنان. . . "(2)، ما يعني خروجها عن القاعدة الأساسية في كتابة الأخبار .

على العموم، يسيطر أسلوب السرد على التغطيات الإخبارية، ما يعكس التركيز الشديد من قبل الصحافيات على الوظيفة الإخبارية لما يكتبنه في مثل هذا النوع الصحافي، إضافة إلى أسلوب العرض من خلال نشر بعض المداخلات الحرفية أو النص الكامل لجلسات أحد المؤتمرات . . . الخ .

---

(1) النهار، العدد 21485 الصادر في 3 كانون الثاني 2003.

(2) النهار، العدد 21499 الصادر في 18 كانون الثاني 2003.

• المقابلات

إذا كانت معظم الأنواع الصحافية غالباً ما ترتبط بموضوعات آنية، فإنّ الحديث (أو المقابلة) لم يكرّس هذه القاعدة . وقد تمحورت الأحاديث حول موضوعات فنية وأدبية وعلمية، كحوار مباشر مع شاعر، أو كاتب أو روائي أو فنان أو رياضي أو رئيس جمعية ... وتمّت صياغتها بشكل تقليدي بحت من خلال سؤال وجواب . وغابت الأحاديث السياسية [1] مع شخصيات سياسية أو مسؤولين بارزين . أما القاسم المشترك بين معظم الأحاديث المتوفرة هو المقدمة التي تكون عادة "تعريفية "بالشخص المحاوَر .

• المقال

يعرّف بعض الباحثين في شؤون الإعلام المقال بأنه نوع صحافي ذو طابع فكري متميز، إذ انه يقدّم رأياً واضحاً ومحدداً ومباشراً إزاء قضية أو حدث .

ويميل البعض إلى اعتباره من أهم الأنواع الصحافية لجهة قدرته على التأثير في الرأي العام، ولجهة إمكانية تعديل قناعات القارئ تجاه قضية ما، علماً أن ثمة ميلاً إلى تمييز قارئ المقال عن القارئ العادي، بمعنى أنه أكثر جدية و"نخبوية " .

وانطلاقاً من ذلك، فإنّ كاتب المقال لا بدّ له من أن يتمتع بقدرة كبيرة على التحليل والتعليق والنقد، لتكوين رأي ما تجاه قضية معينة، الأمر الذي يتطلب وعياً ومتابعة ومعرفة .

وإذا كانت الكتابة "الموضوعية "هي السمة الأساسية في الكتابة الصحافية بشكل عام، وإن لم يكن ذلك بالمعنى الدقيق للكلمة، فإن المقال قد يكون أكثر الأنواع الصحافية الذي تبرز فيه الذاتية وبالتالي تكثر فيه ضمائر المتكلم (أنا – نحن)، وهذا ما بيّنته المعطيات خلال تحليل محتوى المواد الإعلامية المتوفرة في فترة الدراسة .

وقد تناولت المقالات، بغالبيتها الموضوعات الإعلامية بالدرجة الأولى، خصوصاً أن صحيفة "النهار"قد أفردت مقالاً ثابتاً للموضوعات الإعلامية . كما تمحورت المقالات حول الموضوعات الاجتماعية والفنية وكذلك السياسية بنسبة لا بأس بها، إذ تم رصد مقالات تناولت قضايا سياسية

---

(1) ما عدا أحدها مع مسؤول سياسي عبر الهاتف .

دولية [1] كسياسة جورج بوش مثلاً تجاه حرب العراق ... أو قضايا سياسية محلية[2]، بأسلوب تحليلي، وإن مال هذا الأسلوب في الكثير من الأحيان إلى العرض أكثر منه إلى التحليل.

أما الموضوعات الثقافية فقد تناولتها الصحافية غالباً بأسلوب نقدي من دون أن تخلو هذه المقالات من الذاتية في الكثير من الأحيان.

كما طُبعت بعض المقالات بطابع وجداني أدبي وأحياناً وصفي كما جاء في مقال بعنوان "حلم أبيض أزرق": "لاح فندق قصر البستان لعيوننا المحمرة من طول السهر ووفرة الشمس، فحسبناه حلماً أبيض..."[3].

أو ما جاء في مقال حمل عنوان "عملية صيانة دورية"[4]: "سؤال ظل يتردد في رأسي الفارغة ..." حيث لم تتوان الصحافية عن نقل مشاعرها إلى القراء بأسلوب بعيد عن الموضوعية.

وبالرغم من إخفاق بعض الصحافيات – كاتبات المقال – من تحقيق الهدف المنشود من كتابة هذا النوع الصحافي الهام كما ورد آنفاً، فإن بعضهن قد تمكّن من ترك بصمة تذكر لجهة تحليل بعض القضايا وإضفاء أهمية كبرى على هذا التحليل من خلال أسلوب منطقي سلس، وإن كان رمزياً في بعض الأحيان [5].

● قراءة الكتب

غالبا ما تمحورت قراءات الكتب حول إصدارات حديثة وخصوصاً الروايات أو الكتب ذات الطابع الأدبي والثقافي. وتتراوح هذه القراءات تارة بين التلخيص وتقديم الفكرة الأساسية، وبين القراءة الدقيقة تارة أخرى.

وأحياناً تقدم الصحافية تحليلاً لأحد الإصدارات، فتتناول المضمون بشكل تحليلي فيه من الذاتية ما يبرز ضمير المتكلم بشكل لافت مثل "لعلّي أجد"، "تداهمني"، "نتابع"....

---

(1) مثل مقالات سحر بعاصيري في "النهار".

(2) مثل مقالات روزانا بو منصف في "النهار".

(3) السفير، العدد 9402، الصادر في 20 كانون الثاني 2003.

(4) السفير، العدد 9392، الصادر في 8 كانون الثاني 2003.

(5) كما ورد في بعض مقالات عناية جابر في "السفير".

• اللغة والعبارات

لم تخلُ الأنواع الصحافية بجملها – باستثناء الأخبار عموماً – من العبارات العامية او الأجنبية، وخصوصاً المقال الذي غصّ أحياناً كثيرة بالعديد منها مثل: "هون"، "أوفر"، "بدي أتظاهر"[1] . . . .

استخدمت الصحافيات – بغالبيتهن – اللغة السهلة البعيدة عن التكلف والخالية من العبارات غير المفهومة، أو تلك الألفاظ والتعابير التي قد تبدو صعبة الفهم بالنسبة إلى الشرائح الاجتماعية المختلفة (على عكس ما يقوم به بعض الصحافيين – من الرجال – في مقالاتهم خصوصاً في الصفحات الأولى) .

علماً أن بعض المقالات لم يخلُ من الأخطاء الشائعة في اللغة العربية، وإن لم ترد بكثرة وبشكل يثير الانتباه، ومن دون أن يؤثر ذلك في متانة العبارات ودقة استخدامها .

• جمهور القراء

ليست كل المواد الإعلامية تحمل هوية لبنانية، بمعنى أن ثمة تحقيقات قد أجريت خارج لبنان، وقد تمت الإشارة إلى ذلك في رأس الموضوع إلى جانب اسم الصحافية .

كما أنه ليس ثمة مؤشر على أن النتاج الصحافي النسائي موجه إلى جمهور بعينه، بمعنى أنّ ما تكتبه الصحافية ليس موجهاً بالضرورة إلى نوع محدد من القراء، بل هي شأنها شأن الرجل تكتب إلى جمهور لا يمكن تحديد جنسه، طالما أن كتاباتها متنوعة في المضمون والأسلوب والنوع الصحافي .

إن التحليل النوعي للمعطيات العامة التي توفرت إثر التحليل الكمي للمواد الإعلامية، وتسليط الضوء على أسلوب معالجة الموضوعات المطروحة، يقود إلى إمكانية تحديد خصوصية النتاج الصحافي النسائي .

---

(1) مثل مقال بعنوان "حنين إلى الاسكوا"، المنشور في "السفير" في 22 كانون الثاني 2003.

ج- خصوصية النتاج الصحافي النسائي

إن تحليل المحتوى – الكمّي والنوعي – للمواد الإعلامية طوال فترة الدراسة قد كشف عن جوانب مختلفة للنتاج الصحافي النسائي، ما أفسح في المجال أمام إمكانية الحديث عن خصوصية محددة لهذا النتاج، وإن كان تحليل المواد الإعلامية المختارة لم يقصد منه الوصول إلى نتائج قاطعة قابلة للتعميم على جلّ النتاج الصحافي النسائي، بقدر ما هو دراسة عميقة لجانب من هذا النتاج من خلال صحيفتين محددتين وفي فترة زمنية محدّدة .

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن تحديد خصوصية النتاج الصحافي النسائي لا يعني فصله عن النتاج الصحافي العام، بل هو جزء مكمّل له، لا يتجزأ منه ولا ينفصل عنه . في حين أن الأمر يكاد يقتصر على بعض الخصائص التي أبرزها التحليل لمضمون المواد الإعلامية والتي يمكن تلخيصها بالآتي :

- لا يمكن الحديث عن نتاج صحافي نسائي وآخر "رجالي" كنتاجين منفصلين لجهة مضمون المواد الإعلامية . إذ أن تحليل النتاج "الرجالي" قد يكشف عن خصائص متشابهة، خصوصاً أن الصحافية – المرأة – قد لامست بكتاباتها الصحافية معظم القضايا، باستثناء الموضوعات الرياضية التي لم تتعرض لها إلا نادراً بمعنى أن نتاجها لم يأت متخصصاً في مجال دون الآخر، وإن اختلفت نسبة كتاباتها بين موضوع وآخر .

وفي الإطار نفسه، يبدو أن النتاج الصحافي النسائي قد تطور خلال الفترة الأخيرة تطوراً لافتاً، خصوصاً مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، بعدما كشفت المؤشرات عن فروقات كبيرة في نسبة المشاركة في النتاج السياسي للصحيفة بين عامي 1993 و 2003 .

فبعدما كانت كتابات المرأة السياسية تكاد تنعدم مع بداية التسعينيات أصبحت أكثر عدداً في بداية القرن الحالي، هذا بالنسبة إلى "السفير" . أما عدم انطباق هذا على "النهار" إنما مفاده أن الكتابة السياسية من قبل الصحافيات ليست دائماً خياراً بالنسبة إليهن، بقدر ما هي مبنيّة على خيار إدارة المؤسسة الصحافية . ويؤكد ذلك رغبة العديد من الصحافيات في ممارسة الكتابة السياسية حسب ما ورد في نتائج الاستبيان .

- غاب الكثير من الموضوعات عن التغطية الصحافية النسائية، فجاء نتاج النساء مثلاً خالياً

القضايا العربية والدولية، على اختلاف الأنواع الصحافية.

- ليس ثمّة أسلوب للمعالجة يتّسم به النتاج الصحافي النسائي. ففي بعض الأنواع الصحافية، كان الأسلوب تقليدياً، وفي أنواع أخرى كان خلاّقاً شأنه في ذلك شأن النتاج الصحافي عامة.

انطلاقاً مما تقدّم، يمكن القول إنَّ النتاج الصحافي النسائي لا يمتلك مقومات خاصة يمكن من خلالها الحديث عن خصوصية معينة، بقدر ما يمكن الوقوف عند خصائص معينة للعمل الصحافي النسائي بشكل عام.

والدليل على ذلك أن ليس ثمة مؤشر إلى أن هذا المقال أو ذاك التحقيق أو الخبر قد كتب بقلم نسائي، طالما أن الصحافية قد اتبعت التقنيات الخاصة بكل نوع من الأنواع الصحافية.

هذا من ناحية المضمون وأسلوب المعالجة، أما من حيث الكمّ، فإن المعطيات تدلّ على أنّ النتاج النسائي قليل مقارنة مع عدد الصحافيات الخريجات من كليات الإعلام سنوياً، الأمر الذي يدلّ على أن نسبة كبيرة منهن ربما تفضّل العمل في المجلات بدلاً من الصحف أو العمل في الإعلام المرئي مع تنامي عدد الفضائيات.

على العموم، إذا كان طرح مسألة وجود نتاج صحافي نسائي قائم بذاته يقود إلى الحديث عن مقومات مهنية مختلفة أو متشابهة بين نتاج المرأة ونتاج الرجل، وإن اختلفت اهتمامات كل من الجنسين، تبعاً لطبيعة ميولهما، وطبقاً لما يدخل في نطاق تجربة كل منهما، علماً أن هذه الميول وهذه الاهتمامات قد تتقارب وتتداخل عند الاثنين معاً، فإنه من غير المفيد أن نلتمس خصوصية معيّنة للنتاج الصحافي النسائي عبر مقومات مختلفة، بقدر ما ترتبط المسألة بخصوصية اهتمامات المرأة التي تنبع من خصوصية ظروفها وأوضاعها النفسية والاجتماعية...

خاتمة

"لا فرق بين الرجل والمرأة في الكتابة والتفكير"[1]. قد تكرس هذه العبارة فكرة أن المرأة تستطيع أن تبدع في أي مجال تحبه، شأنها في ذلك شأن الرجل.

ويندرج في السياق نفسه قدرة الصحافية على الإبداع في الكتابة الصحافية، وإن كانت ميولها تختلف أحياناً عن ميول الرجل. فهي كالرجل تماماً في هذا المجال، من دون أن يعني ذلك التنكر لذاتية المرأة، إذ "ربما هناك روحية نسائية مميزة في الكتابة ... أستغرب المقولة إن المرأة تتأثر بخصوصيتها الفيزيولوجية عندما تكتب "[2].

وانطلاقاً مما سبق، يجب أن لا ينظر إلى النتاج الصحافي النسائي لجهة أن له خصوصية تميّزه عن النتاج الصحافي الذكوري، بقدر ما يجب النظر إليه من زاوية موضوعاته التي ترتبط باهتمامات المرأة بشكل عام، وإن كانت هذه الاهتمامات متنوعة ومختلفة، وباتت تشمل القضايا كافة.

علماً أنه يجب أن لا يتم التغافل عن غياب دورها الفاعل كصحافية يحتل اسمها الصفحات الأولى من الصحف، إلا نادراً، والذي قد يكون مردّه في العديد من الأحيان إلى سياسة الصحيفة، وإن لم يتم الاعتراف بذلك من قبل أصحاب "السفير" و"النهار" علناً. والسبب في ذلك إنما هو في العقلية السائدة، "فالعلّة ليست في النساء وعقولهن، بل في علاقة الرجال الذين يفرضون واقعاً مراً على المرأة ويمنعونها من إظهار علو كعبها في التفكير والإبداع "[3].

---

(1) إبراهيم ي النجار، "كيف ينظر الرجل إلى الكتابة النسائية"، المرأة والكتابة، تجمع الباحثات اللبنانيات، الكتاب الثاني، بيروت 1995 - 1996، ص 231.

(2) إيليا حريق، "لا جنس للكتابة"، المرأة والكتابة، المصدر نفسه، ص 227.

(3) إبراهيم ي النجار، "كيف ينظر الرجل إلى الكتابة النسائية"، المرأة والكتابة، مصدر سابق، ص 231.

خلاصة عامة

في منتصف القرن العشرين، طرأت تبدلات وتغيرات جذرية على القاعدة المادية للمجتمع الذي أصبح يتحول شيئاً فشيئاً إلى مجتمع استهلاكي بامتياز . وانعكس ذلك على دور المرأة، فاختلفت النظرة إلى هذا الدور، وازداد بالتالي التساهل الاجتماعي حيال مزاولتها لبعض النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والمهن، والصحافة واحدة منها .

انخرطت المرأة في العمل الصحافي بعدما استطاعت تحصيل شهادات جامعية عليا مكّنتها من العمل في المؤسسات الصحافية إلى جانب الرجل، فكانت المحققة والمندوبة والمراسلة والمحررة في شتّى القضايا والموضوعات .

إلا أن المرأة الصحافية، شأنها شأن النساء العاملات كافة، تخضع لمعايير اجتماعية قد تتحكم إلى حدّ كبير بتطورها المهني، فعندما "نقول "مجتمع لبناني" نستحضر تركيبة اجتماعية مركبة ومعقدة تتضافر فيها العناصر التي اعتادت السوسيولوجيا أن تسميها تقليدية أو بنى أصيلة مع العناصر التي اعتدنا أيضاً أن نسميها حديثة ومتطورة "[1].

وإن انعكاس هذه التركيبة على عمل المرأة الصحافي يبرّر بقاءها خارج إطار مواقع صنع القرار في المؤسسات الصحافية التي تعمل فيها .

وبالعودة إلى الفرضيات التي تم وضعها في بداية البحث، فإن النتائج النهائية قد أثبتت صحة غالبيتها، وإن لم تستطع إثبات صحة البعض القليل منها :

- افترض البحث زيادة عدد النساء الجامعيات بعد انتهاء الحرب الأهلية، وتحديداً خريجات

(1) ملحم شاوول، "المرأة والشأن العام في ضوء الاستطلاعات والأبحاث"، موقع المرأة في السياسي في لبنان والعالم العربي، تجمع الباحثات اللبنانيات، الكتاب الرابع، بيروت 1997 - 1998، ص 144.

كليات الإعلام، وقد أثبتت الإحصائيات التي حصلت عليها الباحثة من جميع الجامعات التي تضم كلية إعلام صحة هذه الفرضية .

- افترض البحث زيادة عدد الصحافيات أو النساء العاملات في المجال الصحافي، وإنّ عدد المواد الإعلامية التي تمّ تحليلها خلال فترة الدراسة أثبتت هذه الزيادة، خصوصاً بعدما مرت الصحافة النسائية خلال الثمانينيات بمرحلة من الجمود والركود .
- افترض البحث غياب المرأة عن مواقع صنع القرار، وقد بيّنت النتائج أن الصحافية لا تحتل سوى بعض الوظائف التنفيذية، وهي بعيدة كل البعد من مواقع صنع القرار في المؤسسات الصحافية اللبنانية، وتحديداً السياسية .
- افترض البحث وجود مشاكل لدى المرأة الصحافية تعود إلى طبيعة هذه المهنة، وقد بيّنت نتائج فرز الاستبيان صحة هذه الفرضية، خصوصاً أن ثمة تضارباً بين مهنة الصحافة والحياة الخاصة للصحافية، على عكس المهن الأخرى التي قد تتمكن المرأة فيها بسهولة من التوفيق بينهما .

هذا إضافة إلى المشاكل النفسية التي تعانيها الصحافية جراء التمييز بينها وبين زميلها الصحافي والذي مرده إلى النظرة الدونية إلى قدرات المرأة، ويكفي لإثبات ذلك سرد العبارات التي رددتها الصحافيات عن أن الرجل – برأي البعض من الرجال – "الأفضل، الأذكى، الأقوى" .

- افترض البحث وجود خصوصية معينة للنتاج الصحافي النسائي، وقد أثبتت نتائج التحليل الكمي والنوعي للمواد الإعلامية بأقلام نسائية طوال فترة الدراسة بعض الخصوصيات كميل المرأة إلى كتابة أنواع صحافية معينة كالتحقيق، وغيابها عن صفحة العربيات والدوليات، وغيابها – إلا نادراً – عن الصفحات الأولى، وبعدها عن كتابة التحليلات السياسية والافتتاحيات . . . .

إلا أنه لم يكن بالإمكان الوقوف عند خصوصية تميز النتاج الصحافي للمرأة عن النتاج الصحافي العام، فالمرأة امتهنت تقنية الكتابة الصحافية، وليس هناك مقال نسائي وآخر رجالي .

- افترض البحث بُعد المرأة الصحافية عن الكتابات السياسية تماماً، إلا أن النتائج بيّنت أن هناك ثلاث فئات من النساء الصحافيات : صحافية تكتب في المجال السياسي لأنها تحب

، صحافية لا تكتب في المجال السياسي لأنه لا يستهويها، وصحافية لا تكتب في المجال السياسي لأنها لم تمنح الفرصة لخوض هذه التجربة .

تجدر الإشارة إلى أنّ تطابق نتائج فرز الاستبيان مع نتائج تحليل المحتوى يؤكد مصداقية المعطيات التي تم التوصل إليها .

على العموم، يتضح من خلال هذا البحث أن عدد الخريجات من كليات الإعلام لا يتناسب مع عدد الصحافيات العاملات في المؤسسات الصحافية (السياسية)، وهذا يعكس واقعاً مفاده أن الخريجات –غالبيتهن – قد يفضّلن الإعلام المرئي على الإعلام المكتوب، ولعلّ حضور اللبنانيات في المحطّات التلفزيونية والفضائيات العربية يثبت ذلك، كما يثبته أيضاً قول طلال سلمان إن عدد الصحافيات في أواخر السبعينيات كان أكثر ممّا هو عليه الآن، ويشكلن نسبة أكبر من الكادر الصحافي العام مما يشكلنه حالياً في "السفير".

إذا كان هدف البحث عدم الاكتفاء بوصف حالة ما – ويقصد بها هنا الصحافة النسائية –وإصدار الحكم عليها ولا ينحصر في ذلك أساساً، فإنه لا بد من الحث على تفعيل الصحافة النسائية، وهذا يتحقق من خلال الخطوات الآتية :

- إن تحسين وضع المرأة في مهنة الصحافة لا يتحقق بقرار من أصحاب المؤسسات الإعلامية، إنما يجب على الصحافية أن تنشط لفرض حقها في أن تكون في موقع القرار، فتعزز دورها الإعلامي ووضعها المهني .
- لا بد من دعوة الجامعات والمعاهد والمؤسسات الصحافية إلى تنظيم دورات تدريبية وورش عمل لتوعية المرأة الصحافية لجهة تمتين إيمانها بقدراتها من خلال إبراز الخبرات والنماذج القيادية النسائية الناجحة، وحثّها على رفع كفاءتها الإنتاجية في العمل الصحافي .
- من المفيد أيضاً مطالبة القيادات الإعلامية والإدارية في المؤسسات الصحافية بتطوير سياساتها الإعلامية، بشكل يسمح بتنشيط وتشجيع الكوادر النسائية في الصحافة المكتوبة على تولي مناصب قيادية وعلى المشاركة في صنع القرارات المهنية، بمعنى أن يكون الأمر قائماً على أساس الكفاءة وليس على أساس الجنس .

ولا بد أخيراً من الإشارة إلى أن الصحافة مرآة المجتمع بكل جوانبه السياسية والاقتصادية والأمنية ... ولا يختلف اثنان حالياً على أن لبنان يعيش منذ أكثر من عقد من الزمن فترة عدم استقرار سياسي واقتصادي، الأمر الذي ينعكس بالطبع على التعاطي

الإعلامي لأي مؤسسة صحافية وخصوصاً السياسية منها .

والكادر النسائي جزء لا يتجزأ من التركيبة الصحافية لأي مؤسسة، وبالتالي لا بد من أن يتأثر نتاجه ومشاكله ودوره بالظروف غير المستقرة التي تواكبها الصحافة اللبنانية .

ولكن هل تنعكس الظروف نفسها على العمل النسائي في الإعلام المرئي وعلى نتاج المرأة فيه ؟ وهل تعاني مشاكل التمييز الجنسي نفسها ؟ وهل تمكنت من تولي مناصب قيادية في هذا الإعلام ؟

قد تجيب بحوث أخرى عن هذه التساؤلات من خلال دراسة ميدانية توضح خصوصية العمل والنتاج النسائي في الإعلام المرئي .

الفهارس

فهرس الجداول

جدول رقم (1)

الفئات العمرية للصحافيات

الفئة	العدد	النسبة المئوية
بين 26 و30	12	33.3
بين 31 و35	9	25.0
بين 36 و40	6	16.7
بين 41 و45	5	13.9
بين 20 و25	3	8.3
بين 46 و50	1	2.8
المجموع	36	100.0

جدول رقم (2)

مكان الولادة لصحافيات
«السفير» و«النهار»

المكان	العدد	النسبة المئوية
بيروت	12	33.3
طرابلس	2	5.6
دفون	1	2.8
جرنايا - الجنوب	1	2.8
الشوف	1	2.8
الشياح	1	2.8
عمشيت	1	2.8
الخنشارة	1	2.8
طليا	1	2.8
بسكنتا	1	2.8
الكويت	1	2.8
تحويطة النهر	1	2.8
الهلالية	1	2.8
المنصف	1	2.8
جبل لبنان	1	2.8
البقاع	1	2.8
عشقوت	1	2.8
الجنوب	1	2.8

عين ابل	1	2.8
رشميا	1	2.8
حارة الناعمة	1	2.8
بعبدا	1	2.8
مشغرة	1	2.8
غير محدد	1	2.8
المجموع	36	100.0

جدول رقم (3)

توزيع الصحافيات بحسب الديانة

الديانة	العدد	النسبة المئوية
مسيحية	22	61.1
مسلمة	12	33.3
لا جواب	2	5.6
المجموع	34	94.4

جدول رقم (4)

توزيع الصحافيات

بحسب الوضع العائلي

الحالة	العدد	النسبة المئوية
عزباء	22	61.1
متزوجة	12	33.3
مطلقة	2	5.6
المجموع	36	100.0

جدول رقم (٥)

توزيع الصحافيات بحسب عدد الأولاد

الحالة	العدد	النسبة المئوية
لا أولاد	26	72.2
2	6	16.7
1	3	8.3
3	1	2.8
المجموع	36	100.0

جدول رقم (6)

توزيع المستفتين
بحسب المستوى التعليمي

المستوى	العدد	النسبة المئوية
جامعي	36	100.0
المجموع	36	100.0

جدول رقم (7)

توزيع المستفتين
بحسب الإختصاص والجامعة

الإختصاص والجامعة	العدد	النسبة المئوية
إعلام - اللبنانية	25	69.4
علم نفس	2	5.6
علم اجتماع	2	5.6

ترجمة	1	2.8
ادارة اعمال	1	2.8
علوم سياسية	1	2.8
تغذية	1	2.8
تاريخ	1	2.8
إعلام - LAU	1	2.8
إعلام – اليسوعية	1	2.8
المجموع	36	100.0

جدول رقم (8)

هل تمارسين مهنة غير الصحافة؟

الجواب	العدد	النسبة المئوية
كلا	31	86.1
لا جواب	5	13.9
المجموع	36	100.0

جدول رقم (9)

أين تمارسين مهنة الصحافة ؟

المؤسسة	العدد	النسبة المئوية
النهار	26	72.2
السفير	10	27.8
المجموع	36	100.0

جدول رقم (10)

فترة العمل في النهار أو السفير

تاريخ بدء العمل في النهار أو السفير		
التاريخ	العدد	%
بين 1996 و2000	18	50.0
بين 1991 و1995	14	38.9
بعد 2000	3	8.3
قبل 1990	1	2.8
المجموع	36	100.0

جدول رقم (11)

سبب إختيار مهنة الصحافة

السبب	العدد	النسبة المئوية
الهواية	20	55.6
المردود المعنوي	14	38.9
التخصص الجامعي	10	27.8
الصدفة	8	22.2
حب الشهرة	2	5.6
كسب المال	0	0.0

جدول رقم (12)

كيفية الحصول على العمل في الصحيفة

	العدد	النسبة المئوية
صدفة	16	44.4
الشهادة الجامعية	15	41.7
الأقارب	4	11.1
الواسطة السياسية	1	2.8
المجموع	36	100.0

جدول رقم (13)

هل أنت منتسبة إلى الضمان ؟

	العدد	النسبة المئوية
نعم	33	91.7
كلا	3	8.3
المجموع	36	100.0

جدول رقم (14)

هل أنت مسجلة في نقابة المحررين ؟

	العدد	النسبة المئوية
نعم	20	55.6
كلا	15	41.7
المجموع	35	97.2
لا جواب	1	2.8
إجمالي	36	100.0

جدول رقم (15)

الانتساب إلى نقابة المحررين بحسب الإنتساب إلى الضمان

	منتسبة إلى الضمان		غير منتسبة إلى الضمان	
منتسبة إلى نقابة المحررين	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
نعم	18	56.3	2	66.7
كلا	14	43.8	1	33.3

جدول رقم (16)

الانتساب إلى نقابة المحررين بحسب التخصص الجامعي

	إعلام		تخصص آخر	
منتسبة إلى نقابة المحررين	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
نعم	17	65.4	3	33.3
كلا	9	34.6	6	66.7

جدول رقم (17)

هل ترتبطين بعقد عمل ؟

	العدد	النسبة المئوية
نعم	32	88.9
كلا	3	8.3
المجموع	35	97.2
لا جواب	1	2.8
إجمالي	36	100.0

جدول رقم (18)

عدد ساعات العمل المحددة في العقد

	العدد	النسبة المئوية
لا وقت محدد	29	80.6
أكثر من ٨ ساعات	3	8.3
بين ٥ و٧ ساعات	1	2.8
المجموع	33	91.7
لا جواب	3	8.3
إجمالي	36	100.0

جدول رقم (19)

عدد ساعات العمل الفعلية

	العدد	النسبة المئوية
أكثر من ٨ ساعات	18	50.0
بين ٥ و٧ ساعات	13	36.1
بين ٢ و٤ ساعات	4	11.1
المجموع	35	97.2
لا جواب	1	2.8
إجمالي	36	100.0

جدول رقم (20)

هل لديك دوام ليلي إلزامي ؟

	العدد	النسبة المئوية
كلا	17	47.2
أحيانا	12	33.3
نعم	6	16.7
المجموع	35	97.2
لا جواب	1	2.8
إجمالي	36	100.0

جدول رقم (21)

هل يسبب الدوام الليلي أو النهاري متاعب ؟

	العدد	النسبة المئوية
أحيانا	17	47.2
كلا	14	38.9
نعم	3	8.3
المجموع	34	94.4
لا جواب	2	5.6
إجمالي	36	100.0

جدول رقم (22)

نوعية المتاعب

	العدد	النسبة المئوية
إجتماعية	9	25.0
عائلية	9	25.0
نفسية	7	19.4
صحية	5	13.9
إقتصادية	2	5.6
غيره	1	2.8

جدول رقم (23)

هل تضطرين للسفر ؟

	العدد	النسبة المئوية
أحيانا	13	36.1
نعم	12	33.3
كلا	10	27.8
المجموع	35	97.2
لا جواب	1	2.8
إجمالي	36	100.0

جدول رقم (24)

الراتب الشهري

	العدد	النسبة المئوية
بين 500 و1000 دولار	21	58.3
بين 1000 و1500 دولار	11	30.6
أقل من 500 دولار	4	11.1
المجموع	36	100.0

جدول رقم (25)

هل يكفي الراتب الشهري مصروفك ؟

	العدد	النسبة المئوية
كلا	18	50.0
أحيانا	12	33.3
نعم	5	13.9
المجموع	35	97.2
لا جواب	1	2.8
إجمالي	36	100.0

جدول رقم (26)

هل من تقديمات أُخرى غير الراتب ؟

	العدد	النسبة المئوية
كلا	29	80.6
بدل نقل	5	13.9
تأمين	1	2.8
المجموع	35	97.2
لا جواب	1	2.8
إجمالي	36	100.0

جدول رقم (27)

هل تضطرين للإنفاق من مالك لإنهاء عملك الصحافي ؟

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أحيانا	26	72.2
غالبا	7	19.4
كلا	3	8.3
المجموع	36	100.0

جدول رقم (28)

موقف العائلة من مهنة الصحافة

	العدد	النسبة المئوية
إيجابي	26	72.2
محايد	9	25.0
سلبي	1	2.8
المجموع	36	100.0

جدول رقم (29)

هل تشعرين بالتقصير تجاه عائلتك ؟

الجواب	العدد	النسبة المئوية
أحيانا	21	58.3
كلا	9	25.0
نعم	5	13.9
لا جواب	1	2.8
المجموع	36	100.0

جدول رقم (30)

هل يؤثر السن في الحصول على وظيفة ؟

	العدد	النسبة المئوية
كلا	13	36.1
احيانا	13	36.1
نعم	10	27.8
المجموع	36	100.0

جدول رقم (31)

هل لمظهرك الخارجي تأثير على عملك ؟

	العدد	النسبة المئوية
احيانا	17	47.2
نعم	11	30.6
كلا	7	19.4
المجموع	35	97.2
لا جواب	1	2.8
إجمالي	36	100.0

جدول رقم (32)

كونك امرأة، هل يساهم ذلك في الحصول
على وظيفة في المجال الصحافي ؟

	العدد	النسبة المئوية
كلا	20	55.6
احيانا	10	27.8
نعم	4	11.1
المجموع	34	94.4
لا جواب	2	5.6
إجمالي	36	100.0

جدول رقم (33)

نوع الكتابة التي تمارسها الصحافيات

النوع	العدد	النسبة المئوية
تحقيق	23	63.9
تحرير	22	61.1
مندوبة	8	22.2
مراسلة	8	22.2

جدول رقم (34)

هل خضعت لدورات تدريبية ؟

	العدد	النسبة المئوية
نعم	22	61.1
كلا	12	33.3
المجموع	34	94.4
لا جواب	2	5.6
إجمالي	36	100.0

جدول رقم (35)

مجالات الكتابة الصحافية

المجال	العدد	النسبة المئوية
السياسة	19	52.8
الثقافة	15	41.7
المجتمع	15	41.7
التربية	11	30.6
الإقتصاد	10	27.8
الفن	4	11.1

جدول رقم (36)

هل تحبين الكتابة في السياسة؟

	العدد	النسبة المئوية
نعم	21	58.3
كلا	12	33.3
المجموع	33	91.7
لا جواب	3	8.3
إجمالي	36	100.0

جدول رقم (37)

ما هي المعوقات في عملك الصحافي؟

	العدد	النسبة المئوية
لا معوقات	19	52.8
ضغط عائلي	4	11.1
رئيس التحرير	3	8.3
نظرة المجتمع	3	8.3
ضغط سياسي	3	8.3
وتيرة العمل	3	8.3
إخفاء المعلومات	2	5.6
الرقابة	2	5.6
أسباب أخرى	5	13.9

جدول رقم (38)

هل تمت ترقيتك ؟

	العدد	النسبة المئوية
نعم	10	27.7
كلا	25	69.4
المجموع	35	97.2
لا جواب	1	2.7
إجمالي	36	100

جدول رقم (39)

هل هناك مهمات خاصة بالرجال
وأخرى بالنساء ؟

	العدد	النسبة المئوية
كلا	31	86.1
نعم	1	2.8
المجموع	32	88.9
لا جواب	4	11.1
إجمالي	36	100.0

جدول رقم (40)

هل ثمة تمييز في الراتب تبعاً للجنس ؟

	العدد	النسبة المئوية
كلا	22	61.1
أحيانا	7	19.4
نعم	6	16.7
المجموع	35	97.2
لا جواب	1	2.8
إجمالي	36	100.0

جدول رقم (41)

هل يتم استبعادك عن بعض الموضوعات لكونك امرأة ؟

	العدد	النسبة المئوية
كلا	23	63.9
احيانا	9	25.0
نعم	4	11.1
المجموع	36	100.0

جدول رقم (42)

هل يتم استبعادك عن المجال السياسي لكونك امرأة ؟

	العدد	النسبة المئوية
كلا	26	72.2
احيانا	7	19.4
نعم	2	5.6
المجموع	35	97.2
لا جواب	1	2.8
إجمالي	36	100.0

جدول رقم (43)

لماذا يتم استبعادك عن الكتابة السياسية ؟

الأسباب	العدد	النسبة المئوية
رأي الإدارة	8	88.9
عدم الرغبة	1	11.1
المجموع	9	100.0

جدول رقم (44)

هل تخضع الصحافية للمعايير نفسها
التي يخضع لها الصحافي ؟

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	20	55.6
كلا	9	25.0
احيانا	7	19.4
المجموع	36	100.0

جدول رقم (45)

أهم مشاكل المرأة العاملة في الصحافة

المشكلة	العدد	النسبة المئوية
التمييز الجنسي	10	27.8
الزواج	7	19.4
الدخل	3	8.3
الدوام الليلي	2	5.6
التحرش	2	5.6
الضغط النفسي	2	5.6
قلة المعلومات	1	2.8
قلة العلاقات السياسية	1	2.8
الترقية	1	2.8
المجموع	29	80.6
لا جواب	7	19.4

جدول رقم (46)

هل تتمنين ممارسة مهنة أخرى ؟

	العدد	النسبة المئوية
كلا	25	69.4
نعم	10	27.8
المجموع	35	97.2
لا جواب	1	2.8
إجمالي	36	100.0

جدول رقم (47)

نوع المهنة التي تتمنى الصحافيات ممارستها

	العدد	النسبة المئوية
علاقات عامة	2	20.0
سياسة	2	20.0
تدريس	1	10.0
مكتبة	1	10.0
ترجمة	1	10.0
عمل انساني	1	10.0
الكتابة	1	10.0
تجارة	1	10.0
المجموع	10	100.0

جدول رقم (48)

أسباب ترك العمل في «السفير» و «النهار».

السبب	العدد	النسبة المئوية
فرصة أفضل	4	11.1
استغنت عني المؤسسة	4	11.1
عدم تقدير كفاءتي	1	2.8
اسباب عائلية	1	2.8
غيره	1	2.8
المجموع	11	30.6
لا جواب	25	69.4
إجمالي	36	100.0

جدول رقم (49)

وضع الصحافيات بعد تركهن العمل
في «السفير» أو «النهار».

	العدد	النسبة المئوية
أفضل	5	13.9
أتمنى العودة	2	5.6
أمر واقع	2	5.6
المجموع	9	25.0
لا جواب	27	75.0
إجمالي	36	100.0

جدول رقم (50)

توزيع الصحافيات بحسب الديانة ومكان العمل

	السفير		النهار	
الديانة	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
مسلمة	9	90.0	3	12.5
مسيحية	1	10.0	21	87.5

جدول رقم (51)

هل مهنة الصحافة مرهقة للمرأة ؟

	العدد	النسبة المئوية
نعم	26	72.2
كلا	10	27.8
المجموع	36	100.0

فهرس الأعلام

ـ أ ـ

— ط —

— ع —

- غ -

— ف —

— ق —

— ل —

— م —

— ن —

فهرس المصادر والمراجع

I - المصادر

أ – الكتب :

- الاتحاد العام للصحفيين العرب، مشاكل الصحفيات العربيات، وثائق الحلقة الدراسية الأولى، بيروت 1981 .
- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات الإعلام، ط 1، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1985.
- أديب خضور، أدبيات الصحافة، جامعة دمشق، دمشق 1986 .
- أديب خضور، بحوث إعلامية ميدانية، ط 1، سلسلة المكتبة الإعلامية، عدد 17، دمشق 1999 .
- أديب خضور، صورة المرأة في الإعلام العربي، ط 1، سلسلة المكتبة الإعلامية، عدد 12، دمشق 1997 .
- أديب خضور، مدخل إلى الصحافة نظرية وممارسة، ط 2، سلسلة المكتبة الإعلامية، عدد 21، دمشق 2000 .
- إلهام كلاب البساط، "انعكاس الحرب على التحصيل الجامعي عند المرأة"، المرأة والحرب في لبنان 1990، تنسيق توفيق عسيران، جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، المطبعة العصرية، صيدا، لا ت .
- إلهام منصور، نحو تحرير المرأة في لبنان، ط 1، دار اليمامة للطباعة والنشر، بيروت، آذار 1996 .

- أمان شعراني، أوضاع وقضايا المرأة : دراسة ميدانية نفسية اجتماعية، منشورات فضيلة فتال، طرابلس 1986 .
- أمان شعراني، سطور وفصول تحت قبّة المجلس النسائي اللبناني، بيروت 1997 .
- أمان شعراني، مداخلة في تفعيل دور المرأة في القرار السياسي، أبحاث المؤتمر الذي عقد في فندق بريستول، مؤسسة فريدريش ايبرت والمجلس النسائي اللبناني، بيروت 1992 .
- اميلي فارس ابراهيم، الحركة النسائية اللبنانية، إشراف المجلس النسائي اللبناني، دار الثقافة، بيروت، لا ت .
- أمينة السعيد،"إنجازات كبيرة للصحفية العربية منذ طلائع القرن العشرين"، دورة الصحفيات العربيات، المركز العربي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير، مطابع دار الشعب، القاهرة 1975 .
- بت بارون، النهضة النسائية في مصر، ترجمة لميس النقاش، المجلس الأعلى للثقافة 1999.
- بثينة شعبان،"ثقافة النساء كأداة للتغيير "، موقع المرأة في السياسي في لبنان والعالم العربي، تجمع الباحثات اللبنانيات، العدد الرابع، بيروت 1997 – 1998 .
- بثينة شعبان، المرأة العربية في القرن العشرين، ط 1، دار مدى للثقافة والنشر، دمشق 2000 .
- جبران مسعود، لبنان والنهضة العربية الحديثة، ط 1، دار الحكمة، بيروت 1967.
- جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، أوضاع المرأة في لبنان، الندوة التقييمية التاسعة لأوضاع المرأة في لبنان 1990 .
- جورج عارج سعادة، الصحافة في لبنان، ط 1، دار وكالة النشر العربية، جونية 1965 .
- جورج كلاّس، تاريخ الصحافة النسوية : نشأتها وتطورها، ط 1، دار الجيل، بيروت 1996.
- جورج كلاّس، الحركة الفكرية النسوية ي عصر النهضة (1849– 1928)، ط 1، دار الجيل، بيروت 1996 .
- جوليندا أبو النصر وأيرين لورفينغ، المرأة والتنمية الاقتصادية في العالم العربي، معهد الدراسات النسائية في العالم العربي، كلية بيروت الجامعية، بيروت 1988.

حسّان حلاق ومنير سعد الدين، المناهج العلمية في كتابة الرسائل الجامعية، دار بيروت المحروثة للطباعة والنشر، بيروت 1992 .

- حنيفة الخطيب، تاريخ تطور الحركة النسائية في لبنان وارتباطها بالعالم العربي 1800 – 1975، ط 1، دار الحداثة، بيروت 1984 .
- راسم محمد الجمال، الاتصال والإعلام في العالم العربي، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب 1991 .
- راسم محمد الجمال، الإعلام العربي المشترك، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986 .
- روز غريب، أضواء على الحركة النسائية المعاصرة، ط 1، معهد الدراسات النسائية في العالم العربي، كلية بيروت الجامعية، بيروت 1988.
- سامية محمود حرب، اتجاهات المرأة العربية نحو حريتها : مقاربة نقدية مع دراسة حالة، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، إشراف الأستاذ الدكتور خليل أحمد خليل، الجامعة اللبنانية، الفرع الأول، بيروت 1997 .
- سلمى صايغ، النسمات، إشراف يوسف أبو حلقة، تمهيد جرجي نقولا باز، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لا ت .
- سليم نعامة، سيكولوجيا المرأة العاملة، ط 1، مطبعة الخلود، دمشق 1984.
- صلاح عبد اللطيف، الصحافة المتخصصة، ط 1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية 2002 .
- عائشة حرب زريق، "انعكاسات الحرب على الواقع التربوي في لبنان "، المرأة والحرب في لبنان 1990، تنسيق توفيق عسيران، جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، المطبعة العصرية، صيدا، لا ت .
- عاطف عدلي العبد عبيد، تصميم وتنفيذ استطلاعات وبحوث الرأي العام والإعلام، لا ط ، دار الفكر العربي، القاهرة 2002 .
- عبد الباسط عبد المعطي، البحث الاجتماعي : محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده، لا ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1990 .
- عباس مكي، "أثر الحرب على المرأة من وجهة نظر نفسية– اجتماعية"، المرأة والحرب في

لبنان 1990، تنسيق توفيق عسيران، جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، المطبعة العصرية، صيدا، لا ت .
- عدنان الأمين، التعليم العالي في لبنان، ط 1، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت، كانون الثاني 1997 .
- عدنان الأمين ومحمد فاعور، الطلاب الجامعيون في لبنان وانقساماتهم، ط 1، الهيئة الوطنية للعلوم التربوية، بيروت، تشرين الثاني 1998 .
- عزة شرارة بيضون، نساء وجمعيات، ط 1، دار النهار، بيروت، أيلول 2002.
- عواطف عبد الرحمن، الإعلام العربي وقضايا العولمة، ط 1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 1999 .
- عواطف عبد الرحمن، دراسات في الصحافة العربية المعاصرة، ط 1، دار الفارابي، بيروت 1989 .
- فاروق أبو زيد، الصحافة المتخصصة، ط 1، عالم الكتب، القاهرة 1986.
- فاطمة عيساوي، "صحافية أم امرأة تعمل في الصحافة "، الإعلام والاتصال، تجمع الباحثات اللبنانيات، الكتاب السادس، بيروت 1999 - 2000 .
- فريق العمل الوطني المعني بإحصاءات النوع الاجتماعي وبمساندة منظمات الأمم المتحدة العاملة في لبنان، المرأة والرجل في لبنان : صورة إحصائية 2000، الأمم المتحدة، ط 1، بيروت، آب 2000 .
- فهمية شرف الدين وأمان شعراني، دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية في لبنان، 1998 - 2000 .
- اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة والمجلس النسائي اللبناني، التقرير الوطني للمنظمات غير الحكومية في لبنان عن التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين 1999 .
- ماري ناصيف الدبس، المرأة اللبنانية العاملة والموظفة : دراسة ميدانية، مركز حقوق المرأة للدراسات والأبحاث، بيروت، كانون الثاني 2003 .
- محمد أبو مرعي، الصحافة اللبنانية وقانون المطبوعات، ط 1، دار الوقائع، بيروت 1973.
- مركز دراسات الوحدة العربية، المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية، بيروت، نيسان 1982 .

محمد طلال، صورة المرأة في الإعلام العربي، مطبعة الصومعة، الدار البيضاء 1996 .
- محمد منير سعد الدين، الإعلام : قراءة في الإعلام المعاصر والإعلام الإسلامي، دار بيروت المحروسة، بيروت 1991 .
- معهد الدراسات النسائية في العالم العربي، المرأة العربية في العلم والعمل، كلية بيروت الجامعية، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1985 .
- معهد الدراسات النسائية في العالم العربي، المرأة والعمل في لبنان، كلية بيروت الجامعية، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1980.
- ملحم شاوول، "المرأة والشأن العام في ضوء الاستطلاعات والأبحاث "، موقع المرأة في السياسي في لبنان والعالم العربي، تجمع الباحثات اللبنانيات، الكتاب الرابع، بيروت 1997 - 1998 .
- ناجي نعمان، دليل الصحافة العربية، دار نعمان للثقافة، جونية 1988 .
- نهوند القادري، "إشكالية عصر النهضة في الصحافة النسائية اللبنانية 1892 - 1920"، زمن النساء والذاكرة البديلة، تقديم هدى الصدّة، ملتقى المرأة والذاكرة، لا ت .
- نهوند القادري، "صحافة اللبنانيات وجمعياتهن في العشرينات : وجهان لعملة واحدة"، النساء العربيات في العشرينات حضوراً وهوية، تجمع الباحثات اللبنانيات، بيروت 2001.
- يحيى اليحياوي، أوراق في التكنولوجيا والإعلام والديمقراطية، ط 1، دار الطليعة، بيروت، كانون الثاني 2004 .
- يوسف خوري، مدونة الصحافة العربية، تحرير ذو الفقار شاكر، معهد الإنماء العربي، بيروت 1985 .
- يولا سابا، النتاج الأدبي للمرأة اللبنانية (1943 - 1980)، رسالة دكتوراه في كلية الآداب، جامعة القديس يوسف، إشراف الدكتور يوسف فرحات، بيروت 1984 .

ب - إصدارات الأمم المتحدة :

- الأمم المتحدة، المرأة العربية : اتجاهات وإحصاءات 1990 - 2000، نيويورك 2004 .
- الأمم المتحدة، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

العدد 23، نيويورك 2003 .
- عادل حسين، الإعلام وتطوير دور المرأة في عملية التنمية العربية، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية 6، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة .
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام 2005، الأمم المتحدة، نيويورك 1994 .
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الملف الوطني حول أوضاع المرأة في الجمهورية اللبنانية، وثيقة أعدت لمؤتمر الدورة الثانية للجنة المرأة، الأمم المتحدة، بيروت، تموز 2004.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، موقع المرأة العربية في عملية التنمية : تحليل إحصائي على أساس النوع الاجتماعي، الأمم المتحدة، نيويورك 2004 .

ج – الدوريات :

- إلهام كلاب البساط،"صورة المرأة اللبنانية في وسائل الإعلام"، السفير 14 تشرين الثاني 1987 .
- أنيسة الأمين،"المرأة العربية والتغيرات الاجتماعية والثقافية "، الفكر العربي، معهد الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، العدد 64، بيروت، نيسان – حزيران 1991 .
- خالد اللحام،"النصف الناعم للمجتمع اللبناني لا يزال دوره خجولاً في دائرة الفعل والتفاعل الوطني"، اللواء، 19 تشرين الثاني 1996 .
- سعيدة الرحموني،"المرأة العربية : من صراع الأدوار إلى الاشتراك في الأدوار"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الخامسة والعشرون، العدد 283، أيلول 2002 .
- سلمان النجار ،"الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية "، المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر ، المستقبل العربي ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 15 ، بيروت ، كانون الثاني 2004 .
- فهمية شرف الدين،"المرأة في خطاب التنوير العربي "، مجلة النهج، ربيع وصيف 1996.
- فهمية شرف الدين،"المرأة والتنمية المستدامة في ظروف لبنان "، المستقبل العربي، مركز

دراسات الوحدة العربية، العدد 15، بيروت، كانون الثاني 2004 .
- نهوند القادري،"الصحافة المكتوبة في ظل التحولات الراهنة : لبنان نموذجاً"، النهار 27 أيلول 2004 .
- نهوند القادري،"نشأة الصحافة النسائية اللبنانية "، الفكر العربي، معهد الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، العدد 58، بيروت، تشرين الأول – كانون الأول 1989 .
- هدى زريق،"دور المرأة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية في البلدان العربية"، المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، المستقبل العربي، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 15، بيروت، أيار 1999 .

د- المصادر الأجنبية :

- Des Femmes Dans Le Monde, Collection Atlas Monde, Editions Autrement, 1 er trimestre , France 1998 .
- Women And Men in Lebanon: A statistical portrait, United Nations Publication , Beirut 2002 .

II - المراجع

أ – الكتب :

- الاتحاد العام لنساء العراق، المرأة وحركة التحرر العربية، المكتب التنفيذي، لا ت.
- أحمد مصطفى عمر، الإعلام المتخصص، ط 1، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي 1997 .
- أديب مروه، الصحافة العربية : نشأتها وتطورها، ط 1، دار ومكتبة الحياة، بيروت 1961.
- إسماعيل إبراهيم، الصحافة النسائية في الوطن العربي، ط 1، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة 1996 .
- أماني صالح وزين أبو المجد وهند مصطفى، المرأة العربية والمجتمع في قرن، إشراف وتقديم

منى أبو الفضل، ط 1، دار الفكر المعاصر، بيروت، نيسان 2002.
- أميلي فارس إبراهيم، أديبات لبنانيات، ط 1، دار الريحانة للطباعة والنشر، بيروت 1961.
- أنور الجندي، أدب المرأة العربية : تطوره وأعلامه، مطبعة الرسالة، لا ت.
- باسمة سكرية عيد، وضع الإعلام في لبنان، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه في التربية، إشراف الدكتور منير شمعون، جامعة القديس يوسف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بيروت 1985 .
- بوعلي ياسين، حقوق المرأة في الكتابة العربية، ط 1، دار الطليعة الجديدة، دمشق 1998.
- جان جبران كرم، الإعلام العربي إلى القرن الواحد والعشرين، ط 1، دار الجيل، بيروت 1999 .
- جميل عويدات، أعلام نهضة العرب في القرن العشرين، ط 2، مطابع الدستور التجارية، عمان 1994 .
- جورج عارج سعادة، النهضة الصحافية في لبنان، ط 1، دار وكالة النشر العربية، بيروت 1960 .
- جوزف أنطون، طلبة التعليم العالي في لبنان للسنة الجامعية 1994 – 1995، ط 1، دار الفجر، بيروت، كانون الأول 1996 .
- حمدي قنديل، "الإعلام العربي والتكنولوجيا الحديثة للاتصال "، الثورة التكنولوجية ووسائل الاتصال العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1991 .
- خضر حيدر، أضواء على واقع الصحافة اللبنانية، ط 1، دار الحضارة للطباعة والنشر، بيروت 1998 .
- خليل أحمد خليل، المرأة العربية وقضايا التغيير، ط 3، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1985 .
- دلال البزري وعزة شرارة بيضون، العمل الاجتماعي والمرأة : قراءة في الدراسات العربية واللبنانية، ط 1، دار الجديد، الجزء الأول، بيروت 1998.
- رادي فاسيلين، الحالة الاجتماعية للصحفيين، ترجمة جورج يوسف الشماس، الاتحاد

العام للصحفيين العرب، مؤسسة بترا للطباعة والنشر، بيروت 1982 .
- الزبير سيف الإسلام، الخدمة الإعلامية للمرأة العربية : مجموعة أعمال ندوة الصحفيات العربيات في الجزائر، المركز العربي للدراسات الإعلامية، 1981.
- زهير حطب وعباس مكي، الطاقات النسائية العربية : قراءة تحليلية لأوضاعها الديمغرافية والاجتماعية والتنظيمية ولأحوالها الشخصية، دار الإنماء العربي، بيروت 1987 .
- سامية محمود حرب، عمل المرأة وتعليمها : مقاربة نقدية مع تحقيق ميداني في لبنان، رسالة أعدت لنيل شهادة دبلوم دراسات عليا في علم الاجتماع، إشراف الدكتور جاك قبانجي، الجامعة اللبنانية، الفرع الأول، بيروت 1988 – 1989.
- سمير عبده، المرأة العربية بين التخلّف والتحرر، ط 1، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1980.
- سمير فريد، صورة المرأة في السينما العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية 10، لا ت .
- سوزان أبو رجيلي، "الخريجات الجامعيات المجازات وسوق العمل في لبنان"، الجامعات في لبنان والعالم العربي، تجمع الباحثات اللبنانيات، الكتاب السابع، بيروت 2000 – 2001 .
- سيليا حسن، الإعلام والمرأة في عالم متغيّر، رسالة أعدت لنيل شهادة الجدارة في علم الاجتماع، إشراف الدكتورة دولة خنافر، الجامعة اللبنانية، الفرع الأول، بيروت 2002 – 2003 .
- عبد الحميد فايد، المرأة وأثرها في الحياة العربية، جامعة بيروت العربية 1975 .
- عفاف شمدين، عمل المرأة (1) : واقع عمل المرأة بين النظرية والتطبيق، دمشق، لا ت .
- عواطف عبد الرحمن، "صورة الغرب في الصحافة المصرية "، الغرب في المجتمعات العربية، تجمع الباحثات اللبنانيات، العدد الخامس، بيروت 1998 – 1999 .
- غسان بسترس، دور الصحافة اللبنانية في العالم العربي حاضراً ومستقبلاً، مطبعة قلفاط، بيروت 1977 .
- غسان خليل ووليد عبدو، حقوق المرأة، بيروت 1999 .
- فاديا حطيط ونهوند القادري، "خطاب الجمعيات النسائية اللبنانية "، النساء في الخطاب

العربي المعاصر، تجمع الباحثات اللبنانيات، الكتاب التاسع، 2003 – 2004 .
- فريدة بناني، إعلان ومنهاج عمل بيجين مع الإعلان السياسي والوثيقة الختامية لمؤتمر بيجين بعد 5 سنوات، الأمم المتحدة، نيويورك 2002 .
- فريديرك فاسّور، وسائل الإعلام في المستقبل، تعريب خليل أحمد خليل، سلسلة زدني علماً، ط 1، منشورات عويدات، بيروت 1996 .
- فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة اللبنانية، المطبعة العربية، الجزء الثاني والثالث، بيروت 1914 .
- كمال اليازجي، رواد النهضة الأدبية في لبنان الحديث (1800 – 1900)، ط 1، مكتبة رأس بيروت، بيروت 1962 .
- اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة، تقرير الظل عن التقدم المحرز في تطبيق اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة في لبنان، 1999 .
- اللجنة الوطنية اللبنانية، التقرير الوطني إلى المؤتمر العالمي الرابع للمرأة المنعقد في بيجين، مؤسسة جوزيف رعيدي، أيلول 1995 .
- اللجنة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، واقع المرأة اللبنانية (1970 – 1995): أرقام ومعان، مؤسسة لاسورس، 1997 .
- اللجنة الوطنية لمتابعة شؤون المرأة واللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة، الاستراتيجية الوطنية للمرأة اللبنانية، بيروت 1996 .
- ليلى أبو لغد، الحركة النسائية وتطورها في الشرق الأوسط، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، العدد 120، 1999 .
- ليلى عبد المجيد، "المرأة واتخاذ القرار في وسائل الإعلام المصرية "، الإعلام والاتصال، تجمع الباحثات اللبنانيات، الكتاب السادس 1999 – 2000 .
- محمد صالحة، دراسات في الإعلام العربي، مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، السلسلة الإعلامية، العدد 3، بغداد 1984 .
- محمد طلال، "تكنولوجيا الاتصال وتطوير الإعلام العربي المشترك "، الثورة التكنولوجية ووسائل الاتصال العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1991 .
- المرأة العربية في مواجهة العصر، ط 1، دار المرأة العربية للنشر، القاهرة 1966 .

مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، الخصائص السكانية والواقع الاقتصادي والاجتماعي : أقضية لبنان، وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت 2001.

- ميشال الغريب، الصحافة تاريخاً وحاضراً، ط 1، مطابع الكفاح، بيروت 1978 .
- ناهد رمزي، المرأة والإعلام في عالم متغير، ط 1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2001.
- ناي بنسادون، حقوق المرأة منذ البداية حتى أيامنا، ترجمة وجيه البعيني، سلسلة زدني علماً، ط 1، عويدات للنشر والطباعة، بيروت 2001 .
- نجلاء نصير بشور، المرأة اللبنانية : واقعها وقضاياها، ط 1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1975 .
- نهوند القادري وسعاد حرب : الإعلاميات والإعلاميون في التلفزيون : بحث في الأدوار والمواقع، ط 1، المركز الثقافي العربي وتجمع الباحثات اللبنانيات، بيروت، تشرين الأول 2002 .
- نهوند القادري،"الغرب في الصحافة النسائية اللبنانية بين الرغبة والخوف"، الغرب في المجتمعات العربية، تجمع الباحثات اللبنانيات، الكتاب الخامس، بيروت 1998 - 1999.
- هلا زعيم،"الوجه الآخر للمرأة : دراسة في مضمون صفحة المرأة في صحيفة المستقبل اللبنانية "، النساء في الخطاب العربي المعاصر، تجمع الباحثات اللبنانيات، الكتاب التاسع، بيروت 2003 – 2004 .
- الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، إحصاءات التعليم العالي في لبنان 94 – 95: الطلاب والمتخرجون، بيروت 1996 .
- وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خارطة أحوال المعيشة في لبنان : دراسة تحليلية، بيروت 1998 .
- يوسف أسعد داغر، قاموس الصحافة اللبنانية (1858 – 1974)، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات الأدبية، المطبعة الكاثوليكية، نيسان 1978.

ب – إصدارات الأمم المتحدة :

- الأسكوا، عشر سنوات بعد بيجين : ردود الدول العربية على الاستبيان بشأن تنفيذ منهاج عمل بيجين، الأمم المتحدة، مركز المرأة، بيروت، تموز 2004.
- الأمم المتحدة، إدماج قضايا المرأة في السياسات والبرامج على المستوى الوطني : دراسة حالة لبنان، بيروت، كانون الثاني 2003 .
- الأمم المتحدة، المرأة العربية 1995: اتجاهات وإحصاءات ومؤشرات، نيويورك 1998 .
- الأمم المتحدة، نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية : مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية، العدد السادس، نيويورك 2003 .
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإعلام وتطوير دور المرأة في عملية التنمية العربية، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، العدد السادس، الأمم المتحدة، لا ت.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التقرير الإقليمي العربي للمراجعة والتقييم العشري لتنفيذ منهاج عمل بيجين، الأمم المتحدة، مركز المرأة، نيويورك 2004 .
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ملخصات عن وضع المرأة في الدول العربية : المؤتمر الإقليمي العربي، الأمم المتحدة، تموز 2004 .
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والإنمائية، اجتماع مجموعة العمل حول تطوير المؤشرات وتحسين الإحصاءات الخاصة بوضع المرأة العربية، الأمم المتحدة، القاهرة 1990 .

ج- الدوريات :

- "استطلاع الأنوار الدولية للمعلومات حول المرأة "(1)، الأنوار، 17 تشرين الثاني 2002 .
- "استطلاع الأنوار الدولية للمعلومات حول المرأة "(2)، الأنوار، 23 تشرين الثاني 2002 .
- أنيس أبي فرح، "دراسة عن عمل النساء في لبنان "، السفير، 13 آب 2001.
- باسمة سكرية عيد وليلى غندور قدورة، "صورة المرأة في المجلات النسوية"، الفكر العربي،

معهد الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، العدد 84، بيروت 1996.
- "رائدات لبنانيات : أحاديث وأسماء "، النهار، 9 آذار 1983 .
- ربيع كسروان، "حال المرأة في الوطن العربي "، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 240، بيروت، شباط 1999 .
- رلى مخايل، "مشاركة المرأة في الشأن العام خجولة "، النهار، 2 نيسان 2004.
- رولا عبد الله البراج، "صحافيات بين المهنة والزواج "، المستقبل، 6 نيسان 2000 .
- سعدى علوه، "وضع المرأة اللبنانية بالأرقام والوقائع "، السفير، 27 تشرين الأول 1994.
- كارولين طنوس، "واقع المرأة اللبنانية ومشاركتها في صنع القرار "، نداء الوطن، 19 أيار 2000 .
- كوليت قسطنطين وفاديا أبو غانم، "القرار السياسي حكر على الرجل بفعل التنشئة الاجتماعية على الرغم من مهارتها "، الديار، 12 تموز 1996 .
- محمد زينب، "المرأة العاملة في لبنان "، الأسبوع العربي، 10 آذار 1997 .
- مريم سليم، "أوضاع المرأة العربية "، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 188، بيروت، تشرين الأول - 1994 .
- منى معضاد، "قرن ونيف من الحركة النسائية اللبنانية : من معركة السفور إلى معركة الكوتا (3) "، النهار، 9 آذار 2001 .
- مي عبود أبي عقل، "الجندر مفهوم جديد لإلغاء التمييز بين الرجل والمرأة"، النهار، 2 آذار 2000 .
- مي عبود أبي عقل، "اليوم العالمي للمرأة: ثغر وفجوات لبنانية في تطبيق الاتفاقات الدولية"، النهار، 6 آذار 1999 .
- ميشال جحا، "مينرفا الأدبية ثاني مجلة نسائية تصدر في لبنان "، الحياة، 9 شباط 2001.
- ميشال عاصي، "دور الإعلام الأدبي للمجلات اللبنانية في عصر النهضة"، الفكر العربي، معهد الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، العدد 50، بيروت، آذار 1988 .
- نادر فرجاني، "إحصاءات التعليم العالي في الوطن العربي "، المستقبل العربي، مركز

دراسات الوحدة العربية، العدد 237، بيروت، تشرين الثاني 1998 .
- نجاح العبد الله، "المرأة صحافية على الهامش"، النهار، 8 آذار 2000 .
- "النساء العاملات : أرقام ودلالات"، المستقبل، 30 نيسان 2000 .
- نعيم شقير، "تواريخ بارزة في مسيرة المرأة اللبنانية"، الأنوار، 29 أيلول 1981 .
- هالة حمصي، "أكثر من نصف تلاميذ لبنان من الإناث"، السفير، 8 آذار 1994 .
- هنري عزام، "المرأة العربية والعمل"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 34، بيروت، كانون الأول 1981 .
- هيفاء جارودي، "اللبنانية حاضرة في العمل ومهمشة في مراكز القرار"، اللواء، 1 أيار 2001 .

د- المراجع الأجنبية :

- Alain Woodrow , Information , Felin , Paris 1990 .
- Alain Touraine , Pourrons – Nous Vivre Ensemble ? Egaux Et Différents , Fayard , Paris 1997 .
- Anis Moussallem, La Presse Libanaise : Expression du Liban politique et confessionnel et forum des pays arabes , Séries de Bibliothèque Constitutionnelle Et De Science Politique (53) , Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence , Paris 1977 .
- Anne Renoult , Andrée Viollis : Une Femme Journaliste , Broché, Novembre 2004 .
- Caroline Sweetman , Women Employment and Exclusion , Oxfam, Oxford 1996 .
- Christine Bard , Un Siècle D'Antiféminisme , Préface de Michelle Perrot , Librairie Arthème Fayard , France 1999 .
- Collectif , Les Métiers De La Communication Et Du Journalisme , 2004 .
- Comité National De La Femme , La Femme Libanaise 1970 – 1995 Chiffres et Sens , USJ 1997 .
- Daniel Bougnoux , Sciences De L'Information et De La

Communication , Larousse , Paris 1993 .
- E . Boserup , La Femme Face Au Développement Economique Broché , 1983 .
- Elizabeth Warnock Fernea , Women And The Family In The Middle East : New Voices of Change , University of Texas Press , Austin 1984 .
- Franck Mermier , Mondialisation Et Nouveaux Médias Dans L'Espace Arabe, Collection Orient–Méditerrannée , Maisonneuve et larose , Paris 2003 .
- Michel Voirol , Guide De La Rédaction , Editions du centre de formation et de perfectionnement des journalistes , Paris 1989 .
- Introduction Au Journalisme Contemporain Danton Jobin , préface de Jacques Kayser , Librairie Nizet , Paris 1957 .
- Irene Lorfing , Women Media And Sustainable Development Institute for women studies in the A.W.LAU 1997 .
- Jean Luc Michel , Les Professions De La Communication : Fonctions et Métiers , centre de perfectionnement et de formation des journalistes , 1993 .
- Jeanne Bisilliat et Michèle Fielous , Femmes Du Tiers-Monde : Travail et quotidien , Editions L'Harmattan , Paris 1992 .
- Juliette Minces , La Femme Dans Le Monde Arabe , Broché , 1980.
- Krikor Mouradian , Media : Mass Média Et Fonctions Section des études et de l'information et de la documentation , Librairie Orientale, Beyrouth 1981 .
- Lamia Rustum Shehadeh , Women And War In Lebanon , University Press of Florida , 1999 .
- Marie-Ange Abou Aaleh Prince , Dualité Des Rôles Dans Le Passage D'une Culture à L'autre : Cas du Liban , Publications De L'Université Libanaise , Librairie Orientale , Beyrouth 1986 .
- Michel Matheu , Les Journalistes Et Le Système Médiatique, Hachette Université , Paris 1992.
- Nabil Khoury et Valentine Moghadem , Gender And

Development In The Arab World : Women's economic participation: Patterns and Politics .

- Naomi Sakr , Women And Media In The Middle East : Power Through Self– Expression, Library of Modern Middle East Studies , London 2004 .
- Pamela Greedon, Women In Mass Communication, Sage publications, Newburg Park 1993 .
- Peppino Ortoleva , La Société Des Media xx.ème.Siècle , Giunti Gruppo Editoriale , 1995 .
- Philippe Sollers , Femmes , Gallimard , Paris 1983 .
- Robert Gubbles , Le Travail Au Féminin : La Femme Et Le Couple Dans La Société Contemporaine , julliard , Paris 1960 .
- Stéphane Hoebeke et Bernard Mouffe , Le Droit De La Presse : Presse écrite , Presse audiovisuelle , Presse éléctronique , Edition L'Harmattan , 1998 .
- Youssef Courbage et Philippe Fargues , La Situation Démographique Au Liban 1 , Publications de L'Université Libanaise, Librairie Orientale , Beyrouth 1986 .



بين المهن التي مارستها النساء في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حظيت مهنة الصحافة بشعبية كبيرة.

ففي الشرق العربي، سجّلت الصحافة النسائية ازدهاراً كبيراً في مصر وسوريا ولبنان خلال النصف الأول من ذلك القرن. وبين عامي ١٨٩٢ و ١٩٥٠ ظهرت نحو أربعين مجلّة نسائية قامت المرأة بتأسيسها أو بتحريرها.

وبالرغم من تضاؤل عدد المجلات النسائية حالياً في الأقطار العربية نسبياً، فإن عدد النساء «الصحافيات» اللواتي يسهمن في تحرير المجلات والصحف قد تكاثر. على أن كثرة عددهن لم يمكّنهن من النجاح في تبوّء مراكز قيادية مسؤولة كرئاسة تحرير صحيفة سياسية مثلاً، وذلك لأسباب عديدة قد تتعلق بالميول الخاصة بالمرأة أو بالعقلية السائدة في المجتمع والموروثات الاجتماعية التي تحاول أن «تضع المرأة في أطر محددة».

إلا أن ذلك لا ينفي إطلاقاً أن النتاج الصحافي النسائي - على اختلاف موضوعاته - هو جزء من النتاج الفكري العام. ولما كان التاريخ الإعلامي العربي - واللبناني خصوصاً - قد أغفل إلى حدّ ما النتاج الإعلامي والأدبي للمرأة، فهو أغفل بل أهمل أيضاً نتاجها الصحافي، فلم يلحظ لها محطات تذكر، فجاء إلقاء الضوء على النتاج الصحافي منقوصاً.

من هنا، جاء اختيار هذا البحث الذي سيحاول دراسة النتاج الصحافي النسائي، من دون إغفال موضوع أن النهضة الصحافية عموماً ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنهضة النسوية.

من مقدمة الكتاب

ISBN 978-9953-488-86-8

